وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العقيد أكلي محند أولحاج- البويرة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الإقتصادية

الموضوع:

دور الدولة في معالجة البطالة

حالة الجزائر2000-2012

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص: اقتصاديات مالية وبنوك

من إعداد الطلبة:

* هلال سومية

* موسوس عفاف

تحت إشراف الأستاذ:

قاشي علال

أعضاء اللجنة

د.علام عثمان.....رئيسا

أ.قاشي علال.....مشرفا

أ.مولاي بوعلام.....مناقشا

السنة الجامعية: 2015/2014

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي

إلى الشق الخفي والنصف السند والروح التي حملتني في روحها ولا تزال ترعاني بقلبها وعينيها إلى المدرسة الرؤوم والبسمة الدؤوم إلى التي مسحت دمعتي ورسمت فرحتي.

أمي الغالية.

إلى الذي علمني التفاؤل في أسوء الظروف، إلى الذي منحني الثقة في نفسي وعلمني كيف السير في طريق الزمان إلى أعز الناس.

أبي العزيز.

إلى كل أفراد العائلة: **أحمد ، فاتح ، سعاد ، سعيدة ،أمال،**

و زوجة أخي فاطمة الزهراء و صبرينة .

و إلى زوج أختي رضوان

وإلى بهجة البيت والمرح الدائم: **نور الهدى**

إلى كل الأهل والأقارب وأخص بالذكر **عائلة بوعمريران.**

إلى زوجي العزيز **ناصر.**

إلى كل من يحبني وأحبه في الله

سوماية

تشكرات

نحمد الله ونشكره على فضله علينا وتوفيقه لنا لإتمام إنجاز هذا العمل المتواضع، ووقوفا عند قوله ﷺ « **من لم يشكر الناس لم يشكر الله** » نتقدم بالشكر الجزيل وخالص التقدير إلى:

الأستاذ الفاضل **علا ل قاشي**، الذي تفضل بالإشراف على هذه المذكرة ولم يبخل علينا بتوجيهاته القيّمة من أجل إتمام هذا البحث.

الأساتذ علام ، الذي منحنا من وقته وجهده الكثير وكان لإرشاداته العلمية الأثر الكبير، فجزاه الله عنا كل خير.

وكل من قدم لنا يد العون من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة.

سومية عفاف

الفهـــــرس

العنوان	الصفحة
مقدمة	أ-د
الفصل الأول: الإطار النظري للبطالة	
تمهيد	02
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البطالة	03
المطلب الأول: مفهوم البطالة	03
المطلب الثاني: قياس البطالة	04
المطلب الثالث: تكاليف البطالة	06
المطلب الرابع: أنواع البطالة	07
المبحث الثاني: البطالة في الفكر الإقتصادي	11
المطلب الأول: البطالة عند الكلاسيك	11
المطلب الثاني: البطالة عند النيوكلاسيك	13
المطلب الثالث: تفسير البطالة لدى الفكر الماركسي	14
المطلب الرابع: تصنيف البطالة عند المدرسة الكنزية	15
المبحث الثالث: أثار البطالة و طرق علاجها	18
المطلب الأول: آلية حدوث البطالة	18
المطلب الثاني: أسباب البطالة في البلدان النامية	19
المطلب الثالث: الأثار الإقتصادية و الإجتماعية و السياسيةللبطالة	21
المطلب الرابع: وسائل علاج البطالة	22
المبحث الرابع:العلاقة بين البطالة والتضخم	24
المطلب الأول:مفهوم التضخم	24
المطلب الثاني: أسباب و أنواع البطالة	25
المطلب الثالث: أثار التضخم و سياسات معالجته	29
المطلب الرابع: منحنى فيلبس	31
خلاصة	34
الفصل الثاني: الإطار النظري للإنفتاح الإقتصادي	
تمهيد	36

المبحث الأول: عموميات حول الإنفتاح الإقتصادي	37
المطلب الأول: مفهوم الإنفتاح الإقتصادي	37
المطلب الثاني: الإنفتاح الإقتصادية و التنمية الإقتصادية	38
المطلب الثالث: أهداف الإنفتاح الإقتصادي	40
المطلب الرابع:نتائج الإنفتاح الإقتصادي	41
المبحث الثاني: تحرير التجارة الخارجية كمؤشر للإنفتاح الإقتصادي	45
المطلب الأول: مفهوم و نظريات التجارة الخارجية	45
المطلب الثاني:المنظمات و تحرير التجارة الخارجية	53
المطلب الثالث: واقع التجارة الخارجية	55
المطلب الرابع:تأثير التجارة الخارجية على البطالة	57
المبحث الثالث: الإستثمار الأجنبي المباشر كمؤشر للإنفتاح الإقتصادي	59
المطلب الأول: مفهوم الإستثمار الأجنبي و الإستثمار الأجنبي المباشر	59
المطلب الثاني: أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر و ظوابطه	60
المطلب الثالث: مزايا و عيوب الإستثمار الأجنبي المباشر	62
المطلب الرابع: الدوافع الإستراتيجية للإستثمار الأجنبي المباشر و أهدافه	65
خلاصة	67
الفصل الثالث: مجهودات الدولة في معالجة البطالة في الجزائر	
تمهيد	69
المبحث الأول: البطالة و التشغيل في الجزائر	70
المطلب الأول: مفهوم و أسباب البطالة في الجزائر	70
المطلب الثاني: أشكال البطالة في الجزائر	73
المطلب الثالث: الأبعاد الرئيسية لسياسة التشغيل في الجزائر	74
المطلب الرابع: عوامل تفعيل و نجاح سياسات التشغيل في الجزائر	76
المبحث الثاني: إستراتيجية التشغيل في الجزائر و دورها في معالجة البطالة	79
المطلب الأول: سياسة الإصلاحات الإقتصادية و مدى تأثيرها على البطالة و التشغيل	79
المطلب الثاني: البطالة و التشغيل في إطار إصلاحات التعديل الهيكلي	81
المطلب الثالث: أجهزة التشغيل المستحدثة و دورها في معالجة البطالة في الجزائر	83
المبحث الثالث: أثر برامج الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر للحد من البطالة	88
المطلب الأول: مفهوم برنامج الإنعاش الإقتصادي	88

المطلب الثاني:أشكال برامج الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر	89
المطلب الثالث: أثر برامج الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر	94
خلاصة	101
خاتمة عامة	103
قائمة المصادر و المراجع	107

قائمة الجداول

والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	نظرية التكاليف المطلقة	46
02	نظرية التكاليف النسبية	48
03	نظرية القيم الدولية	50
04	نسبة البطالة في الجزائر للفترة بين [2003-2011]	83
05	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي	90
06	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو	92
07	التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو 2010-2014.	94
08	تطور الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2001-2014.	96
09	تطور واردات الجزائر من السلع خلال الفترة 2000-2010	98

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	نشوء البطالة في حالة جمود الأجور	12
02	تغير وضع التوازن في سوق العمل	19
03	التضخم الحقيقي	27
04	منحنى فيليبس والعلاقة بين معدل البطالة والتضخم	32
05	نسبة البطالة في الجزائر للفترة بين [**2003-2011**]	82

مقدمة عامة

البطالة ظاهرة وجدت في أغلب المجتمعات الإنسانية في السابق والحاضر ولا يكاد مجتمع من المجتمعات الإنسانية على مر العصور يخلو من هذه الظاهرة أو المشكلة بشكل أو آخر. إلا أن النظرة إلى البطالة بوصفها مؤشرا مهما من المؤشرات الدالة على بداية انحدار النظام الاقتصادي الى منزلق خطير حيث تنتظره العديد من الآفات والأمراض التي تعمل على اضعاف مناعته وبالتالي مناعة المجتمع بأكمله الأمر الذي يؤدي إلى ظهور مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية لا حصر لها وقد يخرج الوضع عن السيطرة فيما لو تجاهل القائمين على أمر البلاد من التنبه إلى ذلك العارض ودراسته الدراسة التي يستحقها من أجل صون وحماية المنجزات الإقتصادية والإجتماعية التي عمل المجتمع عليها على فترات زمنية طويلة.

يعتبر النمو و الإنفتاح الاقتصادي هدفا محوريا لكل السياسات الاقتصادية، إذ تعمل معظم البلدان على اختلاف مستويات رقيها إلى تحقيق نسب نمو ايجابية مستمرة ومستقرة. لكن تحديات الواقع الاقتصادي المعاش تضع في طريق هذا الهدف عدة عقبات قد تعطل أو تحول دون تحقيقه، ولعل من أبرز هذه التحديات ظاهرة البطالة التي تتلخص خطورتها في الأبعاد المختلفة التي يمكن أن تأخذها، باعتبارها ذات بعد اقتصادي وإجتماعي ،كما يمكنها أن تأخذ منحا سياسيا أكثر خطورة في حالة عدم محاولة معالجتها أو التقليل من أثارها، وهو الحال في معظم الدول العربية التي عصفت بها رياح الربيع العربي. وقد أصبحت هذه الظاهرة تهدد تماسك واستقرار المجتمعات خاصة الفقيرة والنامية. ومما يزيد من صعوبة تشخيص وطرح الحلول الكفيلة بالقضاء عليها هو تعدد أسبابها وأشكالها من مجتمع لآخر، ما أدى بالضرورة إلى تعدد طرق معالجتها بتعدد المدارس الاقتصادية وأراء المنظمات والخبراء ذو العلاقة بهذا الشأن، والجزائر كدولة ليست في منأى عن هذه التحولات فالمسارعة في المعالجة ولو النسبية لظاهرة البطالة من شأنه دفع عجلة التنمية الإقتصادية والإجتماعية، من خلال بذل الجهود الضرورية وتفعيل السياسات القائمة.

أهمية الدراسة

تتجلى أهمية البحث في أنه من البحوث القليلة المهتمة بهذا الموضوع فضلا عن توضيح كيفية معالجة البطالة بإعتبارها ظاهرة إجتماعية خطيرة و أنها منتشرة في الوطن العربي بكثرة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات المتضمنة في الإشكالية بالإضافة إلى:

- التعرف على دور الإنفتاح الإقتصادي في النهوض بالإقتصاد الجزائري.
- إبراز سياسة الإصلاحات الإقتصادية و مدى تأثيرها على البطالة و التشغيل.
- إبراز دور و أهمية برامج الإنعاش الإقتصادي في الجزائر في الحد من البطالة.
- توضيح الدور الذي تلعبه الدولة في معالجة البطالة من خلال دعم أجهزة التشغيل المستحدثة في الجزائر وتطبيق برامج الإنعاش الإقتصادي و أثارها في التخفيض من نسبة البطالة

أسباب اختيار الموضوع :

إن اختيارنا لهذا الموضوع لم يكن من باب الصدفة وإنما هناك عدة اعتبارات دفعتنا لذلك منها:

الأسباب الذاتية : إن الرغبة الذاتية ومدى استعدادنا لإنجاز هذا البحث فيما يخص معالجة البطالة في الجزائر لهو خير دافع إلى اختيار هذا الموضوع قصد إثراء معارفنا وتطوير هذا المجال من الدراسة .

الأسباب الموضوعية :

فيما يخص الأسباب الموضوعية فنجد أهمها القيمة العلمية للموضوع محل الدراسة ،فلدراسة ظاهرة البطالة أهمية كبيرة ودور عظيم في النهوض بالإقتصاد الجزائري.

الدراسات السابقة

تم الإعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من المصادر العربية و الأجنبية سواء القديمة أو الجديدة و كذا مجموعة من الدراسات السابقة نذكر منها :

- خلف كريم، بلحضري إسماعيل ، **التجارة الخارجية وأثرها على التوازنات الاقتصادية**، مذكرة تخرج ليسانس، بشار، 2013.تم التوصل إلى أهمية التجارة الخارجية و مختلف نظرياتها.
- لوصيف لخضر و أخرون،**الإستثمار الأجنبي المباشر،دراسة حالة الجزائر**،مذكرة ليسانس،قسم العلوم التجارية،كلية العلوم الإقتصادية و التسيير و العلوم التجارية،جامعة محمد بوضياف،مسيلة،الجزائر،2005.من خلال هذه المذكرة تعرفنا على مختلف أشكال الإستثمار الأجنبي و أهم مزاياه و عيوبه.
- شلالي فارس، **دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.تم التوصل إلى أهداف سياسة التشغيل في مكافحة البطالة.

- يبالة فريد، "**الشركات متعددة الجنسيات، علاقات**، أثار، مواقف" مذكرة لنيل شهادة الماجستير، عهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995.تم التعرف من خلال هذه المذكرة على علاقة الإستثمار الأجنبي بالإنفتاح الإقتصادي.
- كمال بوصاف، **حدود البطالة الظرفية والبطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الإنتقالية**، مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر ،2006.من خلال هذه المذكرة تم التعرف على طرق معالجة البطالة في الجزائر من خلال تطبيق سياسة برامج الإنعاش الإقتصادي.

إشكالية الدراسة

من خلال الطرح السابق تتبلور إشكالية بحثنا والتي يمكن صياغتها في السؤال الجوهري التالي :

ما مدى مساهمة السياسات الإقتصادية المنتهجة في الجزائر للحد من ظاهرة البطالة ؟

ومن خلال السؤال الجوهري يمكن صياغة أسئلة فرعية كثيرة من بينها:

- ماذا يقصد بالبطالة ؟ وما هي مختلف أسبابها ؟
- فيما تتمثل المجالات المتأثرة بالإنفتاح الإقتصادي ؟
- ماذا يقصد بالتجارة الخارجية؟ و فيما تتمثل مختلف أهدافها ؟
- فيما تمثلت الإصلاحات الإقتصادية المنتهجة في معالجة البطالة في الجزائر؟

فرضيات الدراسة : للإجابة عن المشكلة السابقة ارتأينا وضع فرضيات التي ترتبط بموضوع الدراسة و المتمثلة فيما يلي :

- لا تقتصر تأثيرات البطالة على الجانب الاقتصادي المتمثل في انخفاض الطلب على المتوجات الوطنية او الأجنبية نتيجة إلى تدني الدخول فحسب وإنما تمتد تأثيراتها على جوانب أخرى في المجتمع.
- ترمي سياسة الإنفتاح الإقتصادي إلى تحقيق الأهداف في مختلف المجالات مثل الزراعة و الصناعة و مجال العمال و مجال الإسكان و غيرها.
- تلعب التجارة الخارجية دورا متناميا في جهود التنمية الاقتصادية في جميع دول العالم المعاصرة خاصة في ضوء سياسات تحرير الأسواق والانفتاح الاقتصادي الدولي

- قامت الدولة الجزائرية بالكثير من الإصلاحات للتخفيف من حدة ظاهرة البطالة، ولاسيما تلك الجهود المبذولة في تنويع آليات وأنماط التشغيل المختلفة.

منهجية الدراسة :

للإجابة عن إشكالية البحث وتحليل أبعادها وجوانبها وإثبات صحة فرضياتها، تمت الدراسة بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي.وذلك من خلال التعرف على المبادئ والمفاهيم الاساسية لمفهوم البطالة من خلال استعراض جملة من وجهات النظر المختلفة عن المدارس الاقتصادية التي تناولت بالبحث والتحليل لظاهرة البطالة.

صعوبات الدراسة

من الصعوبات التي واجهتنا في إنجاز هذه الدراسة هي ضيق الوقت و صعوبة الحصول على العديد من المراجع.

أقسام الدراسة:

من أجل معالجة الموضوع والإلمام بمختلف جوانبه تم تقسيم موضوع البحث إلى مقدمة، ثلاث فصول وخاتمة كالتالي:

تضمن الفصل الأول تقديم الجانب النظري لمفهوم البطالة و مختلف أنواعها و الأثار المترتبة عنها و طرق علاجها كما تطرقنا إلى العلاقة بين البطالة و التضخم

وتناول الفصل الثاني مضمون الإنفتاح الإقتصادي حيث تطرقنا إلى مفهومه و أهدافه و نتائجه و كذلك درسنا تحرير التجارة الخارجية كمؤشر للإنفتاح الإقتصادي و الإستثمار الأجنبي المباشر و علاقته بالإنفتاح الإقتصادي

و احتوى الفصل الثالث المجهودات التي قامت بها الدولة في سبيل معالجة البطالة حيث تطرقنا إلى البطالة و التشغيل في الجزائر و كذلك أثر برامج الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر للحد من البطالة .

وفي الأخير تقديم الخاتمة التي تضمنت النتائج النظرية والتطبيقية المتوصل إليها، وكذا اختبار الفرضيات وإعطاء بعض التوصيات والاقتراحات و أفاق الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار النظري للبطالة

تمهيد:

تظل البطالة من أهم القضايا الاجتماعية التي تعكر صفو حياة الأفراد من آن إلى آخر، ولا يغدو من سبيل المبالغة القول بأن الكثير من المشاكل الاجتماعية بل والجرائم اليومية التي تشهدها الشعوب تعود بجذور عميقة إلى وجود مشكلة البطالة، فهذه الظاهرة تنعكس في تبعات سلبية على المجتمعات وتطل عليهم في شكل جرائم بأنواعها وفي شكل اضطرابات نفسية وعصبية للعاطلين وما إلى ذلك من مشاكل اجتماعية بين الأسر تصل إلى حالة التفكك والانفصال، ولعلنا لا نأتي بجديد حينما نقول أن جرائم السرقة جذورها البطالة وجرائم القتل كذلك، ومن هنا فإن ظاهرة البطالة تترك أيضا آثارا اقتصادية سلبية على المجتمعات.

وفي هذا الفصل سنعرض مختلف أسباب البطالة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية وطرق معالجتها من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البطالة.**
- **المبحث الثاني: البطالة في الفكر الإقتصادي.**
- **المبحث الثالث: آثار البطالة وطرق علاجها.**
- **المبحث الرابع: العلاقة بين البطالة والتضخم.**

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البطالة

البطالة مشكلة إقتصادية خطيرة تتعدد أسبابها و تتنوع أشكالها من بلد لآخر،و من خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى دراسة مفهوم البطالة و طريقة قياسها و مختلف أنواعها.

المطلب الأول: مفهوم البطالة

لا شك أنه من المنطقي قبل التوصل لإعطاء تعريف شامل للبطالة لابد أولا تحديد مفهوم من هو العاطل عن العمل إن من أهم صفات العاطل أنه لا يعمل، لكن هذا المفهوم يعتبر غير كاف حيث هناك أفراد لا يعملون لأنهم غير قادرين على العمل و بالتالي لا يمكن اعتبارهم عاطلين عن العمل مثل الأطفال و المرضى والعجزة و كبار السن و اللذين أحيلوا على التقاعد و هم الآن يقبضون المعاشات. كما أن هناك بعض الأفراد القادرين على العمل و لكنهم لا يعملون فعلا ومع ذلك لا يجوز اعتبارهم عاطلين لأنهم لا يبحثون عن العمل مثل الطلبة اللذين يدرسون في الثانويات و الجامعات و المعاهد العليا ممن بلغوا سن العمل و لكنهم لا يبحثون عن عمل بل يفضلون تنمية قدراتهم و مهاراتهم بالدراسة، و لهذا لا يصح ادراجهم ضمن العاطلين. كذلك هناك بعض الأفراد القادرين عن العمل لكن لا يبحثون عنه لأنهم أحبطوا تماما لأن جهودهم في البحث عن العمل في الفترة الماضية لم تجدي، كما أن الاحصاءات الرسمية لا تدرجهم ضمن العاطلين. و بالمقابل هناك أفراد آخرين قادرين على العمل و لكنهم لا يبحثون عن عمل لأنهم في درجة من الثراء تجعلهم في غنىً عن العمل، فهؤلاء أيضا لا يعتبرون عاطلين.

و من ناحية أخرى هناك بعض الأفراد اللذين يعملون فعلا ، غير أنهم مع ذلك يبحثون عن عمل أفضل و بالتالي لا يمكن ادراجهم ضمن العاطلين. و هكذا نستنتج أنه ليس كل من لا يعمل عاطلا، و في الوقت نفسه ليس كل من يبحث عن عمل يعد ضمن دائرة العاطلين. فحسب الاحصاءات الرسمية فإن العاطل عن العمل يجب أن يكون عمره يتراوح ما بين 15 و 64 عاما و أن يتوفر فيه شرطان أساسيان، و هما :

-أن يكون قادرا على العمل

-أن يبحث عن فرصة للعمل

كما يجمع الاقتصاديون و الخبراء، وحسب توصيات منظمة العمل الدولية على تعريف العاطل بأنه " كل من هو قادر على العمل، و راغب فيه، و يبحث عنه، و يقبله عند مستوى الأجر السائد"[1]

(1) رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، عدد6، الكويت، 1997، ص 110.

-طبقا لمنظمة العمل الدولية فإن العاطل عن العمل هو كل شخص قادر على العمل و راغب فيه و يبحث عنه و لا يجد فرص العمل المطلوبة و ليس له مورد رزق

كما تعرف عند الإقتصاديين بأنها مقدار الفرق بين حجم العمل المعروض و حجم العمل المستخدم عند مستويات الأجور السائدة في سوق العمل خلال فترة زمنية محددة.

و المقصود بالبطالة هو تعطل جزء من القوة العاملة رغم توفر القدرة و الرغبة في العمل.

المطلب الثاني: قياس البطالة

يعد حجم البطالة أو عدد المتعطلين في دولة ما مؤشر ضعيفا للخطورة النسبية لمشكلة البطالة ولتسهيل المقارنة عبر الزمن أو فيما بين الدول يتم حساب ما يسمى معدل البطالة، ومثلما حدث أن تمت التفرقة بين مفهومي البطالة الرسمي والعلمي، فإنه يتعين التفرقة بين مقاييس للبطالة هما المقياس الرسمي والمقياس العلمي لها.

الفرع الأول: المقياس الرسمي للبطالة:

يعرف معدل البطالة وفقا لهذا المقياس كنسبة بين عدد العمال العاطلين إلى العدد الكلي للعمال المشكلين في القوة العاملة في فترة زمنية معينة أي أن:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{قوة العمل}} \times 100$$

ويشير مصطلح قوة العمل هنا إلى جميع الأفراد العاملين والعاطلين الذين يرغبون في العمل في ظل الأجور السائدة أي أن: قوة العمل = حجم العمالة + حجم البطالة.

ومن الأهمية بمكان أن نشير هنا إلى الملاحظات الآتية:

أولا: تختلف طريقة قياس معدل البطالة من دولة إلى أخرى، وتتمثل أهم أوجه الاختلافات فيما يلي:

- الفئة العمرية المحددة لقوة العمل، وذلك لوجود تباين في السن المحددة لقياس السكان الناشطين اقتصاديا.

– الفترة الزمنية المحددة للبحث عن العمل، وذلك أن بعض الدول تحددها بأربعة أسابيع كما في الولايات المتحدة الأمريكية مثلا بينما تحدد بأسبوع واحد في اليابان وأسبوعين في كندا حتى يحسب الفرد متعطلا.

– كيفية التعامل إحصائيا مع الخرجين الجدد وكذلك مع الأفراد الذين لا يعملون بصفة منتظمة أو ما يعرف بالعمالة الموسمية أو المؤقتة.

– تباين مصادر البيانات المستخدمة في قياس معدل البطالة، حيث تعتمد بعض الدول على تعداد السكان فيها، بينما يعتمد بعضها الآخر على مسرح العمل كعينات، ودول أخرى تلجأ إلى إحصائيات مكاتب العمل من خلال إعانات البطالة المقدمة للعاطلين[1].

ثانيا: أن قياس معدل البطالة يكون أكثر صعوبة في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، ويرجع ذلك للأسباب التالية:

– عدم توفر بيانات سليمة لدى الجهات الرسمية التي يستدل منها على حجم البطالة، وذلك بسبب عدم وجود إعانات بطالة تحفز الأفراد المتعطلين على تسجيل أنفسهم هذا من ناحية، وعدم توافر المعلومات والبيانات الكافية التي يمكن الاعتماد عليها بدرجة ثقة معقولة، من ناحية أخرى.

– الوزن النسبي لما يسمى بالاقتصاد الخفي أو الأسود أو الموازي غير القانوني أكبر في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة ولا تدخل أنشطة هذا الاقتصاد في الإحصائيات الرسمية، ومن ثم فإن البيانات المتعلقة بهذا القطاع في الدول النامية تقوم أقل من حقيقتها.

– عدم وجود إحصاءات وبيانات دقيقة عن القطاع غير المنظم (Informat sedar) في الدول النامية، وهو عادة قطاع حضري يخدم المشروعات الصغيرة والحرفيين العاملين لحسابهم الخاص ومحلات الإصلاح والمقاهي، وما شابه ذلك رغم زيادة الوزن النسبي لهذا القطاع في الدول النامية.

ثالثا: يؤخذ على هذا المقياس الرسمي للبطالة أنه يركز على البطالة الصريحة (السافرة) فقط ويهمل كافة الأنواع الأخرى غير الصريحة للبطالة، كما لا يأخذ في حسبانه الأفراد الذين توقفوا عن البحث عن العمل بعد أن يئسوا من الحصول عليه.

(1) السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **مبادئ الإقتصاد الكلي**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ط1، 2008، ص ص 319-321.

ورغم تلك المآخذ على هذا المقياس إلا أنه يتميز بالساحلية والسهولة في حسابه، كما أنه أكثر مقاييس سوق العمل إنتشارا، الذي تأخذ به الدول كافة وكذلك منظمة العمل الدولية عند المقارنة بين معدلات البطالة فيما بين الدول المختلفة، وفي داخل الدولة الواحدة على مدى الفترات الزمنية المختلفة[1].

الفرع الثاني: المقياس العلمي للبطالة:

وفقا لهذا المقياس فإن العمالة الكاملة تتحقق في المجتمع عندما يكون الناتج الفعلي في الاقتصاد معادلا للناتج المحتمل، وبالتالي يكون معدل البطالة الفعلي مساويا لمعدل البطالة الطبيعي غير التضخمي بينما إذا كان الناتج الفعلي في اقتصاد أقل من الناتج المحتمل، يكون معدل البطالة الفعلي أكبر من معدل البطالة الطبيعي، وفي هذه الحالة يعاني المجتمع من وجود بطالة بالمفهوم العلمي، ويحدث ذلك إما بسبب عدم الاستخدام الكامل لقوة العمل أو بسبب عدم الاستخدام الأمثل لها.

والاستخدام الأمثل لقوة العمل يتطلب ألا تقل إنتاجية العامل عن حد أدنى معين يطلق عليه الإنتاجية المتوسطة المحتملة وتعرف بأنها أعلى متوسط للإنتاجية فيما بين قطاعات المجتمع.

وإذا كان معدل البطالة الطبيعي والمسموح ذلك الذي يحافظ على استقرار الأسعار وليكن **5%** مثلا.

قوة العمل وفقا للمفهوم العالمي = **0.95** (من قوة العمل الكلية)

$$\text{معدل البطالة (م ب)} = 1 - \frac{\text{الإنتاجية المتوسطة الفعلية (ج ف)}}{\text{الإنتاجية المتوسطة المحتملة (ج م)}}$$

حجم البطالة = معدل البطالة **X** قوة العمل وفقا للمفهوم العلمي[2].

المطلب الثالث: تكاليف البطالة

يترتب على ارتفاع معدلات البطالة في المجتمع ظهور مجموعة من الآثار تؤدي إلى تحمل المجتمع تكاليف اقتصادية وأخرى اجتماعية.

(1) المرجع نفسه، ص ص 321-322.

(2) السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، المرجع نفسه، ص ص 322-323.

الفرع الأول: التكاليف الاقتصادية: في فقدان المجتمع لكمية من السلع والخدمات التي كان يمكن إنتاجها بواسطة العمال المتعطلين ويعني ذلك أن المجتمع لا يعمل على حدود منحنى إمكانية إنتاجية مما يعني إنخفاض الناتج القومي الفعلي عن الناتج القومي المحتمل.

هذا فضلا عن فقدان المتعاطلين لمهاراتهم خاصة إذا استمرت البطالة لفترة طويلة.

الفرع الثاني:التكاليف الاجتماعية للبطالة: في مجموعة من المشاكل الاجتماعية المختلفة المصاحبة لانتشار البطالة مثل انتشار الجريمة والسرقة والمخالفات، بالإضافة إلى الانحرافات الفكرية التي يتعرض لها العاطل نتيجة لشعوره باليأس والإحباط وعدم الإنتماء للمجتمع(1).

المطلب الرابع: أنواع البطالة

توجد أنواع متعددة للبطالة نذكر منها ما يلي :

الفرع الأول: البطالة الهيكلية والبطالة الدورية

هناك أنواع متعددة من البطالة تختلف باختلاف طبيعة النظر إليها من خلال الحالة التعليمية أو المهنية فقد ننظر إليها خلال الدورة الإقتصادية، وتسمى بطالة دورية، وكما ينظر إليها من خلال التنقل بين المهن المختلفة وتسمى بطالة هيكلية.

أولا: البطالة الهيكلية

يقصد بتعرض الاقتصاد إلى تغيرات هيكلية هو أن بعض الصناعات وبعض أصناف العمال المهرة، وبعض المناطق في الدولة تتعرض إلى الانهيار في الوقت الذي تتعرض فيها مناطق وعمال وصناعات أخرى إلى التوسع، وتؤدي هذه النتيجة إلى اختلال التوازن عندما يزيد عرض العمل في القطاعات التي أصابها التقلص في الوقت الذي يزيد فيه الطلب على العمل في القطاعات التي تواجه حالة التوسيع، أي القطاعات النامية.

وفي هذه الحالة سيتحول العمال في القطاعات التي أصابها التقلص إلى القطاعات النامية إستجابة إلى التغيرات في معدل الأجر، إلا أن مثل هذه الإجراءات أو التعديلات تتطلب وقتا، وقد تبقى غير مكتملة خاصة وأن العمال الذين تم الاستغناء عنهم يتمتعون بمهارات مختلفة ويسكنون في مناطق مختلفة عن تلك المناطق وجدت فيها فرص عمل جديدة،

(1) إيمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ط1، 2006، ص 265.

كما ان إعادة التدريب يتطلب وقتا قد يكون طويلا، كذلك أن بعض العمال الذين تعرضوا إلى البطالة سوف يواجهون صعوبات في إيجاد مساكن جديدة، أي أنهم يفضلون البقاء في المناطق التي تعودوا السكن فيها[1].

ويعرف هذا النوع من البطالة باسم البطالة الهيكلية، وقد يساهم التغير في المعرفة الفنية (التكنولوجيا) على خلق بطالة هيكلية نتيجة تغير ميزان الطلب والعرض في بعض أسواق السلع، كما تؤدي معدات توفير العمل إلى تخفيض طلب المؤسسة لأنواع معينة من العمل وعلى العمل وبشكل عام، ما لم يواكب الطلب على العمل زيادة في إنتاجية العمل، وأن توزيع طلبات العمل (البطالة) وفراغات العمل على الصناعات الفردية والقطاعات الاقتصادية في الدولة من شأنه تحديد المستوى الكلي لمستوى البطالة وفراغات العمل داخل الاقتصاد ككل، وعموما يبقى المستوى الكلي لمستوى البطالة وفراغات العمل داخل الاقتصاد ككل. وعموما يبقى مستوى البطالة موجه طالما أن بعض القطاعات الاقتصادية تواجه زيادة في عرض العمل، حتى وإن كانت قطاعات أخرى تواجه زيادة في الطلب على العمل[2].

ثانيا: البطالة الدورية

تحدث حينما تتقلص فرص العمل في الاقتصاد الوطني بعد رواج كبير تصل فيه العمالة إلى الذروة في التشغيل، فإذا ما دخل الاقتصاد إلى دائرة الإنكماش تحدث البطالة، وهذه الدورات يتعرض لها الاقتصاد الرأسمالي بصفة دورية وقد تعرض لها في عام 1930 وكذلك في عامي 1962 و1983 والبطالة الدورية في تعريف الأمم المتحدة، هي نتيجة من نتائج الفشل الطلب الاقتصادي بسبب تغيرات في مستويات النشاط خلال فترة معينة[3].

الفرع الثاني: البطالة الاحتكاكية و البطالة المقنعة

من بين أنواع البطالة توجد بطالة إحتكاكية التي تظهر نتيجة إختلال في سوق العمل وبطالة مقنعة تظهر نتيجة الاستغناء عن جزء من وحدة إنتاجية معينة دون التأثير عن مجموع الإنتاج.

أولا: البطالة الاحتكاكية

ويتميز هذا النوع من البطالة بأنه قصير الأمد ويكون لفترة زمنية محددة وهو يحدث نتيجة الطبيعة الديناميكية والحركية للاقتصاد والأفراد على حد سواء فهناك حالة الأفراد أو العاملين الذين يضطرون إلى تغيير أماكن عملهم أو

(1) ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية، تحليل الإقتصاد الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط3، 2005، ص 87.
(2) ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 87-88.
(3) د/ خالد الزواوي، **البطالة في الوطن العربي، المشكلة والحل**، مجموعة النيل العربية، مدينة النصر القاهرة، ط1، 2004، ص 19.

مهنهم أو مناطق سكناهم ويحتاجون إلى فترة للبحث عن إيجاد عمل جديد بديل، وهناك أيضا حالة بعض الأفراد الطموحين الذين يتركون عملهم بحثا عن فرص عمل أفضل أو تهيئة أنفسهم لمهن أكثر جاذبية وذات مردود أعلى مستقبلا وبذلك فإنهم يضطرون للتعطل بعض الوقت لحين إيجاد البديل المناسب وأحيانا لإعادة تأهيل أنفسهم نحو جهات الجديدة، وهناك أيضا حالة الداخلين الجدد لسوق العمل من خريجي المدارس والمعاهد والجامعات، وهؤلاء يحتاجون لبعض الوقت للتعرف على فرص العمل في السوق والالتحاق بالعمل المناسب وبالإجمال فإن هؤلاء جميعا خلال هذه الفترة التي يتعطلون بها تعتبر بطالتهم أو تعطلهم بمثابة بطالة مؤقتة أو احتكاكية أو انتقالية وتتراوح نسبة عادة في حدود 3-4%.

وهناك اعتقاد شائع أن هذا النوع من البطالة لا يمكن القضاء عليه أو التقليل منه، بل يعتبرونه أمر مرغوب فيه اقتصاديا لأنه يشكل ضغطا عند التضخم[1].

ثانيا: البطالة المقنعة

وهي بطالة مستترة وغير ظاهرة، فسرها الاقتصاديون بطرق مختلفة، ويرى البعض أن البطالة المقنعة تعني "وجود عدد كبير من العمال يشتركون في القيام بعمل أقل من مقدرتهم الإنتاجية" لأنه لولا ذلك لأصبحوا عاطلين مثلا بطالة ظاهرة في القطاع الحكومي عندما تسعى الدولة لتوظيف أعداد متزايدة خوفا من البطالة، فلهذا البطالة مرتبطة بهيكلة الاقتصاد وهي تتمثل بحالة من يؤدي عملا ثانويا لا يوفر له كفايته من سبل العيش، أو أن بضعة أفراد يعملون سرية في عمل يمكن أن يؤديه فرد واحد أو اثنان منهم.

الفرع الثالث: البطالة الاختيارية والإجبارية

تمثل البطالة الإختيارية الحالة التي يتعطل فيها العامل بمحض إرادته أما البطالة الإجبارية فتحدث عند تسريح العمال رغم رغبتهم في العمل وقدرتهم عليه.

أولا: البطالة الاختيارية

وتسمى كذلك بالبطالة الجامدة وهي تتمثل في الأشخاص الذين لا يبحثون عن عمل حتى في أوقات الرخاء الاقتصادي رغم أنهم قادرون على العمل ومن أمثلة هذا النوع من البطالة ينطبق على كثير من الأغنياء الذين يعتمدون بشكل أساسي على فائض الأموال لديهم وإدخارهم في البنوك وعلى أسعار الفائدة التي يحصلون عليها أو أولائك الذين

(1) وديع طوروس، **الاقتصاد الكلي**، المؤسسة الحديثة للكتاب، ط1، 2010، ص 200.

يعيشون على الميراث من أموال وعقارات كما يمكن أن ندرج في هذا النوع بعض المتعطلين الذين يتحصلون على إعانات أو منح بطالة مرتفعة نسبيا خاصة في البلدان المتقدمة التي يكون فيها مستوى هذه المنح قريبا من الأجر الحقيقي مما يجعل هؤلاء العاطلين يختارون البقاء كعاطلين على أن يتحملوا عناء البحث عن العمل

ثانيا: البطالة الإجبارية

وتسمى بالبطالة الاضطرارية وهي التي تحصل عندما يجبر العامل على ترك عمل لأي سبب من الأسباب بالرغم من رغبته في الاستمرار فيه ورضاه عن الأجر الذي يتقاضاه ويحدث ذلك في حالة فصل العامل سواء بحكم قضائي أو ما شابهه، فضلا عن حالة عجز أو إفلاس المؤسسة وتسرح عمالها[1].

الفرع الرابع: تصنيفات أخرى للبطالة

هناك تصنيفات أخرى للبطالة نذكر منها مايلي:

– **البطالة الإقليمية:** إذا تعرضت أحد الصناعات المهمة المتركزة في إقليم إلى تدهور أو إغلاق أحد المنظمات الاقتصادية في إقليم معين لأسباب اقتصادية يؤدي إلى ظهور بطالة وهي إقليمية وهيكلية حيث توجد فرص وظيفية ولكن في إقليم آخر.

– **البطالة الموسمية:** أن بعض القطاعات هي النشاط الاقتصادي تتسم بطبيعة موسمية كالزراعة والبناء والتشييد والسياحة ومثل بعض الوظائف التي تنشأ في مكة المكرمة أثناء فترة الحج أو أيام رمضان إذا توقف الموسم توقف النشاط فيه[2].

– **البطالة المتبقية:** تتألف من أفراد يصعب أو يتعذر استخدامهم بشكل دائم وثابت أنهم يجدون من العسير عليهم أن يتلاءموا أو يتكيفوا مع المستلزمات والمطالب التي توجبها طرق إنتاج مثل المعاقين جسديا وغيرها.

– **البطالة الفقر:** هي البطالة الناشئة بسبب النقص في التنمية (النقص في تنمية رأس المال بشقيه البشري والمادي أو نقص العلاقة الإنتاجية بصفة عامة) إن أفرادها لا يجدون في محيطهم فرص العمل الثابت والمستمر بعكس البطالة في الأصناف السابقة[3].

– **البطالة السلوكية:** وهو عدم الانخراط في الوظائف الدنيا خوفا من نظرة المجتمع.

– **البطالة المستوردة:** وهي مزاحمة الوافدين على الوظائف وترك أبناء البلد بدون عمل.

---

(1) إسماعيل عبد الرحمن وآخرون، **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد**، عمان، دار وائل للطباعة والنشر، ط1، 1999، ص 136.

(2) ورسك ج.د.ن، **البطالة مشكلة الإقتصادية وسياسية**، ترجمة: د. محمد عزيز محمد كعيبة، بنغازي، جامعة خان يونس (د.ط)، ص 241.

(3) نداء محمد عوض، **الاقتصاد الكلي**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2007، ص 68.

المبحث الثاني: البطالة في الفكر الاقتصادي

تعتبر البطالة من أهم التحديات التي واجهت وتواجه اقتصاديات العالم لكونها مشكلة ذات أبعاد تاريخية وجغرافية بمقدار ارتباطها بمراحل التطور الاقتصادي، وقد حظي هذا الموضوع باهتمام المفكرين الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم وأفكارهم من فترة زمنية إلى أخرى، ويعتبر تنوع أشكال البطالة هو أحد العناصر المفسرة لتعدد التحاليل حول فهمها وتفسيرها وسوف يتم عرض أهم هذه الأفكار بشيء من الإيجاز في النقاط التالية:

المطلب الأول: البطالة عند الكلاسيك

يركز الاقتصاديون الكلاسيك في تحليلهم على المدى الطويل حيث يربطون البطالة بالمشكلة السكانية، وبتراكم رأس المال والنمو الاقتصادي والعلاقات الإنتاجية للاقتصاد، كما يرتكز اهتمامهم بالبعد الاجتماعي والسياسي للظاهرة الاقتصادية ويؤمن الكلاسيك بمبدأ التوازن العام، بمعنى أن كل عرض سلعي يخلق الطلب المساوي له، أو ما يسمى بقانون المنافذ لـ "ب. ساي".

فالتبادل في التحليل الكلاسيكي يكون على أساس المقايضة ولا مكان للنقود فيه، بمعنى آخر تساوي ادخار استثمار واستحالة حدوث الكامل، فالبطالة التقليدية تنشأ عن عدم كفاية عرض السلع لكون إنتاج المؤسسات أقل من الطلب نتيجة لانخفاض معدلات الأرباح، ويرجع هذا لارتفاع الأجور[1].

مما يعني أن القائمين على الاستثمار سوف لن يعرفوا من مستوى استثماراتهم القادرة على زيادة التشغيل تجنبا لتضخم التكاليف.

كما تعزى البطالة في نظر الكلاسيك إلى العمل الخاطئ لسوق العمل وفي حالة وجودها فإن آلية الأجور كفيلة باستيعاب اليد العاملة العاجلة، ذلك أن تخفيض هذه الأخيرة سوف يرفع مستوى الأرباح، وهو ما يشكل حافزا لزيادة الاستثمار، وبالتالي رفع مستوى التشغيل، خصوصا في ظل التنافس على مناصب العمل والقبول بمستوى الأجور السائدة نستنتج من ذلك أن الأجور هي عامل أساسي في آليات سوق العمل، إذ أنها تؤثر على عرض وطلب العمل. لإيضاح ذلك ولتسهيل التحليل نفرض أن الأجور جامدة على سبيل المثال لا الحصر، وبالتالي فما هو تأثير ذلك على البطالة؟ وللإجابة على هذا السؤال سوف نستعين بالشكل رقم (01) كالتالي:

(1) اللبني محمد علي وآخرون، **مقدمة الإقتصاد الكلي**، الإسكندرية، دار الجامعة، 1997، ص 254.

لنفرض أنه بسبب ضغط النقابات أو التشريع الحكومي، تم رفع الأجور إلى مستوى (OW2) وبالتالي يصبح عرض العمل (W2F) في حين أن الطلب عليه من طرف رجال الأعمال (W2E') وهذا يعني وجود فائض في عرض العمل (بطالة) يعبر عنها بالمسافة (E'F)، ولتجنب هذه الوضعية يجب تخفيض الأجور، ولم يستبعد الكلاسيك في تحليلهم إمكانية حدوث بطالة، لكنهم يصنفونها ضمن البطالة الاختيارية، لأن العمال يفضلون التعطل على أن يتقاضوا أجور منخفضة، إلا أن هذا الوضع لا يتلاءم في حالة الكساد أو غيرها من الحالات التي تفرض على المؤسسات إيجاد طريقة لتسويق منتجاتهم، ولا يتحقق ذلك إلا برفع أجور العمال، مما يساعدهم على اقتناء هذه المنتجات والذي يؤدي إلى إنعاش الدورة الاقتصادية، على أن يكون رفع الأجور عند مستوى معين دون أن يؤثر على مردودية المؤسسات على الأقل في المدى الطويل[1].

الشكل رقم (01): نشوء البطالة في حالة جمود الأجور

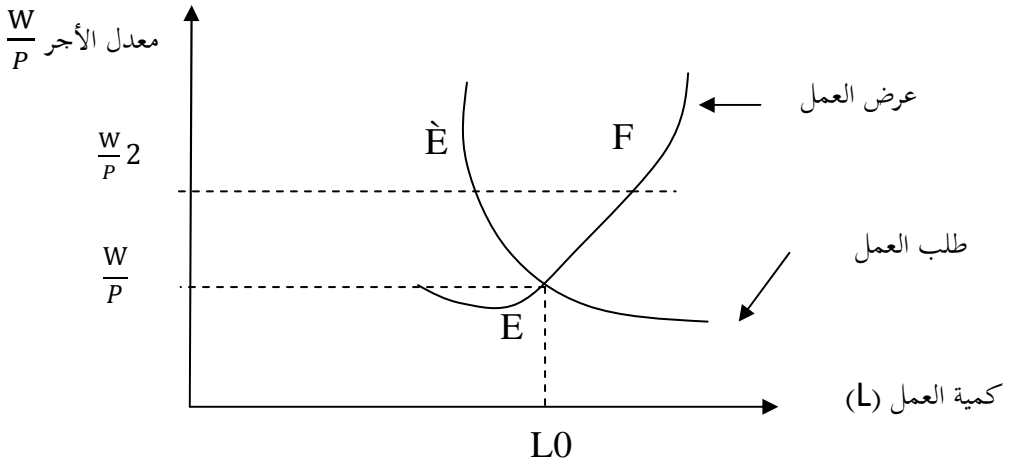

المصدر: الشريف المان، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، منشورات برتي، ص 105.

$$DL= f(\frac{W}{P})$$

L0: نقطة التوازن بين العرض والطلب على العمل.

OL: كمية العمل في التوازن.

OW: معدل الأجر في التوازن.

(1)اللبني محمد علي و آخرون، نفس المرجع السابق، ص ص 20-21.

المطلب الثاني: البطالة عند النيوكلاسيك

لقد اعتمد تحليل النيوكلاسيك على نظرية "التوازن العام" الذي يتحقق في سوق السلع والخدمات وسوق العمل، حيث يرتبط حجم العمالة بالعرض والطلب على العمل، ويرتكز هذا التحليل على بعض الفرضيات المستمدة من شروط المنافسة العامة ومن أهمها تجانس وحدات العمل، حرية تنقل اليد العاملة ودور المنافسة في شراء وبيع قوة العمل مثل بيع وشراء السلع، وأن حجم اليد العاملة مرتبط بعرض وطلب العمل في السوق وبالتالي فإن هاتين الدالتين مرتبطتين بالأجر الحقيقي كما هو مبين أدناه[1]:

$$D_T = \mathrm{f}\left(\frac{\mathrm{w}}{\mathrm{p}}\right) \gg \mathrm{f}\left(\frac{\mathrm{w}}{\mathrm{p}}\right) < 0$$

حيث DT الطلب على العمل

$\frac{\mathrm{W}}{P}$ الدخل الحقيقي

W معدل الأجر الإسمي

P المستوى العام للأسعار.

حيث تعرف دالة الطلب على العمل: بأنها دالة متناقصة بدلالة الأجر الحقيقي الذي يقيس معدل الأجر الإسمي مقارنة بالمستوى العام للأسعار وتعنى هذه الدالة أن المنتجين سوف يتوجهون نحو تعظيم أرباحهم، وبالتالي فإنهم مستعدين لتوظيف العمال إلى غاية تعادل الإنتاج الحدي مقيم بالعمل والتكلفة الحدية للأجور.

وبمجرد الوصول إلى مستوى التوازن فإن الإنخفاض في معدل الأجر الحقيقي w/p يشجع المقاولين على التوظيف أكثر لليد العاملة، أما عرض العمل، فيعبر عنه بدالة متزايدة بدلالة معدل الأجر الحقيقي w/p وفقا للشكل التالي:

$$\mathrm{Q_t} = \mathrm{f}\left(\frac{\mathrm{w}}{\mathrm{p}}\right) \gg \mathrm{f}'\left(\frac{\mathrm{w}}{\mathrm{p}}\right) > 0$$

أي أن العمال على استعداد لعرض خدماتهم في سوق العمل محاولين دائما تعظيم مستوى مداخيلهم، والتي يفترض أن تتعادل والخدمات المقدمة ومن هنا يدخل العمال في تنافس مع مفهوم الترفيه (Plaisir) ويتحقق التوازن في سوق العمل

(1) ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب،**البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص ص 19-20.

عند تعادل العرض والطلب على العمل يتناسب هذا التوازن مع مستوى التشغيل التام، أما وجود بطاقة فإن سببه هو ارتفاع الأجور مقاربة بإنتاجية الحدية للعمل من جهة، والمساومة بين أرباب العمل لتحديد الأجر الاسمي من جهة أخرى، وبالتالي يتحدد الأجر الحقيقي أي أن العمال هم الذين يحددون أجورهم الحقيقية وبالتالي مستوى التشغيل وكل بطالة عند هذا الأجر فهي إرادية.

ومهما يكن من أمر فإن النظرية النيوكلاسيكية افترضت حالة التوظيف التام، ولم تولي للبطالة اهتماما كبيرا بسبب تبنيها لقانون "ساي" للأسواق كما أن فرضية وجود المنافسة التامة لا تتحقق في الواقع، إضافة إلى أنها اعتبرت أن التغيير التكنولوجي هو متغير خارجي يتطور بشكل منعزل عن مستوى التطور الاقتصادي لكن الواقع يثبت عكس ذلك إلا أن استخدام التكنولوجيا هو أحد العوامل الأساسية للإنتاج[1]، لأنه يرفع من حجمه بأقل الكاليف خاصة عن الزمن والدقة وبالتالي فإن تشغيل الآلات قد يؤثر على حجم العمالة إذ تصل الآلة محل العامل في أحيان كثيرة.

المطلب الثالث: تفسير البطالة لدى الفكر الماركسي

ينتقد الفكر الماركسي الفكر الكلاسيكي الذي يجزم بأن البطالة هي حالة عرضية ونادرة الوقوع، بسبب وجود آلية السوق التي تعد التوازن مشكل تلقائي بتفاعل قوي بين العرض والطلب وكل بطالة هي ناتجة عن الزيادة الهامة في مجموع السكان نتيجة حتمية للتطورات التقنية (Les proyers techniques) فبالنسبة للفكر الماركسي الأزمات ما هي إلا مظهر من مظاهر نقص الاستهلاك لدى الطبقة العاملة، لأن قيمة الأجور لا تتساوى وقيمة الإنتاج، أي أن الرأسمالية تنتج أكثر مما تدفع من أجور، ومما يزيد الأزمة تفاقما هو "أن تعتمد الرأسمالية، بفضل قانون الارتفاع المستمر في التركيب العضوي لرأس المال (C /V) إلى إحلال الآلات محل اليد العاملة، فتلقي بالعمال إلى البطالة مما يعني فقدان العامل لقوة شرائه".

وعليه فإن البطالة هي نتيجة لزيادة إنتاجية العمل في الأنظمة الرأسمالية للتراكم "ويرتبط حجم التشغيل أساسا بمعدل الربح الذي يحققه أرباب العمل إذ أنهم يحولون دون تخفيض أرباحهم أي أنهم يعرضونه بزيادة إنتاجهم مما يؤدي إلى فائض في الإنتاج، خاصة أن التقدم التقني يتطلب رأسمال أكثر يأكل الجزء المخصص للأجور وبالتالي فإن العمال سوف يستمرون في إنتاج رأس مال وتحقيق تراكمه، بمعنى أنهم ينتجون بأنفسهم أداة إحالتهم للبطالة"[2].

(1) ناصر دادي عدون، نفس المرجع السابق، ص ص 22-23.

(2) ناصر دادي عدون، نفس المرجع السابق، ص ص 23-24.

المطلب الرابع: تفسير البطالة عند المدرسة الكنزية

يتحقق التوازن عند الكنزيين نتيجة للتوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقد في آن واحد، إذ أن الطلب على العمل دالة متناقصة بدلالة الدخل وأن تعظيم الأرباح يتطلب تساوي الإنتاجية الحدية للعمل مع معدل الأجر الحقيقي أي أن انخفاض معدل الأجور الحقيقية يمكن أن يتيح ارتفاعا في الطلب على العمل وبالتالي حجم العمالة.

أما عرض العمل فهو مرتبط بمعدل الأجر الإسمي (W) لأن العمال يقعون في فخ الوهم النقدي، حيث يعتبرون أن كل زيادة في الأجر الاسمي هي زيادة فعلية في مداخيلهم بسبب جهلهم لمستوى الأسعار وقد وجد الكثير أن تطور الرأسمالية يصطدم بتناقضات حادة لا يمكن أن تزول عفويا مثل البطالة الجماهيرية المتزايدة وعدم كفاية الطلب على البضائع، مما يؤدي عدم تطابقه مع العرض آليا.

ومن ناحية أخرى، يرفض كينز آلية الأجور كسب للبطالة لأن إنخفاضها سيؤدي إلى انخفاض دخل العمال وبالتالي انخفاض الطلب على السلع مما يعقد مشكلة تصريف السلع بالأسواق وعليه سر وجود البطالة يكمن فيما يلي: لقد لاحظ كينز أن حالة التوظيف الكامل ما هي إلا حالة خاصة جدا وأن الطلب الكلي الفعال هو المحدد للعرض الكلي، ومن أجل زيادة تشغيل العمال يجب رفع حجم هذا الطلب والذي بدوره ينقسم إلى طلب على السلع الاستهلاكية وطلب على السلع الاستثمارية. فالكلاسيك والنيوكلاسيك ينظرون إلى الادخار والاستثمار أنهما وجهان لعملة واحدة والتعادل بينهما أمر بديهي[1].

أما كينز فقد أدخل العوامل المؤثرة عليهما، وبالتالي فإن كل اختلالات بينهما يؤدي إلى حدوث الاضطرابات في دورة الدخل القومي مع احتمال وقوع الكساد وفي حالة افتراض أن حجم الادخار أكبر من حجم الاستثمار فإن الطلب الكلي الفعال سيقل عن العرض الكلي وبالتالي يتزايد مخزون السلع ويتراكم مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار وينتج عنها انخفاض الأرباح، ويقل الناتج وبالتالي تتزايد العلاقة العاطلة وتحدث البطالة، الشيء الذي يؤدي إلى انخفاض الدخل الوطني.

أما في حالة ما إذا كان حجم الاستثمار أكبر من حجم الإدخار فإن الطلب الكلي الفعال سيكون أكبر من العرض الكلي، وعليه سوف ينخفض مستوى مخزون السلع، وتتزايد المبيعات، وترتفع الأسعار والأرباح، وإذا كانت هناك

(1) رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مرجع سبق ذكره، ص 315.

طاقات إنتاجية عاطلة سوف يلجأ المنتجون لتشغيلها وهذا الانتعاش في الاستثمار يؤدي إلى زيادة في تشغيل عدد العمال وبالتالي تقل البطالة.

ولرفع مستوى الاستثمارات يرى كينز ضرورة تدخل الدولة من خلال سياسة استثمارية عامة لتعويض نقص الاستثمارات في القطاع الخاص، ويرى أيضا أن نقص الاستخدام ليس عارضا بل ممكنا وغالب الوقوع، وبالتالي يجب استبدال آلية الدخل بالأسعار لأن المستثمرون هم الذين يتوقعون الطلب الحقيقي، ويقررون بناء توقعاتهم فيما يخص حجم الإنتاج واليد العاملة الضرورية للوصول إلى مستوى التوظيف الكامل كما يجب من خلال النقاط الثلاثة التالية:

- توظيف كل المدخرات في شكل مشاريع تتيح فرص عمل جديدة.
- إتاحة الفرصة للمدخرين لاستثمار أموالهم في المشاريع.
- التضحية بالاستقرار النقدي وموازنة الدولة في بادئ الأمر لإعطاء عمل للعاطلين دون التمييز بين طبيعة العمل إذا كان منتجا أم لا.

وفي هذا الصدد يقترح كينز أن يشغل العمال أوقاتهم في أعمال بغض النظر عن مردوديتها، إذ أن المهم حسب رأيه هو أن يتلقوا مداخيل مقابل ذلك لتمكينهم من الاستهلاك الذي يضمن تصريف ما تنتجه المؤسسات، إذ يقول كينز: "إن من الأفضل ان يدفع للعمال لقاء حفرهم خنادق في الأرض وردمها من أن يبقوا بدون عمل" لأن الدخل الذي سوف يتم توزيعه على العاطلين يرفع من مستوى استهلاكهم، ويحفز المستثمرين على توسيع مشاريعهم وطلب يد عاملة إضافية لأن الدخل بتعويض الخلل الواقع في البداية أي التضخم حسب كينز.

وعليه فإن البطالة الكينزية هي نتيجة لعدم كفاية الطلب الكلي، وبالتالي فإن أرباب العمل في مواجهة مع قيد التوظيف (Contranite de debouchés) أما البطالة الكلاسيكية مصدرها ارتفاع التكاليف لدى المؤسسات بما في ذلك الأجور المرتفعة، وبالتالي فإنهم يراهنون على قيد المردودية التي تكون منخفضة جدا مما لا يسمح برفع الإنتاج وفي حالة عدم قدرة المؤسسات على تسويق منتجاتها في سوق السلع والخدمات مع استمرارها على استقبالها لطلبات العمل إلى غاية الوصول إلى عدم كفاية اليد العاملة المتاحة في سوق العمل وهذه الوظيفة محتملة الوقوع في الاقتصاد الرأسمالي، وإذا كان أرباب العمل عقلانيين يقومون بكبح حجم منتجاتهم عند عدم إمكانية بيعها.

وإذا كان كينز قد أوضح أثر نمو الاستثمار على الدخل، فإن الكينزيين الجدد حالوا تحديد معدل النمو الضروري الذي يجب أن يتحقق حتى يمكن تجنب البطالة والوصول إلى مستوى التوظيف الكامل للطاقات الإنتاجية والموارد

البشرية، إنطلاقا من نماذج النمو الكينزية مثل نموذج هارود، كالدور، جون روبنسون وغيرها والتي استخدمت أدوات التحليل الرياضي في بناء وتحليل هذه النماذج، مع إعطائهم البعد الزمني أهمية خاصة في تحليل الظواهر الاقتصادية[1].

وبالتالي فالإشكالية المطروحة هي البحث عن المعدل الذي يتعين أن ينمو به الدخل على المدى الطويل للمحافظة على التوظيف الكامل وتجنب البطالة والكساد" وقد تم الاعتماد على الفرضيات التالية:

- يمثل الادخار نسبة ثابتة من الدخل القومي اعتماد على المعدل، حيث يمثل هذا الأخير النمو في الدخل يساوي الادخار مقارنة بمعامل المعجل **Gw=s/v** حيث يمثل:

S: الادخار.

V: المعجل.

Gw: معدل النمو.

وتتلخص الفكرة الأساسية لهذه النماذج في الحالات التالية:

- عند تساوي استثمار المقدر والمحقق فلن يكون هناك حافز للمستثمرين لتغيير خططهم وقراراتهم الإنتاجية والاستثمارية.

- عند نمو الدخل بمعدل يختلف عن معدل النمو المرغوب فيه، فإن كل من الاستثمار المقدر والاستثمار المحقق لا يتعادلان عندما يكون الأول أكبر من الثاني تنشأ مشكلة تراكم المخزون السلعي، وبالتالي سينتجون أقل من السابق، الشيء الذي ينتج عنه طاقات معطلة تؤدي إلى نشوء البطالة، أما إذا تجاوز الاستثمار المقدر مستوى الاستثمار المحقق (الادخار) ينخفض المخزون السلعي، مما يحفز المستثمرون على إنتاج أكثر لمواجهة الطلب على السلع وبالتالي سينتج عن ذلك ارتفاع مستوى الأسعار، الأمر الذي يعقد من مشكلة التضخم، وينعكس ذلك مستقبلا على مستوى التشغيل، ذلك أن ارتفاع الأسعار السوق يصل إلى حد معين يعجز فيه المستهلكون على اقتناء السلع مما يحدث مشكلة تراكم في المخزون وما ينتج عنها من تعطيل الطاقات الإنتاجية.

(1) رمزي زكي، نفس المرجع السابق، ص 321.

المبحث الثالث: آثار البطالة وطرق علاجها

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى آلية حدوث البطالة ومختلف أسبابها والآثار الناجمة عنها بالإضافة إلى طرق علاجها.

المطلب الأول: آلية حدوث البطالة

تحدث البطالة عندما يكون الطلب على القوة العاملة أقل من العرض، أو اقل من المتاح من موارد العمل، ونلاحظ أن المدرسة الكلاسيكية لا تعترف بوجود بطالة إجبارية في الاقتصاد، فكلما رأينا في الشكل رقم (01) هناك دائما إمكانية لتقاطع منحنى دالة الطلب على العمل مع دالة العرض على العمل، أي أن خفض مستوى الأجور الحقيقية كفيل دوما بزيادة الطلب على العمل وامتصاص العرض الزائد من العمل إن وجد، وإذا وجد عاطلون عن العمل في المجتمع فهم بموجب النظرية الكلاسيكية عاطلون بإرادتهم ودون إكراه.

لكن هذا الرأي لم يعد مقبولا في الوقت الحالي، والسبب في هذا أنه بسبب ضغط نقابات العمال لا يمكن لمعدل الأجر الحقيقي أن ينخفض انخفاضا حادا ودون قيود، فنقابات العمال في أيامنا هذه تلعب دورا هاما في المفاوضات مع أرباب العمل حول الأجور وظروف العمل في معظم دول العالم ويكون من نتيجة ذلك الوصول إلى اتفاق بين الطرفين يقضي بألا يهبط معدل الأجر الحقيقي عن حد معين (أنظر الشكل) ولنرمز للحد الأدنى للأجور الحقيقية بالرمز a $\left(\frac{W}{P}\right)$ ولنرمز إلى عدد الأفراد الذين يرغبون العمل وفق هذا الحد الأدنى من الأجر الحقيقي بالرمز l1 ولعدد الأفراد الذين يرغب أرباب العمل تشغيلهم عن هذا الحد الأدنى من الأجر الحقيقي بالرمز l2، عند ذلك إذا كان الحد الأدنى للأجر الحقيقيa $\left(\frac{W}{P}\right)$ أعلى من الأجر الحقيقي في وضع التوازن a $\left(\frac{W}{P}\right)$ فعند ذلك يكون الفرق بين l2-l1 هو عبارة عن عدد العاطلين عن العمل.

إذا فرضنا أن الحد الأدنى للأجر الحقيقي a $\left(\frac{W}{P}\right)$ أقل أو يساوي الأجر الحقيقي في وضع التوازن a $\left(\frac{W}{P}\right)$ فإن العددين l1 و l2 ينطبقان في هذه الحالة على مستوى الاستخدام التوازعي ما ولا يكون هناك بطالة في هذه الحالة أنظر الشكل (01).

الشكل رقم (02): تغير وضع التوازن في سوق العمل.

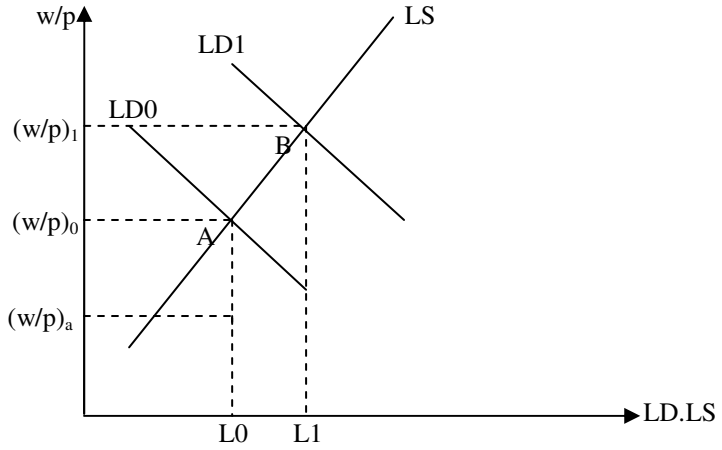

المصدر:عبد الرحمن يسرى، النظرية الإقتصادية الكلية، جامعة الإسكندرية،2009 ص 292.

المطلب الثاني: أسباب البطالة في البلدان النامية:

رأينا كيف تتحدد أنواع البطالة وكيف يأخذ بعض هذه الأنواع أبعاد خطيرة ليست معروفة في البلدان المتقدمة، وكما قلنا من قبل فإن النظرية الاقتصادية المعلوفة اهتمت بحالة البلدان المتقدمة، ولذلك تحتاج بطالة البلدان النامية إلى تفسير خاص بها، وأهم أسباب البطالة في البلدان النامية يمكن تلخيصه فيما يلي:

– نمو السكان بمعدلات أكبر من البلدان المتقدمة ومن ثم نمو قوة العمل بمعدلات أكبر مما يستلزم خلق فرص عمل متزايدة باستمرار، وهذا لا يتحقق في غالبية البلدان النامية، ذلك لأن فرص العمل لن تزيد إلا بتنمية النشاط الإنتاجي الحقيقي وهذه التنمية لظروف كثيرة تتحقق بمعدلات منخفضة في معظم البلدان النامية هذا السبب يفسر نمو البطالة الإجبارية في البلدان النامية على مدى الأجل الطويل.

– بعض السياسات الاقتصادية المرتبطة بعملية التنمية تؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة، فقد اهتمت بلدان نامية كثيرة خلال الستينات والسبعينات بتنمية الصناعات الكبرى التي تعتمد على تقنيات حديثة مكثفة لرأس المال، وبالتالي كانت مشكلة البطالة تزداد حدة مع عملية تنمية النشاط الإنتاجي بدلا من انخفاضها.

– تنتاب البلدان حالات من الركود الاقتصادي في بعض السنوات بسبب ظروف أو سياسات اقتصادية، فمثلا يؤدي الركود الاقتصادي في البلدان المتقدمة دائما إلى ركود اقتصادي في البلدان النامية، فالبلدان المتقدمة تستورد جانبا كبيرا من السلع الأولية من البلدان النامية وحينما يحدث ركود اقتصادي في البلدان المتقدمة سيقل دخل البلدان النامية من تصدير

السلع الأولية إليها وهو دخل هام جدا لها، ولهذا نرى أنه حينما يحدث الركود في البلدان المتقدمة وترتفع معدلات البطالة فيها يحدث ركود أيضا في البلدان النامية وترتفع معدلات البطالة فيها من المعدلات السائدة في غير هذه الظروف.

كذلك فإن بعض السياسات الاقتصادية تتسبب في الركود الاقتصادي وبالتالي ترتفع معدلات البطالة، فمثلا تضمنت السياسة النقدية الإنكماشية الهادفة إلى خفض معدلات التضخم في البلدان النامية في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات، الحد من القروض المصرفية للمشروعات ورفع أسعار الفائدة بشكل معتاد[1].

وكان من نتيجة هذه السياسة التي اقترحها صندوق النقد الدولي ووقف يساندها بشدة أن انخفضت معدلات الاستثمار وحل الركود الاقتصادي وارتفعت معدلات البطالة عن ما هو معتاد.

– البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية لهما أسباب مستمر في البلدان النامية، هي ليست ظواهر عارضة أو معتادة كما هو الحال في البلدان المتقدمة، وأحد الأسباب الرئيسية لاستمرار ارتفاع معدلات البطالة الاحتكاكية تزايد أعداد الخرجين من المدارس الفنية والمعاهد العليا والجامعات في كل عام، ومع غياب تخطيط علمي أو سياسة واضحة لتشغيل القوى العاملة الجديدة ومع ضآلة المعلومات أو انعدامها عن فرص التوظيف المتاحة في الاقتصاد القومي يظل عدد كبير من الخرجين في كل سنة يبحث عن الوظيفة لفترة طويلة قد تمتد لسنوات وبالتالي تتراكم أعداد الخرجين المتعطلين في السنوات المتتالية.

– أما البطالة الهيكلية فإن ارتفاع معدلاتها يرجع إلى عدم وجود برامج كافية للتدريب وإعادة التأهيل المهني ومع نمو أعمال حديثة تتطلب خبرات خاصة تزداد الفجوة بين خصائص العمل المعروض وخصائص العمل المطلوب، وتزداد المشكلة حدة مع التقدم التقني المستمر الذي يأتي مع الاستثمارات الجديدة في البلدان النامية ويستلزم معرفة فنية متطورة وتدريب على مستوى أفضل.

– ظاهرة البطالة المقنعة ارتبطت بالنشاط الزراعي في كثير من البلدان النامية لأن العلاقات الاجتماعية السائدة في الريف تسمح بتزايد الأفراد العاملين على الرقعة الزراعية المحدودة بغض النظر عن الحاجة الحقيقية إليهم، فالزيادة في أعداد العمال الزراعيين على قطعة أرض صغيرة تحدث لأن هؤلاء العمال إما أبناء الرجل أو أقاربه وهو ملزم بهم ومسؤول عنهم، أما البطالة المقنعة التي انتشرت في الأجهزة الحكومية وفي الشركات العامة المملوكة للدولة فكانت بسبب سياسة التوظيف الرسمية التي اتبعتها بعض الحكومات في البلدان النامية (مثل مصر) بالنسبة للخريجين من المعاهد العليا والجامعات.

(1) عبد الرحمان يسري، **النظرية الاقتصادية الكلية**، جامعة الإسكندرية، بدون طبعة، 2009، ص ص 290-292.

فكانت هذه السياسات تسمح بتعيين هؤلاء الخريجين دون تدقيق بالنسبة للحاجة الحقيقية إليهم، وبالتالي ارتفعت نسبة البطالة المقنعة في الأجهزة الحكومية (حتى قيل أنها بلغت 50% في مصر في أواخر الثمانينات) وفي شركات القطاع العامل (قيل أنها ما بين 20% - 40% في شركات القطاع العام في مصر في الفترة 1970-1990) [1].

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبطالة

إنّ العمل يعتبر عنصرا إنتاجيا وبالتالي فإن تعطيله يعني حرمان المجتمع من إنتاجية هذا العنصر لأنه عنصر معطل لن يسهم في العملية الإنتاجية، ثم أن هذا العامل العاطل عن العمل فإنه لا يعود له دخل وبالتالي فإن مقدرته على الإنفاق تكون ضئيلة أو معدومة وبالتالي فإن حجم الإنفاق الكلي في المجتمع سنخفض مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الطلب الكلي وندرك تماما ما لانخفاض الطلب الكلي من آثار إنكماشية على الاقتصاد القومي لأن الطلب هو الذي يحفز الإنتاج، فانخفاض الطلب سيؤدي إلى انخفاض الإنتاج مما سيؤدي إلى تفاقم البطالة وهكذا.

- أما الآثار الاجتماعية فإنها تتلخص فيما يلي:
  - الشعور بالإحباط والفراغ والملل مما يؤدي إلى الإنحراف السلوكي للفرد داخل أسرته وفي مجتمعه؛
  - الشعور بالنقمة مما يؤدي إلى السرقة والإجرام؛
  - القلق وعدم الطمأنينة في المجتمع بسبب إنتشار الجريمة؛
  - اضطراب الأوضاع مما قد يعصف بالاستقرار السياسي للدولة وتغر الحكومات فيها[2].

بالإضافة أن البطالة تعتبر ضياع حقيقي الموارد الاقتصادية فهي تعني فقدان حقيقي للسلع والخدمات التي كان يمكن إنتاجها بواسطة العمال المتعطلين، وحتى حينما يحتاج لهؤلاء المتعطلين فرصا للعمل ويصبح لهم إنتاج فإن عملهم هذا وإنتاجهم لن يعوض الفاقد الذي حدث خلال فترة البطالة. كما أن هناك خسارة تترتب على بطالة العمال المهرة ومتوسطي المهارة حينما تطول فترة بطالتهم هذه الخسارة تتمثل في فقدانهم التدريجي لمهاراتهم أو خبرتهم، فمن المعروف أن المهارة والخبرة تحفظ بالاستخدام وتنمو مع الزمن بعد ذلك وخصوصا كلما تعرض العامل لمواجهة فنون إنتاجية أحدث خلال عمله.

نوع آخر من الخسارة يترتب على تخصيص جانب من موارد الدولة للإنفاق على الاحتياجات الأساسية للعاطلين، فالحكومات تجد نفسها مواجهة بمشكلة اجتماعية وسياسية خطيرة كلما وجد متعطلون فقدوا مصادر دخلهم،

(1) عبد الرحمان يسري، مرجع سبق ذكره، ص ص 292-293.

(2) حسام داود، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، (د.ط)، (د.س)، ص ص 260-261.

ولهم هم وعائلاتهم احتياجات أساسية وهنا لابد من توفير الإعانات الضرورية عن طريق الميزانية العامة ومبالغ هذه الإعانات كان من الممكن في غير ظروف البطالة أن تذهب لبناء مدارس أو مستشفيات وطرق...الخ، وقد أصبح عرفا سائدا على مستوى العالم أن الحكومات لابد أن تلتزم إنسانيا وسياسيا بإعانة المتعطلين حتى تتوافر لهم فرص العمل.

وقد لاحظ علماء النفس وعلماء الاجتماع نسبة الجرائم في أوساط المتعطلين بصفة عامة، كما كثرت المقالات أيضا في السنوات الأخيرة عن العلاقة بين الحركات السياسية المتطرفة في البلدان النامية[1].

ومعدلات البطالة المرتفعة، ولا شك أن التنمية الاقتصادية تحتاج إلى مناخ يتسم الاستقرار الاجتماعي والسياسي ولذلك فإن الآثار الخطرة للبطالة التي تؤدي إلى تعكير هذا المناخ سوف تؤدي أيضا إلى عرقلة عملية نمو النشاط الإنتاجي في أي بلد من بلدان العالم.

المطلب الرابع: وسائل علاج البطالة

تختلف معالجة البطالة من دولة إلى أخرى، حيث أن كل دولة تتبع سياسة خاصة في مسألة الحد من البطالة وذلك للوصول للاستخدام الكامل، وهذا لا يعني مجرد الحصول المتعطل عن العمل على فرصة عمل فحسب بل وجود وظائف شاغرة تفوق عدد المتعطلين عن العمل والباحثين والراغبين فيه.

وإن معالجة البطالة يختلف حسب نوع البطالة، فمثلا البطالة المقنعة يتم الحد منها بتوفير خطة سليمة لتوزيع عادل للعمال على مستوى القطاعات الإنتاجية والمناطق وسحب فائض العمالة من القطاعات والمناطق التي تعاني من البطالة المقنعة واستخدامهم في القطاعات التي تعاني من نقص في العمالة وهذا بدوره يتطلب قبل كل شيء ضرورة الحد من البيروقراطية التي تمثل وجها خفيا للبطالة المقنعة.

أما البطالة الموسمية والهيكلية يمكن الحد منها بإدخال التقدم العلمي والتكنولوجي واستخدام منجزات العلم في الأنشطة الاقتصادية ورفع درجة مهارة العاملين.

والبطالة الدورية مرهونة بشكل الأزمة وفترتها الزمنية ولكنها إنعكاس للحالة الاقتصادية، فالوسائل المتبعة في حالة الركود الاقتصادي هي نفسها المؤثرة في الحد من البطالة فمثلا أن زيادة الاستثمارات تفتح آفاقا جديدة أمام العاطلين عن العمل للدخول في صناعات جديدة أو صناعات تم توسيعها أو تجديد رأسمالها الثابت.

(1) عبد الرحمن يسري، مرجع سبق ذكره، ص ص 246-249.

ومن هنا يتضح أن الحد من البطالة عملية معقدة تتطلب تخطيطا شاملا يصنع مقدمة أهدافه التناسب بين عقدي الإنتاج العمل ورأس المال والتناسب بين مختلف حلقات الاقتصاد الوطني، وهذه المسألة من الصعب على القطاع الخاص القيام بها، ولذلك فإن الدولة يجب أن تتدخل لعلاج أو الحد من ظاهرة البطالة ويمكن علاج البطالة كما اقترحها كينز عن طريقين هما:

السياسة النقدية: أي الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية بغرض تغيير عرض النقود، وفي حالة الركود الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة تلجأ السلطات النقدية إلى زيادة عرض النقود، حيث أن زيادة عرض أي سلعة مع إبقاء المتغيرات الأخرى على حالها يترتب عليه انخفاض في سعر السلعة[1]. كذلك بالنسبة للنقود فإن زيادة عرض النقود يترتب عليه خفض سعر الفائدة حيث أن سعر الفائدة يشكل جزءا كبيرا من تكاليف الاستثمار، يعني خفض تكلفة الاستثمار ومن ثم فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الاستثمار الذي يعني زيادة الإنتاج ومن ثم زيادة معدل التشغيل وانخفاض من معدل البطالة.

السياسة المالية: أن حالة الركود الاقتصادي يصحبها ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض حركة البيع والشراء والاستثمار والإنتاج، ولذا فإن السياسة الحالية التي تنتهجها الدولة في هذه الحالة تعتمد على زيادة الإنفاق الحكومي سواء الاستهلاكي منها أو الاستثماري، وزيادة الإنفاق الحكومي تعني مزيدا من الطلب الكلي ويترتب على هذا مزيد من الإنتاج الذي يتطلب زيادة التوظيف ومن ثم ينخفض معدل البطالة، كذلك استخدام الضرائب كأداة من أدوات السياسة المالية ففي حالة الركود الاقتصادي تخفض الدولة ضريبة الدخل والإنتاج، ويعني تخفيض ضريبة الدخل وزيادة الدخل المتاح للأفراد ومن ثم زيادة الإنفاق على السلع والخدمات وإن تخفيض ضرائب الإنتاج تعني تخفيض تكلفة الإنتاج وبالتالي زيادة الإنتاج وزيادة معدل التوظيف وإنخفاض معدل البطالة. وهنا يجب الإشارة إلى دفع إعانات للمتعطلين عن العمل مسألة في غاية الأهمية وهذه العملية المتبعة في كثير من الدول الصناعية، كون العاطل عن العمل هو فرد اجتماعي لا يستهلك بالمعنى العام للاستهلاك فإذا ما حصل على إعانات حكومية فإنه كغيره من العاملين يستطيع إنفاق هذه الإعانات على الاستهلاك ومن ثم يزيد الطلب على المنتجات الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الاستثمارات التي بدورها تعمل على استيعاب البطالة والوصول إلى مسألة التوظيف الكامل، ويتم ذلك عن طريق مكاتب العمل[2]

(1) مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، **مقدمة في التحليل الاقتصاد الكلي**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2004، ، ص ص 334-335.

(2) مرجع سبق ذكره، ص 336.

المبحث الرابع: العلاقة بين البطالة والتضخم

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى مفهوم التضخم ومختلف أسبابه وأنواعه وتحديد العلاقة بين البطالة والتضخم من خلال منحنى فيلبس.

المطلب الأول: مفهوم التضخم

هناك عدة تعاريف للتضخم نذكر منها:

– التضخم مشكلة اقتصادية عانت منها الكثير من البلدان في فترات مختلفة، ويكون لهذه المشكلة إنعكاسات خطيرة على مستوى المعيشة في مجموعة كبيرة من أفراد المجتمع ولاسيما مجموعة الفقراء وأصحاب الدخل المحدود.

– إن التضخم ظاهرة تتمثل بوجود إتجاه مستمر نحو الإرتفاع في المستوى العام للأسعار، وهو حالة من عدم التوازن في الاقتصاد تتجه فيها الأسعار إلى الارتفاع بصورة متواصلة، وقد تدخل الحكومة إجراءات معينة لمعالجة الوضع، لكن تلك الإجراءات لا يحالفها النجاح أحيانا في وقف إرتفاع الأسعار[1].

– عرّف التضخم بأنه عجز مستمر في الميزانية العامة للدولة وبأنه فائض طلب مستمر عند مستوى التوظف الكامل.

– اكتسب التضخم العديد من المفاهيم منها "وصف فائض الطلب الكلي على العرض الكلي عند مستوى الأسعار السائد" وفي هذه الحالة قد لا يكون بالضرورة إرتفاع في الأسعار بل قد تتوفر موارد معطلة يمكن استخدامها لمواجهة فائض الطلب، أي يعني ليس بالضرورة أن يعني التضخم ارتفاع أسعار السلع والخدمات بل يمكن أن ترتفع أسعار بعض السلع وتنخفض أسعار سلع أخرى وتبقى أسعار سلع أخرى ثابتة في ظل ظروف التضخم.

– يرى الاقتصاديون الهيكليون أن العوامل الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية هي وراء زيادة الطلب ووراء الإدارة النقدية والمالية في الدول، فيفسرون القوى التضخمية بمجموعة من الاختلالات تشمل:

- الطبعة الهيكلية للتخصص في إنتاج المواد الأولية؛
- جمود الجهاز المالي للحكومات؛
- ضآلة مرونة عرض المنتجات الغذائية الفائدة، وفي مستوى التشغيل في الجهاز الإنتاجي. لأي بلد[2].

(1) أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، الدار الدولية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2002، ص 311.

(2) مجيد علي حسين، مرجع سبق ذكره، ص 315.

المطلب الثاني: أسباب وأنواع التضخم

للتضخك أسباب وأنواع متعددة قد تكون مجتمعة أو فردية هي المسؤولة عن الإنخفاض في القوة الشرائية للعملة.

الفرع الأول: أسباب التضخم

يصف الاقتصاديون أربعة أسباب للتضخم: السبب الأول هو التضخم العائد لحجم الطلب أو ما يعرف بتضخم سحب الطلب، أما السبب الثاني فهو التضخم العائد للنفقة أو ما يعرف بتضخم دفع التكلفة، وهناك سبب ينجم عن السببين السابقين يسمى بالتضخم المشترك ثم هناك أخيرا التضخم المستورد، فيما يلي سنناقش كل سبب على حدى بالإضافة إلى الإشارة إلى الأسباب الأخرى للتضخم:

1- تضخم سحب الطلب: ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة لزيادة مجموع النقود لدى الأفراد مع ثبات حجم السلع والخدمات المتاحة في المجتمع، ويقال أن هناك "نقودا كثيرة تطارد سلعا قليلة"، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بشكل مستمر ومتزايد مما يخلق تضخما ملموسا، ولعل أهم الأسباب المؤدية إلى هذا النوع من التضخم هي ما يسمى بعجز الموازنة العامة للدولة أو العجز المال، وعند قيام الدولة بتغطية العجز عن طريق إصدار النقود أو طبع النقود من خلال البنك المركزي فإن ذلك سيؤدي إلى حقن الاقتصاد بكميات من النقود لا يقابلها توسع في القاعدة الإنتاجية للبلاد، مما يخلق أحجاما نقدية كبيرة مع ثبات الإنتاج، وهذا بدوره سنعكس في شكل زيادة أسعار وحدوث تضخم، كما يمكن أن تسهم البنوك التجارية من خلال القروض ومنح الائتمان في خلق النقود وزيادة حجمها في الاقتصاد وهذا يؤدي ومع ثبات الإنتاج إلى حدوث تضخم الطلب وحتى مع زيادة الإنتاج ولكن بمستوى أقل من حجم الزيادة في النقود فإن ذلك لابد أن يخلق نوعا من تضخم الطلب وبشكل عام فإن تضخم سحب الطلب ينتج في الأساس عن انتقال منحنى الطلب الكلي (AD) إلى اليمين باستمرار مع ثبات منحنى العرض الكلي (AS)، وعليه فالعوامل التي تنقل منحنى (AD) إلى اليمين هي ذاتها عوامل توليد هذا التضخم.

2- تضخم مجتمع التكاليف: يواجه المنتجون أحيانا تزايدا مفاجئا في تكاليف عناصر الإنتاج، فقد يجد المنتج نفسه أحيانا أمام نقابات عمال قوية متجبرة قادرة على رفع مستوى أجر العمال لديه، أو قد ترتفع أسعار بعض المواد الأولية بشكل مفاجئ وفي جميع الحالات فإن ذلك سيترك أثرا مباشرا في السعر النهائي للمنتجات التي تأثرت بزيادة تكاليف عناصر إنتاجها.

ولا شك أن تضخم دفع التكاليف يصعب التحكم به خاصة إذا كان من النوع القادم من عناصر الإنتاج المستوردة، أي تضخم نتيجة أسعار عناصر إنتاج مستوردة ومتضخمة أساسا، أما تضخم التكاليف الناتج عن زيادة

الأجور محليا فيمكن معالجته عن طريق ربط الأجر بالإنتاجية ومن ثم زيادة الأسعار، بحيث لا ترتفع الأجور إلا بقدر الزيادة المتوقعة في الأسعار، أخذا في الاعتبار أن تزيد الأجور أيضا وفقا لزيادة إنتاجية عنصر العمل وكفاءته[1].

3- التضخيم المشترك: قد ينتج التضخم نتيجة سحب الطلب ودفع النفقة (الكلفة) سويا، بمعنى أن ينشأ بسبب زيادة حجم النقود المتداولة، بدون تغير في حجم الإنتاج وأن يتوافق ذلك مع زيادة في تكاليف عناصر الإنتاج من أجور وخلافها.

ولعلاج ذلك لابد من إتباع توليفة من السياسات تكافح التوسع النقدي وتسعى إلى الزيادة الإنتاجية والإنتاج في آن واحد.

4- التضخم المستورد: يظهر هذا النوع من أسباب التضخم في الاقتصاديات الصغيرة المفتوحة كما هو في حالة الأردن، ويعرف هذا النوع على أنه الزيادة المتسارعة والمستمرة في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج، وهذا يعني أن الدول تستورد مجموعة من السلع والخدمات التي تأتيها بدورها مرتفعة الأسعار وتضطر إلى بيعها في الأسواق المحلية بتلك الأسعار، فالدول الصغيرة المنفتحة على العالم لا يمكن أن يكون لها أي دور ملموس في تحديد أسعار السلع التي تستوردها، فهي مستهلك صغير ولا يستطيع أن يؤثر في حجم السوق العالمي وأسعاره ومن هنا تستورد هذه الدول التضخيم كما هو من العالم الخارجي، وهنا نعود إلى مثالنا السابق لتضخم أسعار النفط في العالم، ففي أعقاب ذلك قامت الدول الأوروبية برفع أسعار المواد التي تصدرها للعالم الخارجي، مما جعل دولة كالأردن تستورد التضخم في جميع السلع التي تلج إليها من العالم الخارجي، وقد شهدت فترة النصف الثاني من السبعينات تضخما مستوردا ومتسارعا في حالة الأردن.

ولابد من التنبيه هنا إلى ضرورة التفريق بين تضخم التكاليف والتضخم المستورد، حيث يخلط البعض بين التضخم الناشئ عن استيراد مواد أولية أو عناصر إنتاج بأسعار متضخمة مما يؤدي إلى رفع أسعار المواد التي تستخدم في إنتاجها، وهذا الوضع هو ضمن تضخم التكاليف وليس التضخم المستورد، ذلك أن الأخير يطلق على ارتفاع أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج، أي التي يتم استخدامها مباشرة من قبل المستهلك بمجرد استيرادها، وهذا هو الحال عندما تستورد الدولة سلع مثل الملابس الجاهزة والأحذية والأطعمة الجاهزة وغيرها بأسعار مرتفعة ومتضخمة.

(1) خالد واصف وازني، أحمد الحسين الرفاعي، **الإقتصاد الكلي**،دار وائل للنشر والتوزيع، (د.ط)، (د.س)، ص ص 257-260.

الفرع الثاني: أنواع التضخم

هناك أربعة أنواع للتضخم النقدي: التضخم الحقيقي، التضخم التدريجي، التضخم المكبوت، التضخم غير المحدود، ونأتي الآن لتوضيح هذه الأنواع بصورة مفصلة.

1- التضخم الحقيقي:

يعرف كينز التضخم الحقيقي بأنه الحالة التي يؤدي فيها الزيادة الإضافية في الطلب الكلي إلى زيادة في الإنتاج ويعتقد كينز أن مرونة الإنتاج تكون صفرا عند مستوى معين في الأجل القصير بالنسبة إلى التغيرات في الطلب الكلي.

ويمكن توضيح هذه الحالة في الشكل التالي:

الشكل رقم: (03): التضخم الحقيقي

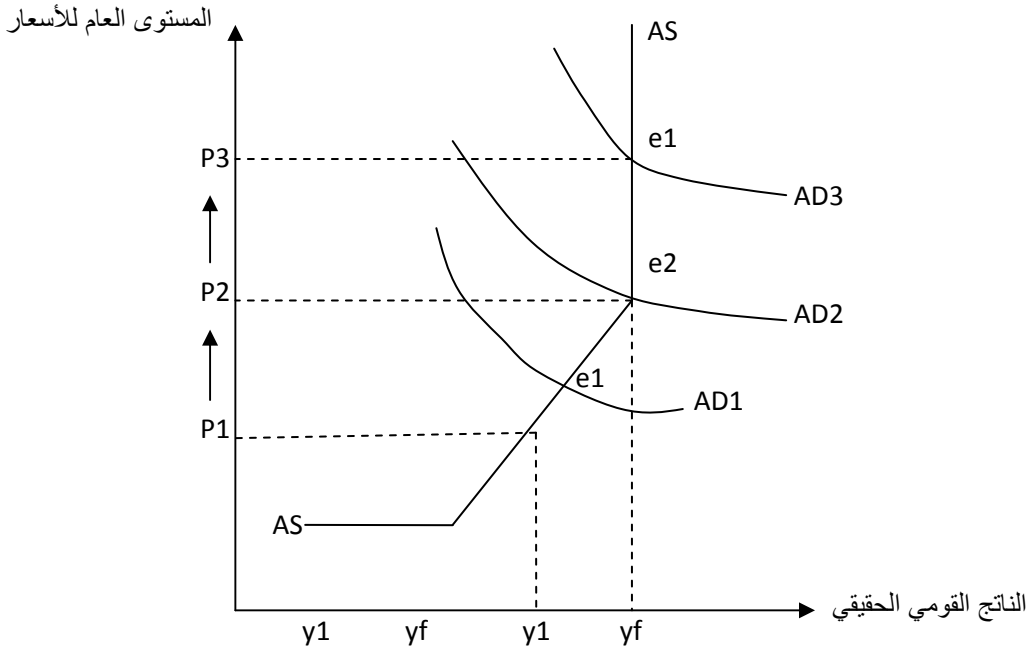

SOURCE : Keynes J M, theories generals of employ, of interest and of money, Paris,1971,P 254.

يتضح من الشكل السابق أن زيادة الطلب الكلي من (AD1) إلى (AD2) الذي يشكل مستوى الاستخدام الكامل للطاقة الإنتاجية للإقتصاد القومي (yf) قد أدت إلى ارتفاع مستوى الأسعار من (OP1) إلى (OP2) بالرغم من زيادة الإنتاج أيضا بنسبة قليلة من (oy1) إلى (oyf) وتسمى هذه الخالة بالتضخم الناتج عن الزيادة في الطلب، أما في حالة

زيادة الطلب الكلي إلى أكثر من مستوى الاستخدام الكامل كما يتضح من المنحنى (AD3) فسوف لا تؤدي هذه الحالة إلى زيادة مستوى الإنتاج وإنما ستنعكس بالكامل في ارتفاع مستوى الأسعار إلى (op3) [1].

2- التضخم التدريجي: يعتبر التضخم التدريجي من أكثر أنواع التضخم أهمية في الحياة العملية بالنسبة لمعظم الأقطار، كما يعرف هذا النوع بالتضخم الزاحف والتي تتميز به الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة بصورة عامة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وهو عبارة عن إتجاه المستوى العام للأسعار نحو الإرتفاع بصورة بطيئة ولكنها مستمرة حتى في حالة عدم زيادة الطلب الكلي بنسبة كبيرة.

3- التضخم المكبوت: وتعني هذه الحالة تدخل الحكومة لمنع ارتفاع الأسعار ولا سيما بالنسبة للسلع الاستهلاكية الأساسية في فترة معينة(خلال فترات الحروب) واحتمال ارتفاع المستوى العام للأسعار بنسبة كبيرة في فترة لاحقة، خاصة بعد توقف التدخل الحكومي في هذا المجال ويعتقد البعض من الاقتصاديين بأنه كلما طالت فترة استخدام وسائل كبت الأسعار عند مستوى معين كلما ازداد احتمال زيادة الطلب بحيث تصبح هذه الوسائل غير فاعلة، وبالتالي انفجار ظاهرة ارتفاع الأسعار يؤكد بعضهم بأنه إذا كان ولابد من ارتفاع الأسعار فيجب عدم التدخل في هذه الظاهرة، أي بعبارة أخرى أنه من الأفضل أن يكون التضخم مفتوحا بدلا من أن يكون مكبوتا.

4- التضخم غير المحدود (المفرط): يعتبر هذا النوع من التضخم أكثر من مجرد تضخم حقيقي حيث ترافق ظاهرة التضخم غير المحدود خلال فترة الحرب والفترة التي تليها، والواقع أن هذه الظاهرة هي نتيجة لمحاولات تمويل النفقات الحكومية المتزايدة بواسطة إصدار العملة، فيكون العجز في الموازنة في المرحلة الأولى قليلا، إلا أنه عندما يبدأ المستوى العام للأسعار بالارتفاع تجد الحكومة نفسها مضطرة لإنفاق مبالغ أكبر من النقود للحصول على الكمية نفسها من الموارد الحقيقية، وما يزيد هذه الظاهرة سوء أن توقعات ارتفاع الأسعار بمعدلات أعلى وبصورة مستمرة ستؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي بصورة غير طبيعية يؤدي إلى دفع معدلات الأسعار نحو الارتفاع بنسبة أكبر وأسرع، أي بعبارة أخرى أن النقود ستفقد قوتها الشرائية إلى حد كبير جدا، ولا يمكن للحكومة أن تستمر في الحصول على الموارد بواسطة طبع العملة دون عطاء، حيث يؤدي ارتفاع الأسعار بمعدلات سريعة إلى نتائج وخيمة منها:

- أن الجمهور سيفقد الثقة بالعملة الوطنية وسيؤدي ذلك إلى توقف التعامل التجاري على أساس العملة الورقية والتحول إلى التعامل على أساس المقايضة.

(1) د. عبد الوهاب الأمين، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، جامعة عمان الأردن، ط1، عمان، الأردن، 2002، ص 210.

- تؤدي إلى اضطراب النظام الاقتصادي حيث سيفقد الأفراد الحافز علة العمل إذ أصبحت أجورهم على شكل نقود لا قيمة لها.
- ارتفاع معدلات البطالة معدلات الفائدة بنسبة كبيرة جدا وبالتالي هبوط الاستثمار والإنتاج وظهور الكساد الاقتصادي.

يؤدي هذا النوع من التضخم إلى إعاقة التجارة الخارجية حيث يؤدي إلى ارتفاع الأسعار إلى زيادة الاستيراد وهبوط الصادرات وبالتالي تسرب العملات الصعبة إلى الخارج وانخفاض قدرة الاقتصاد على تمويل الاستيراد، وأخيرا ستؤدي هذه النتائج الضارة بالاقتصاد القومي إلى اتخاذ الحكومة إجراءات نقدية محددة لاستعادة الثقة بالعملة المحلية وتحقيق الاستقرار النقدي وفي مقدمتها فرض الرقابة على عرض النقود والتحويل الخارجي[1].

المطلب الثالث: آثار التضخم وسياسات معالجته

تعتبر ظاهرة التضخم من الظواهر العالمية التي لها أثار اقتصادية واجتماعية سلبية مما يقضي ضرورة البحث عن حلول عملية لمواجهة هذه الظاهرة.

الفرع الأول: آثار التضخم

يعكس التضخم آثارا ومشاكل اقتصادية واجتماعية مما يترتب عليها إعادة توزيع الدخل الحقيقي، فمثلا الفئات المختلفة من ذوي الدخل تتأثر بطرق مختلفة، فبعضها يحقق أرباحا والبعض الآخر يحقق خسارة، حيث أن فئة الدخول المحدودة أو الثابتة نسبيا وتشمل هذه الفئة أصحاب الرواتب وحملة السندات حيث تتحمل خسائر بشكل انخفاض في دخولها الحقيقية، أما الفئة الأخرى التي يؤثر التضخم فيها على أجور العمال وأصحاب المشروعات التجارية والصناعية التي ترتفع دخولهم النقدية بمعدلات أكبر من معدل التضخم وبذلك يحققون أرباحا أي زيادة دخولهم الحقيقية مع زيادة الأسعار ولا يؤثر ذلك على التكاليف المباشرة إلا بعد فترة زمنية معينة أي بعد مطالبة العمال أصحاب العمل برفع أجورهم. يتعرضون للخسائر

أولا: آثار التضخم على توزيع الثروة: إن للتضخم آثارا على توزيع الثروة بشكل أصول عينية، حيث أن الأفراد الذين يملكون عقارات وأراضي يزيد حجم ثروتهم في حالة التضخم، حيث يصبح بإمكانهم بيع هذه العقارات والأراضي بمبالغ نقدية تفوق ما دفعوه عند قيامهم بالشراء، وبعكس ذلك فإن الأفراد الذين لديهم أصول نقدية سوف يتعرضون للخسائر

(1) د. عبد الوهاب الأمين، مرجع سبق ذكره، ص ص 211-212.

أثناء وجود حالة التضخم، حيث يتقاضون سعر الفائدة وهذا غالبا ما يكون سعر الفائدة أقل من معدل الزيادة في الأسعار، مما يترتب عليه انخفاض في قدرتهم الشرائية، أي بمعنى انخفاض القيمة الحقيقية للثروة.

ثانيا: آثار التضخم على الاستثمار: يؤثر التضخم تأثيرا سلبيا على قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث ترتفع أسعار العقارات والمواد الأولية وأجور العمال مما يترتب عليها ارتفاع في التكاليف للمشروعات الجديدة ومن ثم يقل معدل الربح مما يحجب المستثمرون الأجانب عن القيام بالاستثمار في الدولة المعنية التي تعاني من مشكلة التضخم، وهنا لابد من الإشارة إلى أن حتى في ظل ظروف التضخم ممكن تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى البلد المعني بالتضخم ولكن تأخذ تلك الاستثمارات اتجاه في المجالات التي تكون فيها أقل تكلفة استثمارية والابتعاد عن الاستثمارات الإنتاجية مما يؤثر سلبا على مسار التنمية الاقتصادية في البلد المعني[1].

ثالثا: آثار التضخم على التجارة الخارجية: حيث أن البلد الذي يعاني من حالة التضخم بمعدلات أعلى من الدول الأخرى تصبح عندئذ السلع المستوردة من الخارج أرخص من السلع المنتجة محليا يترتب عليه زيادة الاستيراد وحفظ الصادرات وذلك لعدم قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية وذلك لارتفاع أسعار السلع المحلية مقارنة بأسعار السلع الأجنبية.

الفرع الثاني: سياسات مواجهة التضخم

إن الأوضاع السيئة التي يحدثها التضخم لابد من معالجتها، وهناك سياسات تتبع لمعالجة التضخم أبرزها: السياسات النقدية، السياسات المالية، سياسات الأجور.

أولا: السياسات المالية: ترتكز هذه السياسات على أن ضبط معدلات التضخم يتطلب تخفيض عناصر الطلب الكلي من خلال ضبط مستويات الاستهلاك من خلال رفع معدلات الضرائب غير المباشرة على السلع الاستهلاكية خاصة السلع الكمالية مما يشجع على تخفيض الاستهلاك وزيادة الإدخار، كما يمكن استخدام السياسة المالية لتشجيع الاستثمار في مجالات مرغوبة من خلال استخدام سياسة ضريبية تميزية ضبط لإنفاق الحكومي وترشيده من خلال تخليصه من ثقافة وجود الإنفاق غير الضرورية[2].

ثانيا: السياسات النقدية: هي سياسات يمارسها البنك المركزي وتتلخص فيما يلي:

(1) مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 326-327.

(2) د. إيمان عطية ناصف، **النظرية الاقتصادية الكلية**، دار الجامعة الجديدة، (د.ط)، 2007، ص 296.

- التقليل من كمية النقود فإن البنك المركزي يبيع ما ليده من سندات حكومية ليأخذ ثمنها من الذين يحملونها على شكل أوراق نقدية فيقلل من النقود في أفراد المجتمع وهذا ضمن ما يسمى بعمليات السوق المفتوحة.
- يرفع البنك المركزي من نسبة الاحتياطي للتقليل من مقدرة البنوك التجارية في التوسع بالائتمان وعمليات خلق النقود.
- يرفع البنك المركزي أسعار الفوائد على القروض التي يعطيها للبنوك التجارية كما يرفع أسعار إعادة الخصم على الكمبيالات[1].

ثالثا:سياسات الأجور: ترتكز هذه السياسات في علاجها للتضخم على ضرورة ربط الزيادة في الأجور بالزيادة في الإنتاجية للحد من ارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض العرض الكلي.

بالإضافة إلى ما سبق فإن إصلاح وتعديل الهيكل الإنتاجي للدولة من خلال التركيز على زيادة الوزن النسبي للقطاع الصناعي من خلال اتخاذ الدولة لسياسات معينة تشجع على الاستثمار في هذا القطاع سواء للمستثمرين المحليين والأجانب وحل مشاكل الوحدات الصناعية القائمة، هذا فضلا عن أن تنويع هيكل الإنتاج الزراعي يساهم في تحقيق حدة التقلبات في حصيلة العملة الأجنبية والمساعدة في استقرار الأسعار[2].

المطلب الرابع: منحنى فليبس (اختياري)

قام الاقتصادي فيليبس Phillips بتطوير أداة بيانية أصبحت تعرف باسمه (منحنى فيليبس) لتحليل العلاقة بين البطالة والتضخم، وقد توصل إلى وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التغير في الأجور النقدية بعد دراسة معمقة لبيانات الأجور النقدية والبطالة في بريطانيا لفترة طويلة تصل إلى قرن، وقد اكتشف من هذه البيانات أن الأجور النقدية تميل للإرتفاع عندما تكون معدلات البطالة منخفضة بينما تميل الأجور للإنخفاض عندما تكون معدلات البطالة مرتفعة، الجزء الأيسر من الشكل (01) يمثل العلاقة العكسية بين معدل البطالة ومعدل التغير في الأجور النقدية aw/w والتفسير الاقتصادي لهذه العلاقة العكسية هو أنه كلما كانت معدلات البطالة أكبر فإن مطالبة العمال بزيادة الأجور تصبح أضعف لعدم وجود أ'مال ووظائف كثيرة بالإضافة إلى أن المنشآت تكون في وضع يمكنها من مقاومة مطالب زيادة الأجور في ضوء تراجع أرباحها.

(1) حسام داود، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مرجع سبق ذكره، ص 254.

(2) د.إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص 207.

الشكل رقم (04): منحنى فيليبس والعلاقة بين معدل البطالة و التضخم

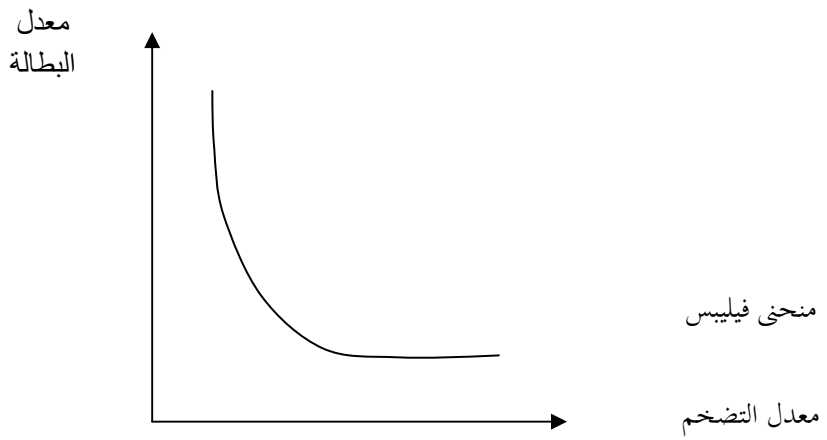

المصدر: طالب محمد عوض، مدخل الإقتصاد الكلي جامعة الأردن، ص 167.

وبالرغم من أن علاقة فيليبس الأصلية ركزت على الأجور النقدية والبطالة إلا أن الاقتصاديين يميلون إلى تفضيل استخدامها لتحليل العلاقة بين البطالة والتضخم (معدلات التزايد في الأسعار)، فمن المعلوم أن المنشآت التنافسية تقوم بتعظيم أرباحها من خلال مساواة قيمة إنتاجها الحدي (الإنتاجية الحدية مضروبة في سعر البيع) بمعدل الأجور W، وإذا ما عممنا هذه العلاقة الجزئية على المستوى الكلي فإنها تتضمن وجود علاقة بين معدلات التغير في الأجور النقدية ومعدلات التغير في الأسعار، وتعتمد هذه العلاقة على تغيرات الإنتاجية الحدية لعنصر العمل،فلو افترضنا ثبات الإنتاجية الحدية لعنصر العمل فإن معدلات التغير في الأجور النقدية تساوي تماما معدلات التغير في الأسعار، أما إذا كانت إنتاجية العمل تنمو فإن معدلات التضخم ستكون أقل من معدلات النمو في الأجور بمقدار معدلات النمو في إنتاجية العمل، وعلى وجه التحديد فإن العلاقة بين تغيرات الأجور النقدية والتضخم كالتالي:

معدل التضخم = معدل التغير في الأجور النقدية – معدل التغير في إنتاجية العمل.

وتمكننا هذه العلاقة بإعادة رسم منحنى فيلبس كعلاقة عكسية بين معدلات البطالة ومعدلات التضخم كما هو موضح في الأيمن من الشكل (01) وتوضح هذه العلاقة العكسية أن هناك إحلالا على الصعيد الكلي بين البطالة والتضخم وأنه يمكن شراء معدلات بطالة أقل مقابل دفع سعر يتمثل في معدلات تضخم أعلى.

ويتفق الاقتصاديون على أن هذه العلاقة الإحلالية بين البطالة والتضخم تثبت فقط في الأجل القصير، حيث يمكن أن تؤدي تغيرات الطلب الكلي إلى إنحراف التوازن الاقتصادي عن وضع التشغيل الكامل عند هذا الوضع

التوازني[1]. طويل الأجل تكون البطالة متدنية عند معدلها الطبيعي (ما بين 4-6%) ويسمى معدل البطالة في هذه الحالة بمعدل البطالة الطبيعي، ويتميز وضع البطالة الطبيعي بأن القوة المؤثرة على التضخم تكون متوازنة عنده، وبالتالي فإن معدلات التضخم تكون مستقرة ولا تميل للتسارع للأعلى أو للأسفل (تضخم بمعدل ثابت) [2]. وجد فيليبس أن الأجور ترتفع بشكل ملموس عند انخفاض معدل البطالة وأنها تنخفض بشدة عندما ترتفع معدلات البطالة، وكانت النتيجة أن هناك علاقة عكسية بين البطالة والتضخم كما هو موضح في الشكل رقم (05).

ويعود تفسير الوضع المشار إليه في الشكل أعلاه إلى أنه عند زيادة مستوى الطلب الكلي في اقتصاد ما بمعدل كبير فإن المؤسسات ستسعى إلى زيادة نتاجها من خلال توظيف المزيد من العمال وإغرائهم بأجور مرتفعة، ونتيجة لذلك فإن تكاليف الإنتاج سترتفع بفعل زيادة الأجور، الأمر الذي سينعكس على الأسعار فتزيدها وبالتالي يخلق التضخم، إذن بالبطالة انخفضت في حين ارتفعت بمعدلات التضخم.

أما في حالة الركود والكساد فإن ذلك يعني أن الوضع الاقتصادي في تراجع وأن الطلب إما ثابت أو في إنكماش مما يعني ثبات الأسعار نسبيا إن لم يكن تراجعها، وهذا يعني تراجع التضخم، واختفاؤه وظهور البطالة.

كما أن قضية العلاقة العكسية بين البطالة والتضخم لم يثبت صحتها على إطلاقها، فقد شهدت الكثير من الدول الحالتين سويا وبشكل كبير، فكانت هناك معدلات بطالة كبيرة ومعدلات تضخم ملموسة أيضا، وقد سميت هذه الحالة بالركود التضخمي، والتضخم الركودي، ولعل حالة الأردن في نهاية العقد الماضي وبداية التسعينات أكبر دليل على هذا الوضع[3].

(1) طالب محمد عوض، **مدخل إلى اقتصاد الكلي**، جامعة الأردن، عمان، الأردن، (د.ط)، 2004، ص ص 167-168.

(2)نفس المرجع، ص 169.

(3) د. خالد واصف وازني، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مرجع سبق ذكره، ص ص 272-273.

خلاصة:

مما سبق ذكره يمكن القول أن البطالة تمثل أحد أهم التحديات التي تواجه العالم في القرن الواحد والعشرين، وبالأخص الدول النامية، والتي ينبغي عليها في خلال الظروف الراهنة العمل على النهوض باقتصادياتها المنهكة ومضاعفة الجهود لتحقيق النمو الاقتصادي الذي يسمح بتوفير فرص إنتاجية متزايدة لتوظف، تتناسب مع حجم الداخلين الجدد لسوق العمل سنويا، لا النمو الذي تزداد معه معدلات البطالة والذي لا يجني فيه المجتمع ثمرة ما أنفقه من جهد ومال في تكوين العلاقات البشرية وتنمية رأس المال البشري.

من هنا نقول أن ظاهرة البطالة باتت خطيرة تهدد حياة الخرجين والمتعطلين عن العمل والذين يجدون أنفسهم فجأة في موقع لا يتيح لهم تحقيق احتياجاتهم.

الفصل الثاني:

الإطار النظري للانفتاح الاقتصادي

تمهيد:

شهد العالم متغيرات شتى وأبرزها التغيرات الاقتصادية، فقد انتهجت جميع دول العالم اليوم سياسة الانفتاح الاقتصادي سواء كانت دول متقدمة أو مختلفة، رأسمالية أو اشتراكية والذي ينطوي على الانفتاح على العالم الخارجي من حيث حرية الاقتصاد وحرية التجارة وفتح الاقتصاد والاستثمارات الأجنبية وهجرة الأفراد.

اختلفت الآراء حول إيجاد مفهوم سياسة الانفتاح الاقتصادي فهناك من يراه الانفتاح على العالم الخارجي في تطوير العلاقات الاقتصادية الدولية وقيام التكتلات الاقتصادية بين دول العالم والأسواق المشتركة، وهناك من يرى أن الانفتاح الاقتصادي عبارة عن سياسة تعتمد على إزالة كافة القيود على حركة التبادل الخارجي وتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية والغربية للمساهمة في المشروعات الاقتصادية داخل البلاد.

وعليه ينقسم هذا الفصل إلى أربع مباحث:

المبحث الأول: عموميات حول الانفتاح الاقتصادي.

المبحث الثاني: تحرير التجارة الخارجية كمؤشر للإنفتاح الإقتصادي.

المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر كمؤشر للإنفتاح الإقتصادي.

المبحث الأول: عموميات حول الانفتاح الاقتصادي

من خلال هذا المبحث سنتناول مفهوم الانفتاح الاقتصادي وأهدافه والنتائج التي تم الوصول إليها.

المطلب الأول: مفهوم الانفتاح الاقتصادي.

هناك عدة تعريفات الانفتاح نذكر منها ما يلي:

– الانفتاح هو الاقتراب إلى المجتمعات والبيئات الأخرى للاستفادة منها وإفادتها بغاية الإسهام في الحضارة الإنسانية، أي الاستفادة والإفادة، أما بالنسبة لما يخص لكون الانفتاح وسيلة للنهوض بمستوى المعيشة فإن ذلك واضح نظرا لتوجه العالم نحو الانفتاح لكن هنا تقع على الشعوب والحكومات لتبني الأفكار المناسبة والملائمة لطبيعة المجتمع والمبادئ، فقد حققت هذه الدول نجاحا جيدا وتسعى لتحقيق ما نستطيع بما يتناسب مع الموارد والمجتمع.

– الانفتاح هو التعامل الموضعي مع النظرة للآخر والاستفادة منه وهذا ما نراه كثيرا في محاولات الشعوب وجهودها لتحقيق هو الوصول إليه، أما بالنسبة لمشاركة الانفتاح في النهوض فهي وسيلة جيدة ومتبعة من قبل الشعب ومن قبل الحكومة لكنه يجب أن يراعي البيئة المحيطة وظروف كل بلد وهذا ما يجب أن ننتبه إليه ونضعه نصب أعيننا ونميز بين ما هو مناسب فنأخذه ونعمل به وما هو سيء فنبتعد عنه ونعلل وجهة نظرنا بكل موضوعية كذلك أن نرى ما هو معلل من قبلتا بأنه مفيد للغير ونقوم بنشره ليستفيد منه الآخرين[1].

هناك بعض التعريفات التي تدور حول مفهوم سياسة الانفتاح الاقتصادي، اختلفت الآراء حول إيجاد تعريف محدد لمفهوم الانفتاح الاقتصادي:

– الانفتاح الاقتصادي هو إزالة القيود القائمة في وجه رؤوس الأموال الأجنبية وفي وجه الاستثمارات المحلية الخاصة المدفوعة بدافع الربح والتخلي التدريجي عن الملكية العامة في الصناعة وعن تدخل الدولة في الاقتصاد والتخلي عن الحماية الممنوحة لبعض الصناعات المحلية للمنافسة الأجنبية.

– الانفتاح الاقتصادي هو مجموعة السياسات الاقتصادية التي تنظم حركة التجارة وتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية والوطنية للمساهمة في تمويل المشروعات الاقتصادية وتستخدم التكنولوجيا لحديثة للعمل عن زيادة الناتج القومي ويتم

1– محمد علي سلامة، **الانفتاح الاقتصادي وأثاره على الأسر**، دار الوفاء لدنيا النشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2002، ص ص 8-81-82.

ذلك في إطار إستراتيجية حضارية شاملة تستهدف دعم القدرات الذاتية للاقتصاد القومي وتعمل من خلالها على تصحيح الاختلال الهيكلي في البناء الاقتصادي والاجتماعي.

– الانفتاح الاقتصادي هو تحرير الطاقات الإنتاجية من كل المعوقات وتحرير القطاع الخاص من كل المخاوف أو العقبات وفتح الباب للاستثمارات الأجنبية لكل الضمانات والالتحاق بسرعة بأحداث تكنولوجية إنتاجية ممكنة في العام.

بناءا على استعراض التعريفات السابقة نرى أن سياسة الانفتاح الاقتصادي تعتبر نموذجا عاما نجد تطبيقا له في جميع دول العالم اليوم سواء كانت دول متقدمة أو مختلفة رأسمالية أو اشتراكية والانفتاح الاقتصادي كسياسة أو كمنهج للتنمية الاقتصادية له حدود وضوابط يجب أن تراعى عند وضع السياسة الاقتصادية العامة للدولة[1].

المطلب الثاني: الانفتاح الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

مع بروز ظاهرة العولمة زاد الاقتناع بأن السند الأساسي لاستراتيجيات التنمية هو زيادة الانفتاح الاقتصادي على قوى السوق والمنافسة الدولية، ولم يقتصر ذلك على إزالة المعوقات القائمة على الحدود أمام التعاملات الاقتصادية الدولية بل شمل أيضا تقليص عمليات تدخل الدول وربط ذلك بوضع تدابير للقضاء على الاختلالات المالية في الاقتصاد الكلي.

هذه الحالة بنيت على أساس افتراض مفاده أنه سيتسنى تخصيص الموارد بمزيد من الفاعلية وجذب المدخرات الأجنبية وترسيخ القدرات التكنولوجية بزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد شكلت هذه العوامل إلى جانب الاستقرار السياسي والإدارة السليمة واحترام حقوق الملكية والاستثمار العام في الموارد البشرية ما اعتبر بمثابة إستراتيجية للنمو قبالة للتعميم والتطبيق.

إن سجل التنمية يوضح أن لجميع العناصر الأساسية التي يتضمنها النهج التقليدي دورا معينا، فالمشاريع الخاصة ونشاط طبقة رجال الأعمال هما محركا للتنمية، وعملية الاندماج في الاقتصاد العالمي حتمية بالنسبة للتنمية المستدامة، كما أن توفر بيئة اقتصادية كلية مستقرة هو أمر حيوي ومهم، لكن عناصر هذا النهج ينبغي أن تصاغ بطريقة علمية يراعى فيها تسلسل التغيرات بعناية وان تكيف على نحو أقرب مع أوضاع الدول المختلفة وتعترف بأوجه القصور الهيكلي في الاقتصاديات النامية ولا تعظم طرائق عمل الأسواق.

1 – محمد علي سلامة، مرجع سبق ذكره، ص90.

في الحقيقة هناك تحد كبير بسبب استمرار التفاوتات في القوة الاقتصادية بين الدول النامية والمتقدمة، فالقيمة المضافة التسوية التي يحققها عدد من الشركات العابرة للقومية في الدول المتقدمة تفوق الناتج المحلي الإجمالي لمعظم الدول النامية، ترافق ذلك قلة الهياكل الأساسية ومرافق التمويل والتكنولوجيا وخدمات التسويق والخدمات الكثيفة الاعتماد على المهارات وهذا يؤدي إلى ارتفاع كبير في الكلف الاقتصادية بالنسبة لعدد كبير من الدول النامية مع ما يترتب على ذلك من تأثيرات مهمة على قدرة التنوع لإنتاج منتجات ذات قيمة مضافة أعلى ومخاطر هذا التنوع ومدى استدامته، فضلا عن التنافس في هذا المجال[1].

كما أن القصور وضعف المؤسسات يشير إلى عدم وجود قدرة محلية كافية لاستيعاب التكاليف الاقتصادية والاجتماعية والبشرية الناتجة عن التكيف أو عن الهزات المحلية والخارجية.

وفي جميع التجارب التي نجحت فيها الدول النامية في تحقيق نمو سريع ومطرد، كانت هناك عملية تصنيع متأخرة اقترن فيها تحول الهيكل الاقتصادي من القطاع الأولي إلى قطاع الصناعات التحويلية وقطاع الخدمات بارتفاع تدريجي في مستويات الإنتاجية والدخل، وما عزز هذا الارتفاع هو الانتقال من تنفيذ أنشطة أقل اعتمادا على التكنولوجيا ورأس المال إلى أنشطة أكثر اعتمادا عليهما داخل القطاعات وفيما بينها، وقد ساعدت زيادة الإنتاجية الناتجة عن ذلك طبقة رجال الأعمال المحليين على التنافس في الأسواق الدولية ذات المتطلبات المتزايدة، وكان محرك عملية التكيف الهيكل هو تراكم رأس المال على نحو سريع ومطرد.

ويمكن إجمال المكونات الرئيسية لاستراتيجيات التنمية هي:

- البيانات الهادفة إلى تهيئة بيئة استثمارية سليمة تتعارف فيها مصالح الشركات مع مصالح التنمية الوطنية.
- البيانات الهادفة إلى إدارة الاندماج في الاقتصاد العالمي.
- البيانات الهادفة إلى إدارة توزيع فوائد التنمية.

وأخيرا لا بد من الإشارة إلى أن الاستراتيجيات والإجراءات التي تتخذها دول نامية وشركائها واستراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات وعولمة نظم الإنتاج وحركة عوامل الإنتاج والأعمال التجارية والتغيرات في أنماط الطلب وشروط الوصول إلى الأسواق والتحولات في كثافة إنتاج السلع القابلة للتداول والقدرة التنافسية من حيث الكلفة

(1) WWW .Startims .com : 25/02/2015 ,10 :30h.

والتغيرات التكنولوجية ربما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي من بين العوامل التي تسهم في نجاح الأداء وتحقيق الأهداف التنموية.

المطلب الثالث: أهداف الانفتاح الاقتصادي.

ترمي سياسة الانفتاح الاقتصادي إلى تحقيق الأهداف في مختلف المجالات مثل الزراعة والصناعة ومجال العمال ومجال الإسكان والمجال الاجتماعي وسوف نركز هنا على تأثير الانفتاح الاقتصادي على سوق العمالة.

الفرع الأول: الأهداف في مختلف المجالات التي تأثرت بالانفتاح.

تأثرت سياسة الانفتاح الاقتصادي في جميع المجالات منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية نذكر منها:

– ارتفاع إنتاجية الأراضي الزراعية من المحاصيل المختلفة بالحد من استعمال الأساليب البدائية والتقليدية في الزراعة واستعمال أحدث ما وصل إليه العلم من أساليب علمية ووسائل تكنولوجية في المجال الزراعي.

– تهدف سياسة الانفتاح الاقتصادي إلى زيادة الإنتاج الزراعي بصفة عامة وتحسين خواصه وتصنيفه مع إدخال الأساليب العلمية الحديثة بهدف الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي للإنسان.

– إدخال أحدث ما في العصر من خبرة وعلم وتكنولوجيا إلى الصناعات الأمر الذي سوف يترتب عليه ارتفاع جودة المنتجات وانخفاض تكلفة إنتاجها.

– يهدف الانفتاح الاقتصادي في مجال النقل والمواصلات توفير خدمات النقل البحري سواء للركاب أو البضائع بما يخدم التجارة الخارجية وتوفير خدمات النقل الجوي الداخلي والخارجي وتوفير سيارات الركوب الخاصة والعامة.

– زيادة حصيلة الدولة من الموارد المالية المختلفة كالضرائب والجمارك ورسوم الإنتاج...الخ.

– إعفاء الدولة من عبء توفير التمويل اللازم للمشروعات الاقتصادية الجديدة وذلك إلى حد ما كذلك تنشيط بورصة الأوراق المالية.

– توفير احتياجات ومطالب السوق المحلي من السلع المختلفة وبأسعار مختلفة.

– زيادة حجم الصادرات وتقليل حجم الواردات وبالتالي تصحيح وضع الميزان لاتجاري.

– توفير الموارد اللازمة لعمليات البناء وتطوير أساليب البناء باستخدام التكنولوجيا الحديثة في هذا المجال.

– الإسهام في توفير الإسكان الإداري اللازم لمشروعات الانفتاح الاقتصادي.

– تنويع مصادر التصدير والاستيراد لتحقيق الاستغلال للتجارة الخارجية.

– التوسع في إقامة المستشفيات الفلاحية وتوفير الخدمات الطبية بأعلى مستوى عالمي مما يوفر نفقات العلاج إلى الخارج[1].

الفرع الثاني: أهداف الانفتاح الاقتصادي في مجال العمالة.

هناك مجوعة من الأهداف نذكر منها:

– السكان في العالم يتزايدون عاما بعد آخر والزيادة السكانية تفي الزيادة المستمرة في عدد طالبي العمل عاما بعد آخر وإتباع الدولة سياسة الانفتاح الاقتصادي من شأنه زيادة عدد فرص العمل أمام راغبي العمل سواء في مشروعات الانفتاح الاقتصادي أو في باقي قطاعات النشاط الاقتصادي التي سوف تتأثر حتما بقيام مشروعات الانفتاح الاقتصادي.

– نتيجة لدخول مشروعات الانفتاح الاقتصادي في سوق العمل بما لديها من معدات وأدوات فنية حديثة ولتطبيقها لأحدث الأساليب العملية في الإنتاج والإدارة فإن العمالة فيها لا شك سوف تكتسب خبرات ومهارات جديدة تجعلها على مستوى العمالة الأجنبية إن لم تتفوق عليها.

– اكتساب العمالة للخبرات العالمية سوف يرفع من قيمتها محليا ودوليا وخاصة بعد أن ترفع معدلات أدائها إلى المعدلات العالمية.

– تحسين ظروف ومجالات العمل وارتفاع الأجر النقدي والعيني الأمر الذي يمكن الدول من الاحتفاظ بخبراتها وكفاءتها العالية بدلا من هجرتها إلى الخارج سعيا وراء المال.

– هجرة اليد العاملة المؤهلة التي تؤدي في الأجل الطويل إلى تحقيق الناتج القومي الإجمالي المتوقع في بلد الأصل نتيجة لفقد الناتج المترتب على وجود الكفاءات التي هاجرت من جانب ولفقد الحجم الكبير الناتج عن سفر مجتمع كفاءات البلد الأصل وتدني إنتاجيته.

– إضافة إلى هجرة الكفاءات صعوبة التحكم في سوق الأجور وفي سوق اعمل المحلي[2].

المطلب الرابع: نتائج الانفتاح الاقتصادي.

يؤدي الانفتاح الاقتصادي إلى نتائج اقتصادية عديدة أبرزها:

1 – محمد علي سلامة، المرجع سبق ذكره، ص138.

2 – نفس المرجع ، ص218.

الفرع الأول: نتائج الانفتاح الاقتصادي على مختلف المجالات الاقتصادية.

أولا: يؤدي الانفتاح الاقتصادي إلى تجزئة الاقتصاديات، فقد يتحول إلى مجموعة متمايزة وأحيانا متنافرة من الاقتصاديات، فلم يعد الأمر قاصرا على القطاعين العام والخاص، وإنما سيظهر إلى جانب هذين القطاعين قطاعات أخرى كالقطاع المحلي المختلط القائم على المشاركة بين رأس المال المحلي ورأس المال العام، والقطاع الأجنبي الخالص المملوك للأجانب، والقطاع المشترك الذي يقوم على المشاركة بين رأس المال العام ورأس المال الأجنبي، والقطاع المختلط القائم على المشاركة بين رأس المال الخاص المحلي ورأس المال الأجنبي، وبالتالي يصبح الاقتصاد منقسما إلى أجزاء عديدة، فكل منها قواعده والياته الخاصة، مثل السوق الخاصة وقواعد خاصة بالتسعير وتشغيل العمال والأجور والتمويل...الخ.

ثانيا: قد يؤدي الانفتاح إلى إضعاف القطاع العام، والذي يمثل الركيزة الأساسية في بعض الاقتصاديات، لما يحدث من نمو اقتصادي فيها، وإذا كان القطاع العام يتعرض بأكمله للتصفية "الجسدية" في زمن الانفتاح.

ثالثا: يؤدي الانفتاح إلى ظهور مراكز قوى جديدة، فقد تنشأ مراكز قوى اقتصادية تكسب نفوذا وهيمنة لا يستهان بها على توجيه السياسات الاقتصادية ووضع القرارات العامة.

رابعا: يؤدي الانفتاح الاقتصادي إلى "نموا هشا" في بعض الدول، فقد يكون نمو خدماتي بالدرجة الأولى لم تكن الأولوية فيه للقطاعات السلعية كالزراعة والصناعة وإنما للقطاعات غير السلعية كالتجارة والتوزيع والمال والنقل الخاص، فبينما بلغت معدلات النمو في القطاعات الخدمية من **12%** إلى **14%** لم يزد معدل نمو الزراعة عن **2%** في بعض الاقتصاديات على الأكثر ولم يتعدى معدل النمو في قطاع الصناعة والتعدين **6%**، كذلك فغنه نمو لا يستند إلى عناصر القوة الذاتية للاقتصاد بقدر ما يستن إلى اعتيارات طبيعية كأساليب استخراج البترول وتصديره، أو اعتيارات خارجية مثل حركة الملاحة العالمية أو الأوضاع الخاصة بهذه الدول وتأثيرها على استيراد العمالة، وهو نمو هش لا يستمر لأمد طويل، هذا فضلا عن أنه نمو "مرهون" للأجانب، فهو مثقل من البداية بعبء دين خارجي ضخم اتجه للتزايد في سنوات الانفتاح على الرغم من أن إحدى ذرائع الانفتاح هي تقليل الاعتماد على القروض الأجنبية وإخلال الاستثمارات الأجنبية محلها[1].

خامسا: قد يؤدي الانفتاح الاقتصادي إلى التضخم الانفجاري، فقد اتخذ التضخم صورة انفجارية في سنوات الانفتاح إلى الدول النامية، حيث أن معدل التضخم لم يكن يتجاوز **3% – 4%** قبل سنوات الانفتاح، بينما بدا المعدل في الزيادة بخطوات مشاركة عند بدا التوجه إلى الانفتاح الاقتصادي، ومعدلات التضخم المرتفعة المسجلة خير دليل على ذلك.

1 – عبد المجيد راشد، **سياسة الانفتاح الاقتصادي ونتائجه**، مجلة الجوار، العدد 1749، 2015/03/28 ،ص 01.

سادسا: يؤدي الانفتاح الاقتصادي إلى اغتيال التخطيط، وكانت أسوا نتائج الانفتاح الاقتصادي، فبرغم من وضوح التشريعات والقوانين الخاصة بالانفتاح الاقتصادي فإن القائمين على تنفيذ سياسة الانفتاح لم يأخذوا هذه التشريعات، ولهذا كانت النتيجة النهائية لسياسة الانفتاح الاقتصادي هي وقوع الاقتصاديات الضعيفة في فخ التبعية.

الفرع الثاني: نتائج الانفتاح الاقتصادي السلبية على العمالة.

إن من سلبيات الانفتاح الاقتصادي وجود شركات خاصة تقوم باسم الانفتاح باستيراد اليد العالمة الرخيصة وبيعها للشركات، وفي ظل الحالات تخضع هذه العمالة لقرصنة تلك الشركات وتلك الوكالات معا، فالمكاتب تقطع نسبة من أجورهم الزهيدة تصل حتى الخمسين بالمائة، أما شركات التوظيف فتستخدمهم في أصعب الأشغال (الطرق، البناء، الأشغال العمومية) خارج قواعد العمل الدولية، مكاتب استيراد العمالة الأجنبية تفرض إجراءات خاصة في حالة إخلال العامل بعقود التشغيل لا يصدق عليها هي الأخرى غير وصف (القرصنة الجديدة).

وظاهرة العمالة الوافدة التي تشهدها الاقتصاديات المنفتحة والتي تحولت إلى قطاع تجاري مربح للشركات الخاصة مازالت تطرد العمالة المحلية وتغذي البطالة بين المواطنين وهو ما يدفع بعديد الدول المتضررة من ذلك إلى مراجعة قوانين التشغيل لديها ففي إطار ما يعرف بالتوطين، وتبقى هذه المراجعة محدودة الأثر في اقتصاد متفتح قاعدته انسياب التجارة ولو كانت تجارة البشر[1].

الفرع الثالث: نتائج الانفتاح الاقتصادي على اقتصاديات الدول النامية.

إن الانفتاح الاقتصادي في الدول النامية سينشط التجارة بين الدول النامية، الجنوب مع الجنوب، موفرا منافع لدول فقيرة أخرى، وحين يمكن تحقيق ذلك، فإن تحرير الأسواق الرئيسية يمكنه أن يساعد بشكل خاص على تخفيض الفقر، حيث أن هذه السلع تشكل نسبة كبيرة من مصاريف العائلات الفقيرة في الدول النامية.

في حين أن قدرا كبيرا من الاهتمام في المناقشات التجارية يتركز على القضية الزراعية، فهناك قضية قوية بشكل مماثل تتمثل في زيادة تحرير الأسواق أمام المنتجات الصناعية، إن كثير من الدول النامية تنتج مواد مصنعة، خصوصا منتجات ذات كلفة عمالية كبيرة كالمنسوجات والمواد الالكترونية والحقيقة أن **80%** من صادرات الدول النامية هي منتجات مصنعة.

(1) WWW .Startims .com : 25/02/2015 ,10 :30h.

وعليه فإن الدول النامية لديها الكثير لتكسبه من الوصول بشكل أفضل إلى الأسواق بعضها البعض، وهذا سيمكن الشركات الأكثر نشاطا من أن توسع إنتاجها وتحقق اقتصادا موزونا وستشجع على مزيد من التخصص، كما كانت أثناء الاندماج الأوروبي في العقود الماضية.

إن المنافع التي يمكن أن تجنيها الدول النامية من خلال تطبيق الانفتاح الاقتصادي يسميه الخبراء الاقتصاديون "منافع ساكنة" أي مكاسب يمكن أن تأتي بسرعة على أساس قدرات إنتاجية عالية، إذ أن التحرير الكلي للتجارة سيؤدي إلى تخفيض الدول النامية وإنتاج سلع زراعية معينة، بينما يتسع مثل هذا الإنتاج في دول نامية لديها أراضي ومياه مناسبة، وكذلك يمكن لدول نامية أن توسع إنتاج وتصدير منتجات ذات كلفة عمالية كبيرة.

لكي تشترك الدول النامية في شبكات إنتاج عالمية متقدمة، يجب أن تكون لديها مناخات استثمار حيث يكون من السهل على الشركات أن تبدأ وتتوسع، وهي بحاجة إلى روابط نقل جيدة مع العالم الأوسع وإدارة جمركية فاعلة.

أما بشان قضايا تحرير التجارة في الخدمات فإن كثيرا ن الخدمات الحديثة تساهم في مناخ استثماري جيد: مال، تأمين خدمات نقل، إن تحرير واردات هذه الخدمات الحديثة يمكنه أن يساعد الدول النامية على بناء مناخ استثماري أقوى كي تستطيع شركاتها أن تستفيد من فرص السوق العالمية بنحو أفضل[1].

1 – دزايري بلقاسم، **إقتصاديات التجارة الدولية**، دار ديب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 59.

المبحث الثاني: تحرير التجارة الخارجية كمؤشر للانفتاح الاقتصادي.

من خلال هذا المبحث نتناول مفهوم التجارة الخارجية ونظرياتها بالإضافة إلى واقع التبادل الخارجي وتأثير تحرير التجارة الخارجية على البطالة.

المطلب الأول: مفهوم ونظريات التجارة الخارجية.

تلعب التجارة الخارجية دورا متناميا في جهود التنمية الاقتصادية في جميع دول العالم المعاصرة خاصة في ضوء سياسات تحرير الأسواق والانفتاح الاقتصادي الدولي، وقد ساهمت الاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية في تعزيز الدور الهام للتجارة الخارجية خلال الأربعة عقود الأخيرة.

الفرع الأول: مفهوم التجارة الخارجية.

لقد أدى التطور التاريخي إلى نشأة الدولة القومية بحدودها السياسية، ولذا يعد مبدأ اختيار الحدود السياسية للدولة على درجة كبيرة من الأهمية لفهم طبيعة التجارة الدولية:

– تعرف التجارة الخارجية بأنها فرع من فروع علم الاقتصاد والذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية عبر الحدود الوطنية.

– يرى العيد من الباحثين والاقتصاديين في مجال الاقتصاد الدولي أن مفهوم التجارة الخارجية يشير إلى الإطار والفهم الكلاسيكي لظاهرة التبادل الدولي الذي كان يركز على البحث في تفسيرات مقبولة لنمط التجارة الخارجية السلعية أي تحديد هيكل وطبيعة الصادرات السلعية وهيكل الواردات السلعية.

– إن المفهوم الواسع لمصطلح التجارة الدولية يغطي كل من:

– الصادرات والواردات المتطورة أي السلع.
– الصادرات والواردات غير المتطورة أي الخدمات.
– الحركات الدولية لرؤوس الأموال، أي الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة.
– حركات الأفراد ما بين الدول، أي ظاهرة الهجرة الدولية[1].

1 – دزايري بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص13-21

الفرع الثاني: نظريات التجارة الخارجية.

سندرس النظريات الكلاسيكية والنظريات النيوكلاسيك للتجارة الخارجية.

أولا: النظريات الكلاسيكية:

تضم هذه النظرية مجموعة من النظريات تتمثل فيما يلي:

– نظرية التكاليف المطلقة (أدم سميث):

اهتم الاقتصاديون الكلاسيك بالتجارة الخارجية وقرروا أن أسباب قيامها والنتائج التي تترتب عليها تختلف اختلافا كبيرا كما يحدث في التجارة الداخلية، وقرروا أن تكاليف إنتاج السلع تحددها قيمة العمل المبذول في إنتاجها فإذا زادت قيمة السلع عن قيمة العمل المبذول في إنتاجها تحولت عوامل الإنتاج إلى إنتاج تلك السلع وتركت السلع التي تقل عن قيمة العمل المبذولة فيها، وهذا مبني على قابلية عوامل الإنتاج للتحرك من صناعة إلى أخرى إلى أن تساوي عوائد عوامل الإنتاج في الصناعات كلها، وبهذا يصل الاقتصاد القومي إلى وضع التوازن العام، لكن جاز هذا في البلد الواحد فلا يجوز بين البلدان التي تفصلها الحدود.

وأساس دعوى أدم سميث للتخصص والتقييم الدولي للعمل هو الإنتاج من سلعة معينة في دولة ما إذا تتمتع بميزة مطلقة اقل، فإن هذا كاف لقيام التجارة الخارجية بين تلك الدولة والدول الأخرى التي تتمتع بميزات أخرى أو نفقات مطلقة اقل في إنتاج سلع أخرى فيحدث التبادل بينهما.

لم يتضح رأي أدم سميث فافترض مثال في دولتين هما: انجلترا والبرتغال وغنما ينتجان سلعتين هما القماش والقمح، وإن ثمن هاتين السلعتين قبل قيام التجارة بينهما كان كالتالي:

جدول رقم (01): نظرية التكاليف المطلقة.

الدولة	القمح	القماش
انجلترا	04 دولارات للوحدة	03 دولارات للوحدة
البرتغال	02 دولارات للوحدة	06 دولارات للوحدة

المصدر: دزايري بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص 21.

ويبدو من هذا المثال أن ثمن القماش في انجلترا لأقل منه في البرتغال الأمر الذي يؤدي إلى قيام منتجي القماش في انجلترا بتصديره إلى البرتغال وارتفاع ثمن القمح في انجلترا عنه في البرتغال، يعمل منتجي القمح على تصديره وسوف تكون نتيجة ذلك اتساع سوق القماش.

أما المنتجين الانجليز وسوق القمح أمام المنتجين البرتغاليين، وذلك بإضافة سوق البرتغالي للأولى وسوق انجلترا الثانية، وهكذا يزداد مدى تقييم العمل في صناعة القماش في انجلترا، في صناعة القمح في البرتغال مما يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل في الدولتين، وبالتالي إلى زيادة الناتج الكلي بهما، وبهذا يمكن لكل دولة الحصول على حاجتها من السلعة من أكفأ المصادر الإنتاجية وأرخصها.

الشرط الأساسي لقيام التجارة الخارجية بين دولتين في رأي ادم سميث هو تلك الميزة المطلقة فيما يتصل بالمنتجات التي تصدرها الدولة، وعلى هذا ينبغي توفير الإمكانيات للمنتجين حتى يستطيعوا أن ينتجوا سلعا أكثر يتمتعون بها بميزة مطلقة، والنتيجة هي زيادة التخصص وزيادة الإنتاجية والثروة في الدول المعينة.

تدعو نظرية التكاليف المطلقة إلى وجوب جعل التجارة حرة بين البلدان المختلفة وهدف السياسة الاقتصادية الواجب إتباعها على كل دولة لأنها ستؤدي إلى زيادة الثروة لكل بلد، فالعوائق المختلفة للتجارة الخارجية مثل الرسوم الجمركية أو الخطر الكامل للواردات تؤدي إلى تضييق حجم السوق الدولي.

وقد حاول أدم سميث أن يبين الضرر الناتج من تلك العوائق فقسم تلك العوائق إلى نوعين:

- تقييد الواردات من السلع التي يمكن إنتاجها محليا.
- تقييد الواردات من البلاد التي يكون الميزان التجاري معها غير موافق.

ويفترض أدم سميث إن تقييد الدولة من الواردات من الدولة الأجنبية غرضه الأساسي هو حماية الصناعات الناشئة[1].

- نظرية التكاليف النسبية (دافيد ريكاردو):

أورد ريكاردو نظريته في التجارة الدولية من خلال كتابه في: "الاقتصاد السياسي والضريبة" ولقد استعرض ريكاردوا ما ذهب إليه أدم سميث في التجارة الخارجية وأوضح انه ستوجد فائدة لكل من الدولتين في التجارة الخارجية ولو كان لإحدى الدولتين ميزة مطلة على الأخرى في إنتاج سلعتين وذلك إذا ما كانت الميزة أكبر إحدى السلعتين منها في

1 - زينب حسن عوض الله، العلاقات الإقتصادية الدولية، دار الجامعية، مطابع الأمل، بيروت، ص 19.

سلعة وهكذا فإن التخصص الدولي وقيام التجارة بين الدول لا يتوقف مقارنة الميزة المطلقة لمختلف الدول في إنتاج السلعة الواحدة وإنما هي مقارنة الميزة النسبية لمختلف الدول في إنتاج السلعتين.

بنى ريكاردو نظريته في التجارة الدولية على نفس التي بنى عليها نظريته في القيمة فقيمة أي سلعة في رأيه إنما يتوقف على ما بذل في إنتاجها من عمل على أساس أن هناك علاقة تربط قيمة سلعتهم وتكاليف إنتاجها، وهو في هذا يفترض انه لا يوجد إلا عنصر واحد من عناصر الإنتاج وهو العمل وان قيمة السلع تتناسب مع ما بذل فيها من عمل وحيث أنه إذا كانت الوحدة من السلعة معينة يلزم لإنتاجها (60) يوم عمل وكانت الوحدة من سلعة أخرى تحتاج أكثر من (60) يوما لنتاجها فإن قيمة السلعة الثانية أعلى من قيمة السلع الأولى.

ويوافق ريكاردو أدم سميث على أن قاعدة النفقات المطلقة تعطي ميزة مطلقة فيما يختص بإنتاج سلعة معينة، ولكنه يحدد تلك القاعدة بالنسبة للتجارة الداخلية، أما التجارة فإن قاعدة النفقات المطلقة لا تفسر كيفية قيام التجارة بين الدول المختلفة وهنا يبدأ تحليل ريكاردو في النفقات النسبية.

ولنشرح قانون النفقات النسبية في المثال التالي:

جدول رقم (02): نظرية التكاليف النسبية.

الدولة	وحدة القمح	وحدة المنسوجات
انجلترا	120 يوم عمل	100 يوم عمل
البرتغال	80 يوم عمل	90 يوم عمل

المصدر: زينب حسن عوض الله، العلاقات الإقتصادية الدولية، جامعة مطابع الأمل، بيروت، ص19.

ويوضح أدم سميث مدى الضرر البالغ الذي يصيب الاقتصاد القومي من جراء فرض ضريبة على الواردات، وذلك بيان الطريقة التي يتم بها توزيع الموارد بين فروع[1] الإنتاج المختلفة، فتوزيع الموارد يتم بناء على دافع الربح المادي، فالعالم يذهب إلى الفرع الإنتاجي الذي يعطيه أعلى اجر، والرأسمالي يستثمر أمواله في الإنتاج الذي يعود عليه بأقصى ربح، وهكذا فكل عامل من عوامل الإنتاج يتجه إلى الفرع الإنتاجي الذي يحقق له أقصى ربح، وهذا يعني أنه في نقطة التوازن فإن كل عامل من عوامل الإنتاج يكون قد حقق لنفسه أقصى عائد ممكن، وفي نفس الوقت فإن هذا الوضع يحقق

1 – زينب حسن عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص21.

مصلحة المجتمع، فهناك انسجام مطلق بين ما يحقق المصلحة الخاصة للأفراد وما يحقق المصلحة العامة للمجتمع، فكأنه توجد يد خفية تدفع الأفراد إلى تحقيق الصالح العام وهذا يعني حصول الدولة على أقصى ناتج يمكن الحصول عليه من موارد الثروة.

فرض ضريبة جمركية على سلعة معينة يتوقف على أثر فرض تلك الضريبة على الناتج الكلي في البلد المعني، وبين أدم سميث ذلك بأن الصناعة التي تنتج سلعة بأعلى من تكلفة الإنتاج بالخارج يعني هذا انخفاض في الإنتاجية في تلك الصناعة، ولو فرضت الضريبة الجمركية لحمايتها فإن هذا لا يبعث الحافز لدى المنتجين لتحقيق أقل تكلفة إنتاج.

والنتيجة النهائية هي نقص الناتج الكلي القومي، بينما لو سمحت الدولة بالمنافسة الأجنبية للصناعات التي تنتج بتكلفة أعلى فإن هذا سيحثها على زيادة إنتاجها والإنتاج بتكلفة أقل وإلا فعل المنتجين أن يتركوا الصناعة وإذن ستتجه عوامل الإنتاج إلى الصناعات التي تتمتع فيها ميزة مطلقة وستعود الحرية للتجارة بين الدول في شكل زيادة في الإنتاج الكلي وزيادة الرفاهية الاقتصادية.

هذا البيان يوضح نفقة إنتاج المنسوجات ووحدة القمح في كل من البرتغال وانجلترا، فوحدة المنسوجات تتكلف **100** يوم عمل في انجلترا بينما تتكلف **90** يوم عمل في البرتغال ووحدة قمح تتكلف **120** يوم عمل في انجلترا و**80** يوم عمل في البرتغال، ومن الواضح أن تكاليف إنتاج المنسوجات والقمح أقل في البرتغال عنها من انجلترا، ومن خلال هذا المثال تبين أن التبادل التجاري لن يقوم بين انجلترا والبرتغال، وذلك لأن البرتغال تتفوق تفوقا مطلقا في إنتاج السلعتين، غير أن ريكاردو يقول انه على الرغم من أن البرتغال تتفوق تفوقا مطلقا على انجلترا في إنتاج السلعتين إلا أن البرتغال تتفوق بدرجة أكبر في إنتاج القمح عن المنسوجات وبعبارة أخرى أن البرتغال تتفوق تفوقا نسبيا في إنتاج القمح من إنتاج المنسوجات بالنسبة للانجليز وهذا التفوق النسبي نتيجة لانخفاض تكاليف النسبية وهو الشرط الضروري والكافي لقيام تجارة بين البرتغال وانجلترا.

ويمكن إيضاح فكرة التكلفة النسبية من خلال مقارنة تكلفة إنتاج سلعة في إحدى البلدين بالنسبة إلى نفقة إنتاجها في البلد الآخر، ثم نقارن هذه التكلفة النسبة ما بين السلعتين وبذلك تختص البرتغال في إنتاج السلعة التي تكن نفقة إنتاجها بالنسبة إلى نفقة انجلترا أقل منها في السلعة الأخرى، كذلك ستخصص انجلترا في إنتاج السلعة التي تكون نفقة إنتاجها بالنسبة إلى نفقة البرتغال أقل منها في السلعة الأخرى، فنفقة إنتاج القمح في البرتغال بالنسبة لنفقة إنتاجها في انجلترا **80/120** يوم عمل أي **0.66** وهذا يعني أن نفقة إنتاج وحدة من القمح في البرتغال إنما تعادل نفقة إنتاج **0.66** من وحدة منه في انجلترا، أما نفقة إنتاج المنسوجات في البرتغال بالنسبة إلى نفقة إنتاجها في انجلترا فهي **90/100** يوم عمل

أي **0.9** بمعنى أن نفقة إنتاج وحدة واحدة من المنسوجات في البرتغال غنما تعادل نفقة إنتاج **0.9** من وحدة واحدة منها في انجلترا، وبذلك تكون نفقة القمح في البرتغال بالنسبة إلى نفقته في انجلترا أقل، أي أقل من نفقات المنسوجات في البرتغال بالنسبة إلى نفقتها في انجلترا، وهكذا يكون من مصلحة البرتغال أن تختص في إنتاج القمح لتمتعها في إنتاجه بنفقة نسبية أقل بالمقارنة بالمنسوجات، أما انجلترا فمن صالحها أن تختص في إنتاج المنسوجات لأنها تتمتع فيها بنفقة نسبية أقل بالمقارنة مع القمح.

– نظرية القيم الدولية (جون ستيوارت ميل).

عجز ريكاردو عن السير في نظريته ليحدد معدلات التبادل الدولي، ولذلك فإن "جون ستيوارت ميل" حلل الكيفية التي تحدد بها المعاملات التي يتبادل بها السلع وكذلك الكيفية التي تتوزع بها فوائد التقسيم الدولي للعمل بين الدول التي تتمتع في إنتاجها بميزات نسبية وقد أورد جون ستيوارت ميل نظريته في القيم الدولية من خلال كتابه مباحث الاقتصاد السياسي.

ويشرح ميل نظريته بافتراض أن هناك دولتين انجلترا وألمانيا وأنهما تنتجان المنسوجات والكتان وأن إنتاج **10** وحدات من المنسوجات يكلف انجلترا قدرا من العمل مثلما يكلفها إنتاج **15** وحدة من الكتان، وفي ألمانيا فإن إنتاج **10** وحدات من المنسوجات يكلف قدرا من العمل مثلما يكلفها إنتاج **20** وحدة من الكتان وهو ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (03): نظرية القيم الدولية.

الدولة	المنسوجات	الكتان
انجلترا	10 وحدات	15 وحدة
ألماني	10 وحدات	20 وحدة

المصدر: زينب حسن عوض الله، مرجع سابق، ص25.

ومن خلال هذا الجدول تتبين أن المنسوجات في كل من انجلترا وألمانيا تتكلف قدرا من العمل أكبر مما يكلفه إنتاج الكتان، ولكن ألمانيا تتمتع بميزة نسبية عن انجلترا في إنتاج الكتان، في حين تتمتع انجلترا في إنتاج المنسوجات بالنسبة لألمانيا وذلك لأن كمية العمل التي تنتج **10** وحدات من المنسوجات **15** وحدة من الكتان في انجلترا، بينما نفس كمية

العمل التي تنتج وحدة المنسوجات في ألمانيا **20** وحدة من الكتان ولذلك فمن المفيد بالنسبة للدولتين أن تتخصص انجلترا في إنتاج المنسوجات وتستورد الكتان من ألمانيا وتختص ألمانيا في إنتاج الكتان وتستورد من انجلترا.

– نظرية الطلب المتبادل (مارشال اد جورت):

ترجع فكرة الطلب المتبادل إلى "جون ستيوارت ميل" وتتلخص فكرة الطلب المتبادل في أنه عرض أحد طرفي المبادلة للسلعة التي ينتجها هو في الواقع يمثل طلبه على السلعة التي ينتجها الطرف الآخر، وكذلك فإن عرض الطلب الآخر للسلعة التي ينتجها الطرف الأول، ويتحدد معدل التبادل الفعلي نتيجة لاتقاء طلب الطرف الأول بطلب الطرف الثاني على السلعتين أي نتيجة لالتقاء الطلب المتبادل.

وقد قام "الفريد مارشال" بتحليل فكرة "ميل" في الطلب المتبادل ثم قام " اد جورت" باستكمال ما بدأه مارشال، وبناء على فكرة الطلب المتبادل فإن منتجات الطلب المتبادل تحدد سعر التبادل الدولي.

بدأ نقد النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية من واقع الفروض التي استندت إليها، فكانت تفترض أن التبادل التجاري بين الدول إنما يتم على أساس المقايضة، وانصبت كل التحاليل حل كل حالة دولتين لا تنتجان إلا سلعتين، وتجاهلوا تكاليف النقل، وأن عناصر الإنتاج تتمتع بالسيولة الكامل داخل الدولة الواحدة، وأن قيمة المبادلة تحدد على أساس العمل المبذول في إنتاج السلعة.

ثانيا: النظريات النيوكلاسيكية.

نتيجة للنقد الذي تتعرض له النظريات الكلاسيكية في التجارة الخارجية وذلك لتبسيطها، وفروضها غير الواقعية، فهي أولا تفترض وجود دولتين في التعامل وسلعتين أيضا.

ففي الواقع لا يعبر عن قيمة أي سلعة أخرى ولكن بثمن نقدي والإنتاج لا ينحصر في سلعتين وإنما في كثير من السلع والنظرية أيضا تفترض سريان النفقة الثابتة تبحث بالتالي في زيادة الإنتاج، نتيجة لخضوعه لتزايد أو تناقص التكاليف، كما أن النظرية وإن أشارت لعدم القدرة لعوامل الإنتاج في داخل الدولة الواحدة بين مختلف فروع الإنتاج.

وقد قام مجموعة من الاقتصاديين من أمثال Edgworth, Taussig, Lonfield, Senio بتوسيع نطاق النظرية واستبعاد فروضها المبسطة.

إذ قامت التجارة بين بلدين فلا بد من أن تقوم علاقة معينة بين مستوى الأجور فيها، هذه العلاقة تحدد بالعلاقة بين مستوى إنتاجية العمل في البلدين.

– نظرية وفرة عوامل الإنتاج (هيكشر و أولين):

تفسر النظرية الكلاسيكية السبب في قيام التجارة الخارجية بين الدول وهو اختلاف النفقات النسبية في إنتاج السلع، ولكنها لم تفسر لماذا تختلف النفقات النسبية من دولة إلى أخرى؟ ونظرا لان النظرية الكلاسيكية تقوم على أساس لنفقة السلعة، وإن التبادل الدولي يتم على أساس المقايضة، فقد قام "هيكشر" بوضع الفروض التي تقوم عليها النظرية الكلاسيكية.

وقد رفض " أولين" الفروض التي قامت عليها النظرية وهي اعتبار العمل أساسا لقيمة السلعة وأنه يجب تطبيق الأسعار وأثمان عوامل الإنتاج على أساس نظرية القيمة، فالتفاوت في قيمة السلع لا يرجع إلى التفاوت فيما انفق على السلعة من عمل ولكن فيما انفق من عناصر الإنتاج على السلعة.

بيّن "هيكشر و أولين" أن التجارة الخارجية تقوم نتيجة لا للتفاوت النسبي بين تكاليف الإنتاج وغنما تقوم للتفاوت بين الدول في أسعار عوامل الإنتاج وبالتالي في أسعار السلع المنتجة[1].

وترجع أهمية نظرية وفكرة عوامل الإنتاج في تطبيق نظرية الثمن والتوازن التي تستخدم في نظرية العرض والطلب على نظرية التجارة الخارجية.

يرى "هيكشر و أولين" أن سبب قيام التجارة الخارجية بين الدول يرجع لاختلاف في أسعار السلع المنتجة هذا الاختلاف في أسعار عوامل الإنتاج إنما يرجع إلى ظروف كل دولة من حيث وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج، وينعكس هذا كله في الاختلاف في أثمان السلع المنتجة، وهكذا ستوجد دولا ستخصص في إنتاج سلعة معينة لأنها تتمتع بميزة معينة في إنتاجها وإن هذه الميزة ترجع لاختلاف أسعار عوامل الإنتاج المشتركة في إنتاجها.

تقوم التجارة الخارجية لاختلاف النفقات النسبية ثم يزداد الطلب على منتجات كل دولة وتستفيد من مزايا الحجم الكبير للإنتاج وهكذا يتضافر كل من وفرة عوامل الإنتاج وكذا الحجم الكبير.

1 – دزايري بلقاسم، مرجع سابق، ص235.

- **لغز ليونتياف:**

قام هذا الاقتصادي بتطبيق اختبار للنظرية الحديثة للتجارة الخارجية على صادرات وواردات الولايات المتحدة لمعرفة ما إذ كانت تتفق مع نظرية وفرة عوامل الإنتاج، على أساس أن الولايات المتحدة تتمتع بوفرة في رأس المال وندرة في عنصر العمل، واستخدم ليونتياف في هذا الاختبار أسلوب تحليل المستخدم المتبع وذلك لحساب رأس المال، وكذلك العمل اللازم للإنتاج في عدد من الصناعات الأمريكية، ووصل إلى النتيجة أن التجارة الدولية بين الولايات المتحدة والدول الأخرى إنما تقوم على أساس تخصصها في الصناعات المستخدمة للعمل بكثافة أكبر من رأس المال.

فطبقا لتلك النتيجة فإن الولايات المتحدة لديها وفرة في العمل بالنسبة لرأس المال، لأن العامل الأمريكي يحيط به تجربة وخبرة وتنظيم، فإن عنصر العمل هو المتوفر في الولايات المتحدة بالنسبة لعنصر رأس المال، وإذن فإن على أمريكا أن تصدر سلعا ذات كثافة في عنصر العمل عالية بالنسبة لرأس المال وتستورد سلعا ذات كثافة رأسمالية عالية بالنسبة لعنصر العمل[1].

المطلب الثاني: المنظمات وتحرير التجارة الخارجية.

ساهمت في تحقيق التجارة الخارجية مجموعة من المنظمات نذكر منها مايلي:

الفرع الأول: منظمة الجات وتحرير التجارة الخارجية.

يمكن القول أن منظمة الجات نجحت في تحقيق تحرير التجارة الدولية بشكل كبير وبطريقين:

- **الطريقة الأولى:** وتمثلت في الاتفاقيات المتعددة الأطراف والتي توافق من خلالها معظم الدول على تخفيض جماعي لعقبات وقيود التجارة.
- **الطريقة الثانية:** من خلال الاعتماد على السياسات التجارية تستند إلى قواعد محددة توافق من خلالها كل دولة على بعض القواعد الدولية المحددة عندما تقوم بتنظيم تجارتها الخارجية.

وأهمية الطريقة الأولى تأتي من حقيقة أنه من الصعوبة إمكان كل دولة القيام بتخفيض قيودها التجارية لعدم توفر الحوافز الكافية، من جهة والمعارضة المحلية القوية من قبل المنشآت المحلية النافسة للاستيراد من جهة أخرى،في حين أن التخفيض

1 – خلف كريم، بلحضري إسماعيل ، **التجارة الخارجية وأثرها على التوازنات الاقتصادية**، مذكرة تخرج ليسانس، بشار، 2013، ص16.

الجماعي في ظل منظمات الغات يمكن أن يبرز من كل دولة عضو على أساس الحاجة لفتح الأسواق المحلية مقابل تسهيل الوصول إلى أسواق الدول الأخرى الأعضاء.

كذلك فإن الاقتصاديون يفضلون هذا الأسلوب التعاوني الجماعي للغات لأنه يقوم بقواعد سلوكية محددة، فعندما توافق الدولة على معدلات التعريفة الجمركية المعينة ضمن اتفاقية الغات فإنها تلتزم بعد تغيير هذه المعدلات باستثناء توفر شروط التذبذب العشوائي في السياسة التجارية للدول الأعضاء.

ومن ناحية أخرى فإن وجود عدد كبير جدا من دول الأعضاء في هذه المنظمة وما يترتب عليه من وجود عدد أكبر من الصناعات المتأثرة في هذه الدول يجعل عملية التنسيق والتوفيق بين مصالح الدول الأعضاء أمر في غاية الصعوبة[1].

مما يفسر سبب تحول مفاوضات الغات إلى جولات النقاش المعقدة والطويلة جدا. هذه الصعوبة التنسيقية وما ينجم عنها من تعقيد وتأخير في المفاوضات والمتعددة الأطراف تحت منظمة الغات ساهمت في ظهور اهتمام كبير في سياسات التكامل الاقتصادي الإقليمي.

الفرع الثاني: منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الخارجية.

تختلف منظمة التجارة العالمية عن "الغات" في عدة نواحي مهمة من شأنها أن تضيف المجال أمام العمل من جانب واحد، فالمنظمة ستشرف على تنفيذ القوانين الخاصة بالقضايا التجارية بالطريقة أكثر شمولا، مما كانت تفعله "الغات" وهذه القضايا تتضمن مسائل متعددة ابتداء من الملكية الفكرية والخدمات إلى المنتوجات والاستثمار، وثانيا ستمارس المنظمة صلاحية أقوى في تسوية النزاعات.

إن المنظمة التجارية العالمية مثل "الغات" ستسهل تنفيذ وإدارة اتفاق دولة أورغواي وستوفر برنامجا لمفاوضات تجارية معددة الأطراف وستراجع السياسات التجارية للدول الأعضاء بصفة دورية وستعاون من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتحقيق تناسق أقوى في مجال السياسة الاقتصادية.

وتقوم المنظمة بهمام مختلفة منها:

– تسهل المنظمة على تنفيذ وإدارة أعمال هذه الاتفاقية والاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف وتعمل على دفع أهدافها، كما توفر الإطار اللازم لتنفيذ وإدارة أعمال الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف.

1 – خليف كريم بلحضري إسماعيل، مرجع سابق، ص19-20.

– توفر المنظمة محفلا التفاوض فيما بين أعضائها بشأن علاقاتها التجارية متعددة الأطراف في المسائل التي تناولتها الاتفاقيات الواردة في ملحقات هذه الاتفاقية والمنظمة كذلك أن توفر محفل لمزيد من المفاوضات فيما بين أعضائها بشأن علاقاتها التجارية متعددة الأطراف لتنفيذ نتائج مثل هذه المفاوضات على النحو الذي يقرره المؤتمر الوزاري.

– تشرف المنظمة على سير وثيقة التفاهم المتعلقة بالقواعد والإجراءات التي تنظم تسوية لمنازعات.

– تدير المنظمة آلية مراجعة السياسة التجارية.

المطلب الثالث: واقع التجارة الخارجية.

تلعب التجارة الخارجية في معظم، دول العالم دورا هاما في الإنتاج والدخل القومي والاستهلاك والتكوين الرأسمالي وتوزيع نمط الاستثمارات كما أثبتت الدراسات الحديثة أن معدل نمو الدخل القومي في الدول النامية مرتبط قدرتها على استيراد السلع الرأسمالية والوسيطة غير المتوفرة محليا، أما قدرة تلك الدول على الاستيراد تعتمد بدرجة كبيرة على قدرتها على التصدير الذي يتوقف بدوره على حجم كل من إنتاجها واستهلاكها العام والخاص.

وقد أصبحت التجارة الخارجية في الوقت الحاضر تلعب دورا بارزا في اقتصاديات الدول بل أنها تشكل جوهر ما يعرف بالعلاقات الاقتصادية الدولية التي أصبح تأثيرها يطغى على غيرها من أشكال العلاقات الدولية وهي مرآة عاكسة لأوضاع اقتصاد أي بلد وهياكله الإنتاجية.

الفرع الأول: تطور التبادل التجاري.

في ظل ما قلناه سابقا يجمع الاقتصاديون منذ أكثر من قرنين على وجود علاقات ايجابية قوية بين التبادل الخارجي الحر والنمو الاقتصادي، إذ يؤثر تحرير التجارة الخارجية إيجابا على مستوى العالم للرفاهية الاجتماعية والاقتصادية معا ولتحرير التجارة الخارجية أكثر على مستوى الصادرات والواردات عموما فقد حصلت تطورات حديثة في شكل التبادل الخارجي أهمها:

أولا: تطور التجارة الخارجية: تدل إحصائيات بعض المنظمات الدولية فبعد انخفاض التجارة بنسبة **4%** عالميا عام **2001** عاد النمو إليها عام **2002** وقد نما حجم التجارة الدولية نسبة سنوية تقدر بـ **7%** بين عامي **1995** و**2000** و **3%** و**5%** عام **2003** بسبب الزيادات الكبيرة في الأسعار بما فيها المواد الأولية رغم العجز التجاري للولايات المتحدة الأمريكية الذي يصل إلى حدود **6000** مليار دولار سنويا قيام الشركات الغربية في الإنتاج أكثر في الدول النامية والناشئة

وخصوصا الأسيوية كالصين والهند والسبب في ذلك هو التكلفة المنخفضة والعمالة الجيدة التي تجذب الاستثمارات الأجنبية، أما التجارة الالكترونية فتتطور تدريجيا لتغير معالم التجارة الدولية بحيث يصبح قطاع الاتصالات ركيزة أساسية للتبادل السلعي والخدماتي[1].

ثانيا: قوة منظمة التجارة الدولية: تأسست عام **1995** تزداد بسرعة لتصبح المنظمة الاقتصادية الأكبر في العالم خاصة مع تتابع الدول للانضمام إليها، ما يمكن ملاحظته اليوم هو أنه لا يوجد نموذج وطني ناجح للتجارة الدولية. وليست ثمة وصفة اقتصادية واحدة يمكن تطبيقها وتأمين النجاح التجاري، حيث أن كوريا الجنوبية نجحت تجاريا مع شركات عملاقة، وسنغافورة عرفت نجاحا تجاريا لما تملكه من قطاع عام قوي سطر على الاقتصاد، في حين نجد أن كل من سويسرا والنمسا ولبنان نجحوا تجاريا بفضل قوة القطاع الخاص.

ثالثا: واقع التجارة الخارجية على الدول النامية: اتبعت معظم الدول النامية في الستينات والسبعينات سياسة اقتصادية قريبة إلى الانغلاق الاقتصادي منها إلى الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي وفي عقد الثمانينات وخصوصا في النصف الثاني منه وكذلك في التسعينات قامت كثير من الدول النامية بتبني سياسة الإصلاح الاقتصادي تهدف إلى تفعيل آليات السوق من خلال تحرير قطاع التجارة الخارجية وتحرير القطاع المالي والخصخصة وإصلاح وضع الموازنات العامة.

إذا لوحظ العديد من الدول النامية التي انضمت إلى الغات ومنظمة التجارة العالمية في الازدياد سنة بعد أخرى، وهناك العديد من الدول النامية التي طلبت العضوية منظمة التجارة العالمية.

رابعا: النظام الجديد للتجارة العالمية: يهدف النظام الجديد للتجارة العالمية إلى تحرير التجارة من القيود المفروضة عليها سواء كانت قيود كمية أو غير كمية ومن أهمها عدم التمييز بين الدول في المعاملة، وإن للنظام الجديد للتجارة العالمية فوائد لا يمكن إنكارها وهي:

- زيادة النمو الاقتصادي والدخل الوطني.
- حل النزاعات وقدرة تفاوضية اكبر.
- تعزيز السلام العالمي.
- خفض تكاليف الإنتاج والأسعار.

1 - موسى مطر وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص139.

- فرض الاختيار والجودة.
- زيادة الثقة في الحكومة.

المطلب الرابع: تأثير تحرير التجارة الخارجية على البطالة.

تدخلت كثير من الدول في تجارتها الخارجية قصد حماية الصناعات الوطنية من المنافسة الأجنبية بصورة أساسية، نظرا لما تشع به هذه الصناعات في الدول الأخرى من أسعار منخفضة وجودة أعلى وتطور مستمر، وقد كان التدخل الحكومي في التجارة الخارجية متمثلا في الموانع الجمركية وغير الجمركية الشيء الذي نتج عنه آثار اقتصادية على حماية الصناعات الوطنية، وبالتالي حماية العمالة الوطنية والحفاظ على استقرار معدلات التوظيف، ذلك أن حسم المنافسة في صالح المؤسسات الأجنبية من شأنه أن يؤدي إلى خروج الصناعة المحلية من المنافسة، ومن ثم انخفاض حجم الإنتاج والعمل وزيادة معدلات البطالة.

غير أن النظريات الاقتصادية في التجارة الدولية، وعلى رأسها نظرية ريكاردو في التكاليف النسبية والتي اعتمدت من الفرضيات منها: وجود سلعتين للتبادل، تجانس العمل، ولعل أهمها على الإطلاق فرضية القيمة في العمل، حيث نرى أن قيمة أو سعر السلعة يساوي أو يمكن استنباطه من كمية العمل الذاهب إلى إنتاجها.

وإذا كانت نظرية ادم سميث قد اعتمدت على الميزة المطلقة، فإن ريكاردو يرى إمكانية التبادل في إنتاج وتبادل السلعتين، وبالتالي على البلد الأقل كفاءة أن يتخصص في إنتاج وتصدير السلعة التي تكون نقيضتها المطلقة فيها أقل، وتلك هي السلعة التي يكون للبلد ميزة نسبية بشأنها، ومن جهة أخرى ينبغي أن يستورد البلد السلعة التي تكون نقيضه المطلقة فيها أكبر، وهذا ما يعرف بقانون الميزة النسبية، وإذا كان قانون الميزة النسبية صحيحا فإن تفسير ريكاردو لا يتطابق والاقتصاديات الحديثة، ذلك أن العمل لا يمثل عامل الإنتاج الوحيد، إذ أن تكلفة أو سعر السلعة لا يتحدد بالعمل الذي يدخل في إنتاجها فحسب، فإن تحرير التجارة الخارجية مع العالم الخارجي من شانه فقط إعادة توجيه الموارد الإنتاجية نحو استخدامات أخرى وفقا لهذه الميزة، وبالتالي فغن هيكل العمالة هو الذي سوف يتغير.

تواجه الدول التي لها عملة صعوبات من اجل تصدير منتجاتها لكونها أكثر تكلفة من المنتج الأجنبي (مقيمة بالعملة الأجنبية)، أما السلع المستوردة فتكون اقل تكلفة معبرا عنها بالعملة المحلية، مما يؤدي إلى زيادة الواردات وانخفاض الصادرات، ذلك أن جزءا[1].

1 – دومنيك سالفاتور، ترجمة، محمد رضا العدل، **الاقتصاد الدولي**، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1993، ص10.

من الاختلافات التي عرفتها دول العالم الثالث تعود إلى ارتفاع الطلب الناجم عن التحديد الإداري للأسعار التي لم تعكس لا تكاليف الإنتاج ولا الندرة، كما أن الاقتراب من التكاليف العالمية يعتمد على لقدرة التنافسية للمنتجات المحلية مقارنة بالواردات، ويعمل هذا الاتجاه على زيادة استخدام التكنولوجيا الحديثة، وهو أمر مكلف اقتصاديا.

بالنسبة للدولة النامية، التي يميزها التخلف وضعف آليات التدخل الاقتصادي لتنظيم مختلف الأسواق، لا سيما سوق العمل الذي يتميز بالضعف والاختلال الكبير بين ما هو متوفر من قوة عمل وما هو متاح من قدرة استيعابية لامتصاصها في القطاع المنتج للسلع المحلية، والتي هي شديدة الاعتماد على المدخلات الإنتاجية المستوردة بالعملة الصعبة، ففي حالة تخفيض سعر الصرف فإن ذلك يؤدي في الغالب إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج المحلي، مما يدفع بأسعار منتجاته إلى الزيادة.

إن تحرير التجارة الخارجية يعتمد بالدرجة الأولى على نظام الأسعار، ونقصد بها أسعار الصرف وأسعار الخدمات التي غالبا ما كانت تحدد إداريا، مما يجعل تخصيص الموارد لا يتم وفق قواعد الكفاءة وتعتمد عملية التحرير أيضا على القدرة التنافسية من حيث:

الإمكانيات، التحالفات، الاحتكارات، الإغراق والمنافسة المشروعة، إضافة إلى أن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يتطلب من هذه الدول أن تزيل مختلف أشكال القيود الكمية وتحويلها إلى قيود تعريفية تتجه تدريجيا إلى الانخفاض، وبالتالي فغنه من المفيد قبل تخفيض التعريفة الجمركية العمل على ضمان الاستقرار الكلي وإعادة تفعيل سياسات الاستثمار والأسعار بما يتفق والتوجه نحو التحرير، بالإضافة إلى إجراءات الحماية مثل تطبيق نظام المعايرة أو التقييس، كما أن زيادة حجم الصادرات ومدى تنوعاها سيساهم بدون شك في تحقيق مكاسب مبكرة من التحرير من حيث الإنتاج والعمالة.

المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر كمؤشر للانفتاح الاقتصادي.

يعتبر الاستثمار بشكله العام جزءا لا يتجزأ من اقتصاد أي دولة، لكن ما أصبح يميز هذه العقود الأخيرة أنه لم يعد يقترن بالحدود الإقليمية وأصبحت فلسفة التعامل في حرية المنافسة حيث أن الاستثمار المحلي لم يعد كافيا لتحقيق التنمية والتطور المرغوب فيها، وهذا ما أدى إلى توليد الرغبة لدى العديد من الدول في البحث عن الاستثمارات الأجنبية.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي والاستثمار الأجنبي المباشر.

للاستثمارات الأجنبية عدة تقسيمات تختلف حسب النوع وحسب توظيف رؤوس الأموال، وهناك نوعان الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات الأجنبية غير المباشرة وهذا ما سنتناوله في هذا المطلب.

الفرع الأول: الاستثمار الأجنبي.

هناك عدة تعاريف للاستثمار الأجنبي نذكر منها:

– الاستثمار الأجنبي هو ثالث الوسائل التمويل الأجنبي الذي أصبح من أولويات السير الاقتصادي التي استخدمته الدول النامية كحل لها.

يمكن إعطاء تعريف عام للاستثمار حسب المختصين من كونه:

– توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الربح والمال عموما إلى غير ذلك[1]:

– عملية يتدخل فيها الفرد هدفه خلق أموال والحصول على منفعة عامة دائمة لإشباع رغباته المتعددة[2]:

– كل استثمار يتم خارج مواطنه بحثا عن دولة مضيفة "Hostcountry" سعيا وراء تحقيق حملة من الأهداف الاقتصادية والمالية والسياسية سواء الهدف مؤقت أو الأجل محدد أو الأجل الطويل[3].

– يعرف الاستثمار على أنه التملك الجزئي أو الكلي للطرف الأجنبي للاستثمار، سواء التسويق أو البيع أو الإنتاج أو أي نوع من النشاط الاجتماعي أو الخدماتي[4].

---

1 – طاهر حيدر حردان، **مبادئ الاستثمار الدولي**، التقييم المشاريع، جامعة حلب، سوريا، كلية التجارة، 1996، ص13.

2 – محمد العادل، **مبادئ الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي**، مؤسسة سباب باتنة، 1998، ص03.

3 – فريد النجار، **الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب باتنة، 1998، ص23.

4 – أبو قحف عبد السلام ، **اقتصاديات الأعمال**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1993، ص236.

الفرع الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر.

تتعدد مفاهيم الاستثمار الأجنبي المباشر تبعا لأنواعه والقائمين عليه، حيث يعرف على أنه:

– تعريف منظمة التجارة والتعاون الاقتصادي O.C.D.E :

كل شخص طبيعي، كل مؤسسة عمومية أو خاصة، كل حكومة، كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لهم علاقة فيما بينهم، كل مجموعة من المؤسسات التي تتمتع بالشخصية المعنوية المرتبطة فيما بينها، وهي عبارة عن مستثمر أجنبي إن كانت لديه مؤسسة للاستثمار الأجنبي ويعني أيضا فرع أو شركة فرعية تقوم بعمليات في بلد آخر غير الذي يقيم فيه المستثمر الأجنبي[1].

– تعريف صندوق النقد الدولي FMI:

إن الهدف من الاستثمار الأجنبي المباشر هو حيازة لفوائد دائمة في المؤسسات التي تقوم بنشاطها في الميدان الاقتصادي خارج الميدان المستثمر من أجل أن تكون له القدرة على اتخاذ القرارات الفعلية في تسييرها للمؤسسة[2].

كما عرفه العديد من الاقتصاديين حيث عرفه:

– فرانسيسكوسني "Françoishesnois":

يكون الاستثمار الأجنبي استثمارا مباشرا إذا كان المستثمر الأجنبي يملك 10% فيما أكثر من الأسهم العادية في حقوق التصويت داخل المؤسسة، وهذا المقياس تم اختياره لأن يقدر على أن تلك المساهمة هي استثمار طويل المدى يسمح لمالكه لممارسته تأثير على قرارات تسيير المؤسسة.

– عرفه "هاري جونسون": إن المحرك الأساسي للاستثمار الأجنبي المباشر يمكن من تحويل حجم معين من رأس المال[3].

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وضوابطه.

في هذا المطلب ندرس أشكال الإستثمار الأجنبي وظوابطه.

1 - O.C.D.E : Définition De Référence « Editait Des Investissement, Paris, 1983, p14.

2 – فريد النجار، **الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي**، مرجع سبق ذكره، ص23.

3 – يبالة فريد، "**الشركات متعددة الجنسيات، علاقات**، أثار، مواقف" مذكرة لنيل شهادة الماجستير، عهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995.

الفرع الأول: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على التملك الجزئي أو المطلق للطرف الأجنبي لمشروع الاستثمار سواء كان مشروعا للتسويق أو البيع أو التصنيع والإنتاج أو أي نوع آخر من النشاط الإنتاجي ويعني هذا إمكانية تقسيم الاستثمار الأجنبي إلى:

– **الاستثمار الأجنبي المشترك**: يعرف على انه أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر.

ويكون أحد الأطراف فيها مؤسسة أجنبية تمارس حقا في إدارة المشروع الاستثماري دون السيطرة عليه، إذ يعتبر هذا النوع من الاستثمار من أكثر الأنواع قبولا من طرف الدولة المستقلة وخاصة الدول النامية لأسباب سياسية واجتماعية لعل أهمها هو التخوف من تحكم الطرف الأجنبي في اقتصاديات هذه الدول بالإضافة إلى ذلك فالمشاركة في المشروع الاستثماري لا تشتهر فقط على حصة من رأس المال بل قد يكون مشاركة من خلال إبداء خبرة (تكنولوجية، إدارية...) كما يمكن المشاركة بكل حصة رأس المال في حين يقدم الطرف الآخر الكفاءة التكنولوجية.

– **الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي**: يتمثل هذا النوع في قيام الشركات المتعددة الجنسيات بإنشاء فروع لها لإنتاج أو تسويق أو أي نوع من أنواع النشاط الإنتاجي بالبلد المضيف، وكما سبق ذكره فالكثير من الدول النامية ترفض هذا النوع من الاستثمار مفضلة الاستثمار المشترك لكن رغم هذا هناك بعض الدول النامية في شرق آسيا (كوريا الجنوبية، سنغافورة، تايوان) وأمريكا اللاتينية (البرازيل، كندا) وإفريقيا كذلك.

– مشروعات أو عمليات التجميع: هذه المشروعات قد تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا وفي معظم الأحيان خاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة لتصميم الداخلي للمصنع وتدفق العمليات وطرق التخزين والتجهيزات ورأس المال في مقابل عائد[1]:

– **الترخيص**: هي عبارة عن عقود بموجبها تقدم شركة أجنبية بالتصريح إلى شركة محلية من القطاع العام أو الخاص باستخدام تكنولوجيا تشكل براءة الاختراع أو حقوق ملكية صناعية أو خبرة فنية أو مزيج من هذه الأشكال لمدة زمنية محدودة كما يمكن أن تأخذ شكل الاستفادة من الأبحاث لتحسين تكنولوجيا مساعدة تقنية، تكوين عمال حيث يكون هذا التصريح مقابل عائد مادي (مبلغ إجمالي جزائي، نسبة من المبيعات، استثمارات قسم الإنتاج).

1 – أبو قحف عبد السلام، **الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1989، ص12.

– **الإعفاء:** هو عقد بمقتضاه تستفيد شركة محلية من الحق في استخدام علامة ضع أو خبرة نسبية تمنحه لها شركة أجنبية، حيث تتحصل على حق التمثيل المحلي في منطقة جغرافية معينة والتصريح بالحصول على مساعدة تقنية وإدارية بالإضافة إلى خدمات الإشهار وبالمقابل تمنح للشركة.

الفرع الثاني: الضوابط.

إن تحقيق أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر يعتمد على وضع ضوابط للاستثمارات الأجنبية، ولعل أهم هذه الضوابط:

– **وجود خطة مفصلة واضحة المعالم:** بحيث تستفيد من جميع القطاعات الاقتصادية، مع تحديد حجم الاستثمارات الأجنبية المطلوبة لكل منها، بما يخدم عملية التنمية الاقتصادية وتحقق أهدافها التفصيلية.

– **ضرورة تقسيم لمشاريع الاستثمارية:** بحيث يتم تقدير حجم الإسهامات التي توفرها الاستثمارات الأجنبية من الناحيتين الاقتصادية والفنية للحكم على مدى إسهامها في تحقيق الأهداف العامة للاقتصاد الوطني.

– **مراقبة نشاط الشركات الأجنبية:** بحيث يجب أن تكون مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر تحت نظر ورقابة الدولة وخاضعة لقوانينها كغيرها من المشاريع الوطنية.

– **الاستفادة قدر الإمكان من مشاريع الاستثمار الأجنبي:** وذلك من خلال اتخاذها كمراكز لتدريب الإطارات المالية المحلية على التكنولوجيا العالمية المتقدمة، وإشراك رأس المال الوطني مع رأس المال الأجنبي لاكتساب الخبرات والمعارف التي تأتي بها المستثمرون الأجانب[1].

المطلب الثالث: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر.

للإستثمار الجنبي المباشر مزايا وعيوب متعددة وسنحاول تلخيصها في هذا المطلب

الفرع الأول: المزايا.

بالنسبة للمزايا نذكر مايلي:

1 – لوصيف لخضر وآخرون،**الإستثمار الأجنبي المباشر**،مذكرة ليسانس،قسم العلوم التجارية،كلية العلوم الإقتصادية و التسيير و العلوم التجارية،جامعة بوضياف،مسيلة، ص46.

أولا: من وجهة الدول المضيفة.

إن مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- يتيح نقل التكنولوجيا التي لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال الاستثمارات المالية أو المتاجرة في السلع والخدمات.
- يسمح بإعطاء فرصة للدول المستضيفة من تدريب الموظفين مع تشغيل مشروعات الأعمال الجديدة مما يساهم في تنمية رأس المال البشري في هذه الدول.
- يحفز المنافسة في السوق المحلية لمستلزمات الإنتاج.
- تساهم الأرباح التي يحققها الاستثمار الأجنبي المباشر في إيرادات ضرائب الشكات في البلد المضيف.
- عندما يزيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الإنتاجية ولا يحصل على هذه الزيادة بالكامل فلا بد أن تكون هناك إضافة إلى بعض الدخول الأخرى ومن ثم بروز المنافع المباشرة في شكل ارتفاع الدخول الحقيقية.
- قد يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى انخفاض الأسعار وبالتالي استفادة المستهلكين من منتجات جديدة وذات نوعية أجود.

ثانيا: من وجهة نظر الشركات المستثمرة.

– اعتبار الاستثمار الأجنبي أهم مصدر لتحويل المواد الخام إلى الشركة الأم.

- إمكانية الاستفادة من القروض المحلية في توسيع النشاط.
- انخفاض تكلفة عوامل الإنتاج المتوقعة يعظم حجم الأرباح العائدة من المشروع الاستثماري.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي من الوسائل للتغلب على القيود الجمركية المفروضة بالدول المضيفة[1].

الفرع الثاني: العيوب.

تنتج هذه الآثار من التركيبة أو توجه الاستثمار الأجنبي من حيث النشاط، وكذلك المنافسة البيئية، فيمكن تصنيف الآثار على النحو الأتي:

1 – أبو قحف عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص33-34.

أولا: من وجهة نظر البلدان المضيفة.

– يتيح السيطرة على منشئات الدولة المضيفة، أي أن آلية لإدارة المؤسسة وتنظيمها كما أن تحويل السلطة قد يتم في ظروف في غير صالحها.

– تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود للدول النامية بصورة حرة قد تختلق آثارا كبيرة على تركيبة الاقتصاد وتوجهاته القطاعية.

– يمنح للمستثمرين الأجانب معلومات داخلية حاسمة عن إنتاجية المؤسسات الموجودة تحت سيطرتهم وبالتالي يمكنهم من إبقاء أو الاحتفاظ بالمؤسسات الإنتاجية العالمية وبيع المؤسسات المنخفضة الإنتاجية إلى المدخرين الذين لا تتوفر لهم المعلومات وهذا النوع من العمليات يؤدي إلى زيادة الاستثمار من قبل المستثمرين الأجانب المباشرين.

– الاقتراض المفرط يحد من منافع الاستثمار الأجنبي المباشر التي تنقص بمقدار القروض المحلية التي تحصل عليها المؤسسة المملوكة للأجانب.

–التبعية الاقتصادية المتزايدة للعالم الخارجي وخضوع الاقتصاديات النامية لسيطرة اقتصاد آخر أو منطقة معينة من خلال الشركات العالمية بحيث يكون هذا الاقتصاد خاضعا في سيره للتغيرات التي تحدث في الاقتصاد المسيطر له، أو القرارات التي تصدر عنه، أو احتكار سلطة توجيه الاقتصاد التابع لتحقيق أغراضه.

– إن سيطرة رأس المال الأجنبي لا يؤثر فقط على معدلات الإنتاج في البلدان النامية، بل تؤثر أيضا على التركيب الطبقي لهذه البلدان، حيث تظهر فئة من البرجوازيين ترتبط مصالحهم بشكل وثيق بمصالح رأس المال الأجنبي وبالتالي ظهور اتجاهات قوية للتواطؤ معه وخيانة المصالح الوطنية.

– ظهور عادات وتقاليد منافية للدول المضيفة خاصة ما يتم في الدول الإسلامية من أكل الحيوانات من غير ذبح، وكذا الخمور، وحتى تبديل أوقات العطل الرسمية[1].

ثانيا: من وجهة نظر الشركات الأجنبية.

– قيمة المشروع وحجمه واحتياجه إلى رأس مال كبير.

– قد يسعى الطرف الوطني بعد فترة زمنية إلى اقتصاد الطرف الأجنبي من المشروع مما يؤدي إلى ارتفاع درجة الخطر غير التجاري وهذا يتنافى مع أهداف المستثمر الأجنبي في البقاء والنمو والاستقرار في السوق.

1 – توماس سنتس، ترجمة فاتح عبد العالي، **الاقتصاد السياسي والتخلف**، دار الفرابي، بيروت، لبنان، 1978، ص80.

– تأثير انخفاض قدرات المستثمر الوطني المالية والفنية سلبا على فعالية مشروع الاستثمار في تحقيق الأهداف الطويلة والقصيرة الأجل.

المطلب الرابع: الدوافع الإستراتيجية للاستثمار الأجنبي المباشر وأهدافه.

للإستثمار الأجنبي المباشر دوافع وأهداف متعددة سنطرحها من خلال هذا المطلب

الفرع الأول: الدوافع الإستراتيجية للاستثمار الأجنبي المباشر.

تشير المساحات الاقتصادية ودراسة حالات عديدة للشركات متعددة الجنسيات إلى أن الدوافع الرئيسية لها للقيام بالاستثمار الأجنبي المباشر تعتمد على أربعة أنواع من الاعتبارات الإستراتيجية وهي:

– البحث عن سوق جديد: إن هذه الشركات تطلب وتفتش عن السوق الجديد فهي إذن تنتج في أسواق أجنبية إما لمواجهة الطلب المحلي أو التصدير إلى أسواق غير السوق المحلية كما هي في صناعة السيارات الأمريكية مثلا فهي تنتج في أوروبا للاستهلاك المحلي كباعث لها في طلب التفتيش عن السوق الخارجية

– الرغبة في الحصول على المواد الخام: إذ أنها تستخرج المواد الأولية أينما وجدتها إما لغرض التصدير أو للقيام بعمليات أخرى عليها وبيعها في البلد أو الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي، وهذا ينطبق على مؤسسات الشركات الكبيرة في ميدان إنتاج النفط، بكل عملياته من الاستخراج والتكرير، والتسويق والتعديل، أو المزارع ومنتجات الغابات التي تستخدم كل هذه الأنواع من المنتجات في صناعات تقع ضمن نطاق استخدامات المواد الأولية، والمنتجات الأولية.

– طلب الكفاية في الإنتاج من خلال استخدام عولمة بكل كفاءة: حيث ينتجون في دول يتوفر فيها واحد أو أكثر من عوامل الإنتاج بأسعار رخيصة قياسا للإنتاجية، كإنتاج يستخدم العمل الكثيف في مجال المعدات الالكترونية (تايوان والمكسيك) كأمثلة تتوفر فيها تلك الظروف أمام الاستثمار الأجنبي المباشر.

– التحري عن المعلومات بما في ذلك كامل الاستخبار الاقتصادي وما يرتبط كحلقة متكاملة: لطالبي المعلومات والخبرة والمعرفة حيث استهدف الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول الأجنبية الحصول على الفرص التقنية أو الخبرة الإدارية[1].

1 – غازي عبد الرزاق النقاش، **التمويل الدولي للعمليات الدولية**، وائل للنشر والتوزيع، 2001، عمان، ص62.

الفرع الثاني: أهدافه.

لا شك أن أي دولة من دول العالم تسعى من خلال جذبها واستقطابها للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تحقيق أهداف تناسب مع سياستها الإستراتيجية في هذا الميدان، إلا أن هناك أهدافا تتناسب وتتلاءم مع سياسة الدول التي تكون مشتركة لدى العديد منها في ميدان الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة الدول النامية:

– **دعم ميزان المدفوعات**: من خلال زيادة الصادرات والحد من الواردات.

– **زيادة معدلات الاستثمار**: عن طريق زيادة مستوى الإنتاج واستغلال الإمكانيات المتاحة على أحسن وجه.

– **زيادة معدلات العمالة**: عن طريق تشغيل وتوظيف الشباب العاطل عن العمل في المشاريع الاستثمارية الأجنبية.

– **اكتساب عنصر المعرفة الفنية والأفكار الجديدة**: ويتحقق ذلك عن طريق الاحتكاك بالخبراء الأجانب الذين يعملون في الاستثمارات الأجنبية من معارفهم وخبراتهم العلمية[1].

1– لوصيف لخضر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص45.

خلاصة:

من خلال ما رأينا في هذا الفصل توضح لنا مفهوم الانفتاح الاقتصادي وذلك حسب خيارات الانفتاح على العالم الخارجي التي أدرجناها والمتمثلة في تحرير التجارة الخارجية حيث أولينا اهتماما خاصة بالنظريات الكلاسيكية الحديثة والتكنولوجية التي قدمت تشخيصا لظاهرة الانفتاح وبالإضافة إلى دور المنظمات في تحرير التجارة الخارجية وواقع التبادل الخارجي وكان للاستثمار الأجنبي المباشر دور هام ذلك ما جعل الدول النامية تضع حوافز لجذبه نحوها ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.

وخلاصة القول إن حقيقة الإنفتاح الإقتصادي في تلك الخيارات فهو فتح الباب لتحرير الطاقة الإنتاجية من كل المعوقات وتحرير القطاع الخاص من كل المخاوف أو العقبات وفتح الباب للإستثمارات الأجنبية بكل الضمانات وتخفيف القيود.

الفصل الثالث:

مجهودات الدولة في معالجة البطالة

حالة الجزائر 2014/2001

تمهيد:

مواجهة أزمة البطالة تعد من بين أهم التحديات التي يجب رفعها في الظروف الراهن وفي المستقبل، هذه الظاهرة التي تمس عددا معتبرا من فئات الشعب الجزائري بمختلف شرائحه، فالبطالة في الجزائر تعد السبب الأول لتفشي ظاهرة الفقر وما ينجر عنها من آفات اجتماعية خطيرة تهدد أمن المجتمع؛ فقد أكدت دراسة مشتركة بين الديوان الوطني للإحصاء والبنك العالمي بأن مسألة الفقر في الجزائر ترتبط أولا بالقدرة على الحصول على منصب عمل قبل التركيز على تدهور القدرة الشرائية، تهدف هذه الورقة البحثية إلى الإحاطة قدر الممكن بمختلف جوانب السياسة العامة للتشغيل ومحاربة البطالة، ثم تقديم بعض الاقتراحات المناسبة قصد مواجهة هذه الظاهرة والحد من آثارها السلبية.

عرفت الجزائر منذ الاستقلال محطات كثيرة على طريق التنمية، تمثلت في برامج و مخططات عملاقة، أنفقت فيها الدولة إمكانات و مبالغ ضخمة. كان آخرها برامج الإنعاش الاقتصادي من سنة 2001 إلى غاية سنة 2014، الذي خصصت لها الدولة 432 مليار دولار، كانت تصبو من خلاله إلى تدارك التأخر في التنمية في كل مجالاتها و قطاعاتها، والوصول إلى معدلات مرتفعة في النمو و التشغيل.

من خلال هذا الفصل ندرس المباحث التالية :

المبحث الأول : البطالة و سياسة التشغيل في الجزائر .

المبحث الثاني : إستراتجية التشغيل في الجزائر و دورها في معالجة البطالة.

المبحث الثالث :أثر برامج الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر للحد من البطالة.

المبحث الأول: البطالة و التشغيل في الجزائر

لم يأتي كتاب النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود الذي ألفه كينز سنة 1936 لعلاج مختلف الظواهر الاقتصادية وإنما لدراسة مشكلة التشغيل، التي اعتبرها كينز من أهم تحديات التي تواجهها اقتصاديات الدول في تلك الفترة. فظاهرة البطالة وإن تعددت أسبابها وأشكالها تبقى الشغل الشاغل في معظم الدول وبخاصة المتخلفة منها، وعليه سيتناول في هذا المبحث العناصر التالية :

- مفهوم البطالة وأسبابها؛
- أشكال البطالة في الجزائر؛
- الأبعاد الرئيسية لسياسة التشغيل في الجزائر.
- عوامل تفعيل و نجاح سياسات التشغيل.

المطلب الأول: مفهوم وأسباب البطالة في الجزائر

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى دراسة البطالة في الجزائر و مختلف أسبابها.

الفرع الأول:مفهوم البطالة في الجزائر

يمكن تعريف البطالة على أنها " عدم امتهان أي مهنة". و في حقيقة الأمر أن هذا التعريف غير واضح و غير كامل، إذ لا بد من إعطاء هذه الظاهرة حجمها الاقتصادي والاجتماعي.

ويعتمد في تعريف البطالة لدى غالبية الدول على التعريف المتبنى من طرف المكتب العالمي للشغل **BUREAU (INTERNATIONAL DU TRAVAIL**، وحسب هذه المنظمة فإنه يعتبر بطال كل شخص يتجاوز سنه 15سنة وتنطبق عليه المواصفات الآتية:

- " ليس لديه عمل" أي لا يقوم بأي نشاط ولو جزئي يمكنه من الحصول على أجر أو بدون أجر خلال فترة مرجعية تقدر بأسبوع.
- "ليس لديه أي ارتباط يعيقه عن العمل" أي أن يكون حرا، بحيث يمكنه أن يستغل أي فرصة تتاح له في إطار الحصول على عمل، خلال فترة مرجعية تقدر بأسبوعين .
- " يوجد في إطار البحث عن العمل" أي يسعى للحصول على العمل من خلال تصفح الإعلانات التي تشير إلى وجود مناصب شغل شاغرة، استعمال الوساطات، أخذ وعود من طرف هيئات عمومية أو خاصة بالتوظيف خلال الفترة المقبلة على أن يكون باشر في عملية البحث على الأقل منذ شهر المتعلق بالفترة

المرجعية، كما أن نسبة البطالة هي عبارة عن حاصل قسمة إجمالي عدد البطالين التي تتوفر فيهم المواصفات السابقة الذكر على إجمالي عدد العاملين في المجتمع قيد الدراسة.

من خلال التعريف السابق يلاحظ أن مفهوم البطالة يتعلق بعامل الزمن إذ بطال اليوم يمكن أن يصبح عاملا في صباح الغد في حال ما كان في إطار البحث عن العمل وحر من أي التزامات لا تسمح له بمباشرة العمل

كما أن تحديد العدد الفعلي للعاطلين عن العمل وللعاملين من أجل تحديد نسبة البطالة يواجه عدة عقبات تتعلق بقضية الزمن، فمن الصعب تحديد الفترة المرجعية للقيام بالإحصاءات حيث تختلف هذه الأخيرة في تحديدها من بلد لآخر، كما أن إشكالية الأشخاص العاملين وغير المصرح بهم من شأنه تضليل النتائج وبالتالي تضليل التحليلات والتدابير التي ستأخذ على إثرها. وعليه فإن القياس في هذا الشأن يبقى موضوعيا إذن فهو سهل التأثير بواسطة مختلف السياسات التي ليس من شأنها عدم تحسين الوضعية الحقيقة في سوق العمل[1].

وفي الجزائر فإن الأجهزة العمومية المكلفة بتسجيل عارضي العمل، غير قادرة على تقدير البطال بمفهوم المكتب الدولي للعمل وخاصة الشرط المتعلق بالفعلية والجدية في البحث عن عمل عند كل شخص يريد الحصول على التعويضات التي تقدمها الدولة للبطالين الجدد أو المسرحين من العمل، فقد يستفيد من التعويض أشخاص هم في الأصل من الشريحة غير الناشطة أو من يعمل في السوق الموازي، مما يجعل عدد البطالين يزيد عن معدله الفعلي[2].

الفرع الثاني:أسباب البطالة في الجزائر

تتعدد الأسباب التي تؤدي إلى ظهور نقص التشغيل في اليد العاملة، فتعدد أبعاد تفشي البطالة له الأثر الكبير في ذلك. وتكمن الأسباب الهيكلية للبطالة في الجزائر في عنصرين أساسين هما:

- العوامل الخارجة عن سيطرة الحكومة؛
- العوامل التي تدخل في نطاق سيطرة الحكومة بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

أولا: العوامل الخارجة عن سيطرة الحكومة

من أهم العوامل الخارجة عن نطاق سيطرة الحكومة ولها الأثر الواضح على زيادة نسب البطالة في الجزائر ما يلي:

1 - Davi Begg et autre, Macroéconomie, 2eme edition, Dunod, Paris 1999, pp : 213-214.

2 -كمال بوصاف، **حدود البطالة الظرفية والبطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الإنتقائية**، مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر ،2006، ص 202..

– اعتماد الاقتصاد الجزائري على المحروقات كمصدر أولي لتمويل إيرادات الدولة، ما أدى إلى ارتباط إيراداتها من العملة الصعبة بشكل كبير بعائدات هذة الصادرات التي تتميز بعدم استقرارية أسعارها ما من شأنه يؤدي إلى :

- انكماش اقتصادي (خاصة في النصف الثاني من الثمانينات)
- انخفاض النمو الاقتصادي
- ظهور آثار انكماشية
- انخفاض مستويات الدخل والعمالة.
- النمو الديمغرافي خاصة وأن الزيادة السكانية في الجزائر لا تتناسب والزيادة في عدد الوظائف المطروحة في سوق العمل.
- نقص مصادر التمويل لإنعاش وتمويل المشاريع الاقتصادية، وهذا راجع لضعف أداء الجهاز الإنتاجي وضالة الادخار لمختلف الأعوان الاقتصاديين بسبب انخفاض القدرة الشرائية للعائلات.
- أزمة المدفوعات الخارجية التي عرفتها الجزائر والتي تأزمت بعد سنة 1986 ما أدى إلى زيادة الضغوط التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية وما صحبها من تسريح جزئي وجماعي للعمال نتيجة لهيكلة الاقتصاد الوطني.

ثانيا: العوامل الداخلة في نطاق سيطرة الحكومة

تتعلق مجمل هذه العوامل بالاختلالات الهيكلية للوحدات الاقتصادية، التوزيع السكاني وكذا ما تعلق بدرجة تأهيل اليد العاملة، وعليه، فيمكن حصر هذه العوامل في ما يلي:

- عدم التوافق بين مخرجات التكوين واحتياجات التشغيل، سواء كان هذا التكوين جامعيا أو مهنيا نظرا لضعف الوساطة في سوق العمل ووجود اختلالات بالنسبة لتقريب العرض من الطلب في مجال التشغيل.
- نقص في اليد العاملة المؤهلة وضعف تطورها في الحرف، إذ بالرغم من توفر مناصب شغل ذات امتيازات عالية خاصة بالمؤسسات الأجنبية الناشطة في الجزائر إلا أنها تجد صعوبات في إيجاد أشخاص يتوفرون على الكفاءات المطلوبة.
- انعدام المرونة في المحيط الإداري والمالي الذي يشكل عائقا أمام الاستثمار، إذ يواجه الشباب البطال صعوبات جمة في الحصول على قروض بنكية أو مساعدات مالية من طرف الدولة ما أدى بالشباب إلى ترجيح النشاط التجاري الذي لا ينشئ مناصب شغل كثيرة على حساب الاستثمار المولد لمناصب الشغل والذي من شأنه دفع عجلة التنمية.

- العامل الاجتماعي الثقافي الذي يدفع إلى تفضيل العمل المأجور مما أدى إلى إضعاف روح المبادرة المقاولاتية، لاسيما لدى الشباب.ما يؤدي إلى ظهور ما يعرف بالبطالة الفكرية.
- العامل الجغرافي فضعف الحركية الجغرافية والمهنية لليد العاملة نتج عنها عدم تلبية بعض عروض العمل، لاسيما في المناطق المحرومة في الجنوب والهضاب العليا.
- الاختلالات الهيكلية والتي يمكن تصنيفها إلى ما يلي: نقص إنتاجية القطاع الصناعي والزراعي، انخفاض دعم الاستثمارات الإنتاجية، عدم وجود تكامل بين التكوين والتشغيل.

ولعل من أهم أسباب البطالة حاليا في الجزائر هو ميل سياسة التشغيل التي تميل إلى الصيغة التعاقدية مما يعني انخفاض مناصب العمل الدائمة، كما أن تباطؤ نمو المشاريع الاقتصادية ضاعف من تكاليف انجازها ما أدى إلى إفلاس المؤسسات الاقتصادية القائمة بها وبالتالي تصريحها للعمال بشكل جزئي أو كلي[1].

المطلب الثاني: أشكال البطالة في الجزائر

لا تختلف أشكال البطالة في الجزائر عن غيرها من أشكال البطالة المتواجدة عند مختلف الدول والمتمثلة في:

بطالة ظرفية (دورية): تتعلق بانخفاض النشاط الاقتصادي في فترة ما، بحيث يتم معالجتها بتعافي الاقتصاد، وهي تتعلق خاصة بالأزمات حال الجزائر في إطار الإصلاحات الاقتصادية والانتقال إلى الاقتصاد المفتوح.

بطالة هيكلية (تقنية): تتعلق بتغير المسار التقني للإنتاج كما تعرف على أنها التعطل في القوة العاملة نتيجة تغير الهيكل الاقتصادي أو بمعنى أدق تغير الهيكل الإنتاجي كالتغير في هيكل الطلب على المنتجات أو تغير تقنيات الإنتاج بسبب استعمال تكنولوجيا جديدة.

بطالة موسمية: تتعلق ببعض النشاطات التي تتميز بارتباطها بتغيرات زمنية معينة، مثل القطاع الزراعي.

بطالة إرادية: يظهر هذا الشكل من البطالة عندما تكون مناصب الشغل متوفرة في حين أن الأفراد لا يريدون العمل، وهذا النوع موجود في المجتمع الجزائري وبخاصة لدى الشباب ذوو العائلات الغنية لأن العمل بالنسبة إليهم يتعلق بالمال فقط وهم لديهم ما يكفل لهم ذلك.

1 – ناصر دادي عدون، عبد الرحمن العايب، مرجع سابق، ص 26.

بطالة غير إرادية: تنتج عند تسريح العمال رغم رغبتهم في العمل ومقدرتهم عليه وقبولهم له عند مستوى الأجر السائد، كما حدث في الجزائر في سنوات التسعينيات أين اضطرت بعض المؤسسات العمومية إلى تسريح جزئي ثم كلي لمعظم عمالها، ما أحدث اختلالات واضحة على مستوى السياسة الاقتصادية. وكذا الوافدين الجدد إلى سوق العمل بحثا عن العمل ولو يحصلوا عليه بعد.

بطالة غير منسقة: ناتجة عن عدم توافق متطلبات عارضي العمل ومؤهلات طالبي العمل، وهذا راجع لنقص الكفاءات فقد تجد العديد من خريجي الجامعات الجزائرية في جمع التخصصات، لكن بعد الرصيد المتحصل عليه من الجامعة عن الواقع العملي يصعب من إمكانية إدماج هؤلاء الشباب في التخصصات والمراكز التي تناسبهم[1].

المطلب الثالث: الأبعاد الرئيسية لسياسة التشغيل في الجزائر

لقد كانت سياسة التشغيل دوما جزءا من سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، على اعتبار أنه لا يمكن الاهتمام بالجوانب المادية دون الجوانب البشرية، بحكم أن الهدف من التنمية النهائية هو توفير القدر الكافي من سبل العيش الكريم للمواطن، وهو يتأتى إلا بتوفير فرص لكل القادرين على العمل، والباحثين عنه ووضع البرامج الناجعة للتكفل بالقادرين إلى سوق العمل من الجامعات ومعاهد التكوين المختلفة.

وإذا كان من الصعب في هذه العجالة استعراض مختلف الأبعاد والأهداف الرئيسية لسياسات التشغيل والعمل على الحد من البطالة، التي تم انتهاجها خلال الفترات السابقة، والتي كانت تحكمها عوامل ومظروف من المؤكد أهنا تختلف عن الجوانب، منها ما هو اجتماعي، ومنها ما هو اقتصادي، وما يتعلق بالجانب التنظيمي والهيكلي، وما إلى ذلك من الجوانب الأخرى.

فبالنسبة للبعد الاجتماعي، فيركز على ضرورة القضاء على مختلف الآفات الاجتماعية الناتجة عن آفة البطالة لاسيما بالنسبة للشباب عامة، وذوي المؤهلات الجامعية والمتوسطة خاصة، والعمل على توفير الظروف المناسبة لإدماج هؤلاء الشباب في المجتمع، وإبعادهم عن كل ما يجعلهم عرضة لليأس والتهميش والإقصاء، وما يترتب على ذلك من أفكار وتصرفات أقل ما يقال عنها تضر بهؤلاء الشباب أولا، وبالبلاد ثانيا، ونقصد بها اللجوء إلى الهجرة السرية نحو الضفة الأخرى من المتوسط، وما يترتب من مخاطر الموت في البحر، والإدمان على المخدرات وما ينتج عنه من مظاهر

1 - Emmanuel combe, Hécis d'économie, 8ème édition, collection major, Paris, 2004. P 184.

إجرامية متعدد الأوجه، بما فيه الجرائم الإرهابية، والانتحار، والتمرد على قيم وتقاليد وقوانين البلاد، وما إلى ذلك من الانعكاسات السلبية المتعددة المظاهر التي تفرزها ظاهرة البطالة.

بينما يرتكز البعد الاقتصادي على ضرورة استثمار القدرات البشرية لاسيما المؤهلة منها في خلق الثروة الإقتصادية عن طريق توظيفها في مختلف المجالات وقطاعات النشاط بما يسمح بإحداث التنمية الإقتصادية والإجتماعية للبلاد، وتطوير أنماط الإنتاج، وتحسين النوعية والمردودية ومنافسة المنتوج الأجنبي، وربح المعركة التكنولوجية السريعة التطور.

بينما ترمي الأبعاد التنظيمية والهيكلية لسياسة التشغيل إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن إستخلاصها من وثيقة المخطط الوطني لترقية التشغيل ومحاربة البطالة المعتمد من قبل الحكومة في شهر أفريل 2008، والتي ترمي إلى تحقيق مجموعة من ألأهداف المتعددة الأبعاد، يمكن إيجاز أهمها فيما يلي[1]:

- الوصول إلى تنظيم أحسن لسوق العمل وبالتالي رفع مستوى عروض العمل، تحسين المؤهلات المهنية بغرض إيجاد التوازن بين العرض والطلب في مجال التشغيل.
- تكييف الطلب على التشغيل وبالتالي المؤهلات مع حاجيات سوق العمل، للوصول تدريجيا على توافق بين مخرجات التكوين وسوق التشغيل.
- العمل على تصحيح الإختلالات الواقفة في سوق العمل، وتوفير الشروط المناسبة للتقريب بين حجم عرض العمل وحجم الطلب عليه، بغرض إيجاد التوازن بين العرض والطلب في مجال التشغيل.
- دعم الإستثمارات في القطاع الإقتصادي لخلق مناصب شغل دائمة.
- ترقية التكوين المؤهل، لاسيما في موقع العمل وفي الوسط المهني، لتسيير الإدماج في عالم الشغل.
- ترقية سياسة تحفيزية بإتجاه المؤسسات تشجع على خلق مناصب الشغل.
- محاربة البطالة عن طريق المقاربة الإقتصادية، والعمل على تخفيضها إلى أدنى مستوى ممكن.
- تنمية روح المقاولة لاسيما لدى الشباب.
- ترقية اليد العاملة المؤهلة على المديين القصير والمتوسط، وتكييف فروع وتخصصات التكوين حسب حاجيات سوق العمل، ودعم التنسيق بين المتدخلين على مستوى العمل.
- دعم الإستثمار الخلاق لفرص ومناصب العمل ، ودعم ترقية تشغيل الشباب وتحسين نسبة التوظيف الدائم.

1- عن وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي- الجزائر، 2008،تاريخ الإطلاع 2015/03/21،

- مراعاة الطلب الإضافي للتشغيل، وعصرنة آليات المتابعة والمراقبة والتقييم، وإنشاء هيئات قطاعية لتنسيق جهود مختلف المتدخلين في مجال التشغيل.
- العمل على التحكم في مختلف العناصر الأساسية التي تتحك في تسيير سوق العمل ومعرفته أحسن عن طريق نظام العمل والإحصائيات وبنوك المعطيات ومختلف الأدوات الضرورية لإدخال التصحيحات والتعديلات اللازمة على مخطط العمل.

يتضح مما سبق أن سياسة التشغيل في الجزائر في السنوات الأخيرة، أصبحت تقوم على مجموعة من البعاد المتعددة الجوانب، ترمي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الإجتماعية والإقتصادية، والتنظيمية والهيكلية، الأمر الذي يجعلها تعتمد في تحقيق هذه الأهداف على مجموعة من الآليات القانونية والتنظيمية، والبرامج والمخططات العملية[1].

المطلب الرابع: عوامل تفعيل ونجاح سياسات التشغيل

من بين العوامل التي تساعد على نجاح ورفع فاعلية السياسية العامة في مجال التشغيل، مجموعة من العوامل يمكن تلخيصها فيما يلي:

الفرع الأول: السياسات العامة للتشغيل: يتحكم في نجاح هذه السياسات عدة اعتبارات وعوامل يمكن أن نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- ضرورة بناء هذه السياسة على دراسات ومعطيات حقيقية بمشاركة الهيئات والمؤسسات المعنية بعالم الشغل، في مختلف المستويات والمؤسسات المعنية بذلك من بعد أو من قريب، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار أراء واقتراحات هذه الهيئات والمؤسسات قدر الإمكان. والابتعاد قدر الإمكان عن القرارات العشوائية التي لا تقوم على مثل هذه الدراسات؛
- الاستمرارية في تطبيق السياسات المرسومة، وعدم تغييرها من أجل التغيير، قبل تقييم مدى نجاعتها من عدمه؛
- العمل على تكييف وتعديل محاور وعناصر هذه السياسة بما يتلاءم والمستجدات التي تفرضها المتغيرات الداخلية والخارجية، والعراقيل الميدانية، وذلك بجعلها أكثر مرونة وقابلية للتكيف مع المستجدات والمتغيرات التي يقتضيها

1- عن وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي،نفس المرجع.

الواقع العملي، حيث أنه كثيراً ما تتميز القرارات المتخذة على مستوى الإدارات المركزية بطابع الأوامر التي لا تؤخذ بعين الاعتبار عند اتخاذها العراقيل الميدانية.

الفرع الثاني:بالنسبة لأنماط التشغيل: يجب أن تتميز هذه الأنماط والأشكال بطابع الديمومة والاستمرارية، والابتعاد قد الإمكان عن أنماط التشغيل الهشة التي لا تعالج مشكل البطالة بصفة نهائية، بقدر ما تكون مجرد مسكنات مؤقتة لا تلبث أن تفقد مفعولها مع الوقت، الأمر الذي يطرح مشاكل البطالة من جديد.

كما يجب السهر على تطبيق التدابير القانونية والتنظيمية المتعلقة بتنفيذ سياسات التشغيل من خلال هذه الأنماط بالشكل الذي يجعلها قادرة على تحقيق الأهداف المرسومة لها، ووضع الآليات العملية لتقييم مدى تقدم تطبيق هذه التدابير، وتقييم المعوقات والإشكالات التي واجهت تطبيقها، بهدف تصحيح مسارها وكيفياتها بشكل مستمر.

الفرع الثالث: بالنسبة للمشاريع والبرامج الهادفة لخلق مناصب العمل: إن دور هذه المشاريع في خلق فرص العمل للفئات الباحثة عنه يتوقف بالدرجة الأولى على:

– تشجيع الدولة والسلطات العمومية المركزية منها والمحلية لإنشاء هذه المؤسسات، وذلك بوضع قوانين تضمن تسهيل الإجراءات، وإزالة العقبات الإدارية، وتسهيل حصولها على الأراضي والمحلات المناسبة لها، ومدها بالإرشاد والاستشارة التكنولوجية، وتمكينها من الإعلام الاقتصادي المطلوب، وفتح السواق الوطنية أمام منتجاتها، ومساعدتها على دخول الأسواق الدولية؛

– تشجيع البنوك على التعامل بجدية ومسؤولية في مجال القروض والمساعدات والتسهيلات المالية في المراحل الأولى للإنشاء لتمكين المؤسسيين والمستثمرين والمبادرين بهذه المؤسسات من تجاوز الصعوبات التي عادة تطرح في بداية الطريق. ذلك أن قلة الموارد المالية، أو انعدام التسهيلات البنكية، كثيراً ما تكون أهم الصعوبات والعراقيل بل والتحديات التي تواجه المبادرة بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

– خلق شبكة ربط بينها وبين المؤسسات الكبيرة لإقامة سوق محلية للمقاولة الثانوية، وتسهيل العلاقات بين هذه المؤسسات والمؤسسات الكبرى بما يضمن قيام تعاون وثيق بينهما؛

– تمكينها من الحصول على اليد العاملة ذات التكوين المناسب، وذلك بربطها بشبكة التكوين المهني، والجامعي، وخلق حوافز وتشجيعات تمكنها من استيعاب الفئات المتخرجة من هذه المؤسسات التكوينية والالتحاق بها، مثل تخفيض الضرائب عليها مقابل توظيفها لهذه الفئات، أو إعفائها منها، أو من أعباء الضمان الاجتماعي، أو بعض رسوم

الاستيراد أو التصدير، أو من الرسوم المفروضة على المواد الولية...الخ، وذلك كله من اجل تمكينها من القدرة على التوسع والإزدهار، وبالتالي القدرة على خلق المزيد من مناصب العمل، وبالتالي استيعاب أكبر قدر ممكن من العمال؛

– إدماجها ضمن مخططات التنمية الوطنية، وتمكينها من الاستفادة من كافة التدابير القانونية والمالية التي تقرها الدولة لصالح المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، وإشراكها في مجهود التنمية كقوة فاعلة ومساهمة في تنفيذ مشاريع التنمية. وذلك بمنحها المكانة والدور الفعال في إنجاز المشاريع كشريك اقتصادي كامل الحقوق؛

– توفير التكفل بدراسات تقييم الجدوى الاقتصادية عند تقديم المشاريع الجديدة، أو توسيع أو تطوير المشروعات القائمة، عن طريق تسهيل الخدمات الاستشارية وخدمات الخبراء، ذلك أن الكثير من المشاريع تفشل من بدايتها بسبب نقص الجدوى الاقتصادية أو الجدوى الاجتماعية؛

– تمكينها من الحصول على المعلومات والبيانات والإحصائيات المتعلقة بالعرض والطلب، والمعطيات الخاصة بتطور ونمو، أو تراجع السوق المحلي والدولي، وتلك المتعلقة بالتصدير والاستيراد، وغير ذلك من المعلومات التي تساعد أصحاب هذه المؤسسات على التخطيط السليم، والتسيير الواعي؛

– تمكينها من الحصول على الخبرة الاستشارية في مجال التغلب على مشاكل الإنتاج والتوزيع، وتقنيات تسيير الموارد الاقتصادية، والبشرية، وغير ذلك من خبرات الدعم التكنولوجي والإداري والتنظيمي الضروري لكل فرع من فروع النشاط المختلفة؛

– إدماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاتفاقات والبرتوكولات الثنائية والمتعددة الأطراف مع الدول أو التجمعات الاقتصادية، وكذا ربطها ببنوك المعلومات، قصد دعم هذه المؤسسات الوطنية فيما يتعلق بالتصدير والاستيراد والمبادلات التجارية. ومدها بالمعلومات والبيانات والإحصائيات المتعلقة بالعرض والطلب على المستوى الوطني والدولي، وكذا إدماجها في النشاطات الترويجية التي يتم تقديمها هدف تسهيل تسويق المنتوجات والسلع محلياً ودولياً، عن طريق وسائل الإعلام والاتصال والمعارض وغيرها؛

– توفير الخدمات الموجهة لبعض الفئات المهنية أو الاجتماعية، كالشباب، أو النساء، أو ذوي الاحتياجات الخاصة، بهدف مساعدتها على إنشاء مؤسسات صغيرة أو متوسطة متكيفة مع خصوصياتها، ومساعدتها على الاندماج في المنظومة المؤسساتية الوطنية؛

– تشجيع وتعميم التسهيلات والخدمات الداعمة للإبداع والتطوير، بما فيها تقديم الحوافز والجوائز، عن الأعمال والإنتاج وإدارة المؤسسات الناجحة، وكذا تلك المتعلقة ببراءة الاختراعات والاكتشافات الصناعية والعلمية[1].

1– ناصر دادي عدون، عبد الرحمن العايب، مرجع سابق، ص ص 79–98.

المبحث الثاني : إستراتيجية التشغيل في الجزائر ودورها في معالجة البطالة

من خلال هذا المبحث سنتناول سياسة الإصلاحات الإقتصادية ومدى تأثيرها على البطالة والتشغيل ومختلف أجهزة التشغيل المستحدثة ودورها في معالجة البطالة

المطلب الأول: سياسة الإصلاحات الاقتصادية ومدى تأثيرها على البطالة والتشغيل

من أهم دواعي الإصلاح الإقتصادي التي قامت به الجزائر، الضغوط التي كان يعاني منه اقتصادها منذ بداية ثمانينات القرن الماضي وتتمثل في العجز المتواصل في موازين مدفوعاتها وفي موازناتها العامة. والتراجع الملحوظ في معدلات النمو الاقتصادي وتراجع النمو في الإنتاج الداخلي الإجمالي، بالإضافة إلى عوامل النمو الديمغرافي، ونقص التشغيل واستشراء البطالة بأنواعها.وكان هذا كنتيجة حتمية لانخفاض أسعار المحرقات التي كانت تمول بها الجزائر مخططاتها التنموية.

سنتناول في هذا المحور الإصلاح الاقتصادي في الجزائر من خلال ثلاثة جوانب أساسية، ترتبط بمحتوى السياسات والبرامج المطبقة، والتي ترتكز على طبيعة الملكية وعلى شكل التبادل التجاري فيما يلي[1]:

الفرع الأول: مفهوم الإصلاح الإقتصادي وعلاقته بالبطالة: يرتبط تعريف الإصلاح الإقتصادي بالهدف الأساسي له، والمرتكز على زيادة معدلات النمو الإقتصادي وما يتبعه من زيادة في الإنتاج الوطني الإجمالي وهذا بالإعتماد على التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية، الشيء الذي يعتبر في حد ذاته وسيلة لخلق المناخ الملائم للاستثمار القادر على تحرير القدرات التنافسية في السوق الوطنية والعالمية. فحسب أدبيات صندوق النقد الدولي: « تهدف عمليات الإصلاح الاقتصادي إلى وضع سياسات انكماشية، تهدف إلى توفير الموارد التي تجعل البلد قادرا في المستقبل على الوفاء بعبء ديونه المتراكمة، وإزالة المعوقات، وهذا من شأنه زيادة معدلات الأرباح ذات المستويات العالمية».

عموما فالإصلاحات الاقتصادية وسيلة علاج لمشاكل الدول التي تعاني من اختلالات في توازناتها الداخلية والخارجية خاصة، في إطار تحرير الاقتصاد وتحويله إلى اقتصاد حر، من خلال إجراءات تسمح بزيادة الصادرات وخفض الواردات، إضافة إلى تنمية موارد البلد من العملة الصعبة، والعمل على معالجة عجز الموازنات العامة للدولة عن طريق تقليل النفقات المسيطرة على معدلات التضخم ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

الفرع الثاني:سياسة الخوصصة وإصلاح القطاع العام: لقد أثبتت التجربة التنموية التي انتهجتها الجزائر أن القطاع العام لم يؤد الدور المسند إليه مقارنة بالأهداف والنتائج المرجوة منه، وهذا راجع لعدة أسباب تتعلق بسوء التسيير، الفساد

الإداري، انخفاض معدلات المردودية والضغوطات اجتماعية التي تتحملها الدولة...الخ. وبالرغم من محاولات إصلاح هذا القطاع إلا أن لم يصل إلى الأهداف المسطرة[1].

تعبر الخوصصة عن الانتقال التام أو الجزئي للملكية العامة لصالح الخواص، أو تمكينهم بموجب عقود من إدراة المؤسسات مع بقائها مملوكة للدولة.وتستعمل أيضا للانتقال إلى اقتصاد السوق سعيا لتحقيق الترجيح لحجم ودور القطاع الخاص في الإقتصاد، كأهم دعامة لاقتصاد السوق، وعملا لترشيد الإنفاق العام ورفع كفاءة المؤنسات الإقتصادية ومختلف النشاطات انطلاقا من دور رأسمال الخاص في تحسين أدارة و حوكمة هذه النشاطات. وعليه فإن الخوصصة ليست غاية وإنما وسيلة للوصول إلى الأفضل، ولا يعني توسيع قاعدة الملكية الاستغناء عن القطاع العام أو الحد من دوره، وإنما تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الموارد المتاحة وتوجيهها لخدمة مشاريع تنموية تراعي البعدين الاقتصادي والاجتماعي للوصول إلى أعلى عائد اقتصادي واجتماعي ممكن....إلا أن السؤال المطروح هل أن مبدأ الخوصصة الذي يطبق في الدول المتقدمة هو نفسه المقترح أو المفروض على الجزائر؟.

الفرع الثالث: مدى تأثير الإصلاح الاقتصادي على البطالة: ما يهمنا في هذا السياق هو مدى تأثير الإصلاح الاقتصادي على أسواق العمل والبطالة. وبهذا الخصوص يمكن استعراض نموذج الترشيد الكمي، حيث تفترض هذه الصياغة جمود الأجور النقدية في الاقتصاد على نحو يؤدي إلى وجود نسبة من البطالة السافرة لقوة العمل، فضلا عن افتراض جمود أسعار السلع المحلية مما يعني بالضرورة صعوبة استعادة الاقتصاد توازنه بالإعتماد على تغيرات الأجور والأسعار، نظرا لجمودها في مدى القصير.وبالتالي ضرورة حدوث نوع من الترشيد الكمي لاستعادة التوازن. وخلاصة القول فإن لآثار الإصلاح الاقتصادي وفقا لهذا النموذج ايجابية على مستوى التشغيل حيث تنخفض معدلات البطالة (وهو ما وقع في الجزائر)، أما المتعطلون فسوف يتم استيعابهم في قطاع سلع التجارة الدولية، وبالتالي سوف يطرأ تحسن على مستوى معيشتهم.

نستنتج من خلال هذا النموذج أن سياسة الإصلاح الاقتصادي التي تعتمدها المؤسسات التمويلية الدولية في مضمونها وطبيعتها، برامج موجهة لمعالجة المشكلات المالية والخلل الهيكلي في اقتصاديات الدول التي تطبقها، دون مراعاة الجانب الاجتماعي بدرجة كافية، فالتكلفة الاجتماعية لهذه البرامج يصعب تحملها في المدى الطويل، كما حدث في الجزائر حيث تم رفع الدعم عن كافة المواد الأساسية ولم يتبقى سوى مادتين أساسيتين (الخبز والحليب).

1- ناصر دادي عدون، عبد الرحمن العايب، مرجع سابق، ص 80-89.

المطلب الثاني: البطالة والتشغيل في إطار إصلاحات التعديل الهيكلي

تتم الإصلاحات الإقتصادية من خلال سياسات التثبيت والتعديل الهيكلي، إذ تسعى الأولى إلى استعادة التوازنات الخارجية إلى وضعها الطبيعي في المدى القصير.بينما تهدف الثانية إلى جعلها طويلة المدى من خلال التأثير على شروط العرض، ورفع قدرة تلاؤم الاقتصاد مع الصدمات الخارجية، خاصة من حيث مصادر التمويل ، ويتم ذلك من خلال تحويل اقتصاديات هذه الدول من النظام الموجه إلى السوق الحر:

- **سياسة التعديل الهيكلي**: تعكس هذه برامج طويلة ومتوسطة المدى، تسعى لتحقيق التوازن عن طريق التوسع في جانب العرض، لعلاج التشوهات والعوائق التي تعاني منها الهياكل الإقتصادية، كما تهدف أيضا إلى تحويل اقتصاديات الدول التي تكابد هذه الصعوبات إلى اقتصاديات ليبرالية تطبق فيها قواعد اقتصاد السوق.

- **السياسات الاجتماعية**: لقد أثبتت التجربة التي قامت بها الجزائر من خلال تبنيها للإصلاحات الاقتصادية، أنها ذات تأثير سلبي على الجانب الاجتماعي، لذا لأقدم البنك الدولي على إدخال البعد الاجتماعي كمكون ثالث لبرامج الإصلاح، للتخفيض من الآثار السلبية لها، خاصة على الفئات محدودة الدخل والشباب الخريجين من المعاهد و الجامعات ومراكز التكوين، فنجد إنشاء مؤسسات إجتماعية لتحقيق التنمية الإجتماعية والبشرية في ظل برامج تحضيرية لإعادة تأهيل العمالة الزائدة في وحدات القطاع العام وتشجيع الصناعات الصغيرة لإستيعاب القوة العاملة الفائضة الحالية والجديدة.

- **تحرير التجارة الخارجية**: يعد تحرير التجارة الخاجية محور برنامج التعديل الهيكلي، فهي تتضمن التخصيص الكفء للموارد، من خلال تحفيز المنتجين على المنافسة مع منتجي السلع العالمية، عن طريق تحويل الإقتصاد الوطني إلى إقتصاد يعتمد على التوجه إلى التصديري، كما تعتبر سياسة تحرير التجارة الخارجية محرك عملية النمو لما تحققه من إضافات مالية (الرسوم الجمركية مثلا)، وتعتبر أيضا على أنها إحدى الأسباب الرئيسية التي أدت إلى صعوبات في المدفوعات الخارجية للجزائر هذا كله يقودنا إلى التساؤل التالي: ما هو تـأثير تحرير التجارة الخارجية على البطالة؟

تدخلت الجزائر في تجارتها الخارجية قصد حماية الصناعات الوطنية من المنافسة الأجنبية بصورة أساسية، نظرا لما تتمتع به هذه الصناعات في الدول الأخرى من أسعار منخفضة سببا وجودة أعلى وتطور مستمر.وقد كان التدخل الحكومي في التجارة الخارجية متمثلا في الموانع الجمركية وغير الجمركية، الأمر الذي نتج عنه آثار اقتصادية على حماية الصناعات الوطنية، وبالتالي حماية العمالة الوطنية والحفاظ على استقرار معدلات التوظيف. ذلك أن حسم المنافسة في صالح

المؤسسات الأجنبية من شأنه أن يؤدي إلى خروج الصناعة المحلية من المنافسة، ومن ثم انخفاض حجم الإنتاج والعمل وزيادة معدلات البطالة[1].

تطور سوق العمل في الجزائر: لقد تبين من خلال العشرية الأولى من الألفية الجديدة استقرا في عملية التشغيل وانخفاض محسوس في معدلات البطالة عبر التنمية الاقتصادية التي عرفتها الجزائر،إذ شهدت تحسنا كبيرا في المرحلة الأولى (**2000-2007**) بسب إنعاش الإستثمار وحرص الدولة على تأمين مناصب عمل لكل طالب له، إلا أنه عرف ركودا في بداية المرحلة الثانية (**2008-2009**) نظرا لكثرة طالبي الشغل من الشباب خاصة خريجي الجامعات والمعاهد، حيث شهد سوق التشغيل خلال الفترة الممتدة بين **2003-2011** تحسنا ملحوظا وما تبعه من نتائج عن تراجع معدلات البطالة في الجزائر والجدول والشكل التاليين يوضحان ذلك:

الشكل رقم (05): نسبة البطالة في الجزائر للفترة بين [**2003-2011**]

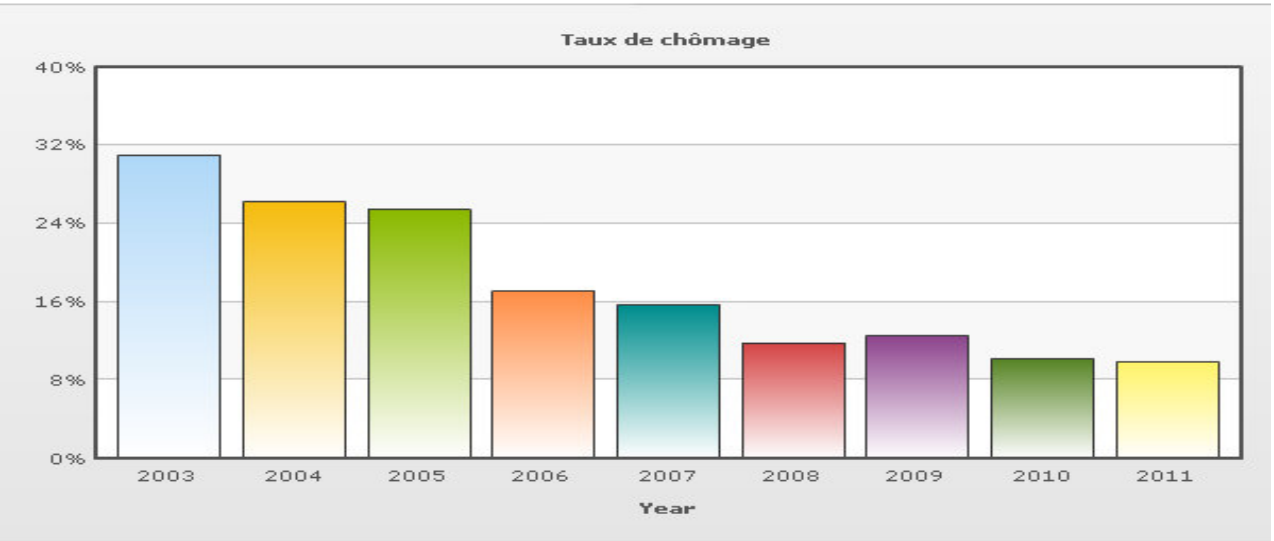

SOURCE :htp://www.inedexmundi.com/fr/algerie/taux de chomage.htmail (consultè le 26/04/2015).

1- ناصر دادي عدون، عبد الرحمن العايب، مرجع سابق، ص ص 220-221.

الجدول رقم (**4**): نسبة البطالة في الجزائر للفترة بين [**2003-2011**][1]

Année	Taux de chômage	Rang	Changement	Date de l'information
2003	31,00 %	23		2002 est.
2004	26,20 %	32	-15,48 %	2003 est.
2005	25,40 %	160	-3,05 %	2004 est.
2006	17,10 %	147	-32,68 %	2005 est.
2007	15,70 %	150	-8,19 %	2006 est.
2008	11,80 %	132	-24,84 %	2007 est.
2009	12,50 %	137	5,93 %	2008 est.
2010	10,20 %	116	-18,40 %	2009 est.
2011	9,90 %	108	-2,94 %	2010 est

SOURCE :http://www.inedexmundi.com/fr/algerie/taux de chomage.htmail (consultè le 26/04/2015).

ما يمكن ملاحظته من خلال معطيات الجدول ما يلي:

- انخفاض كبير لمعدلات البطالة بشكل كبير بين الفترة الممتدة بين 2003-2007 نظرا لإتباع سياسة تشغيلية تعتمد على امتصاص عدد كبير من البطالين عبر خلق العديد من أجهزة التشغيل سنأتي على ذكرها في المحور الأخير
- استقرار معدل البطالة بين **12%** و**10%** للفترة الثانية كنتيجة حتمية لتشبع سوق العمل وعدم القدرة على خلق فرص جديدة للشغل وهذا راجع بالأساس لكثرة خريجي الجامعات والمعاهد مقارنة بالقرن الماضي.

المطلب الثالث: أجهزة التشغيل المستحدثة ودورها في معالجة البطالة في الجزائر

لمواجهة تدهور سوق الشغل نتيجة الإصلاحات الهيكلية، أنشأت الحكومة الجزائرية أجهزة جديدة لإدماج الشباب مهنيا(أهمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب)، وأجهزة لدعم العمال الذين فقدوا مناصبهم الاقتصادية (وعلى رأسها الصندوق الوطنية للتأمين عن البطالة). وقد تقرر إنشاء هذه الأجهزة منذ سنة 1987، خصصت لمرافقة الشباب البطالين في مشاريعهم الخاصة الذين تتراوح أعمارهم بين **19- 30** سنة بالنسبة للأولى و بين **30-50** سنة بالنسبة للثانية حيث

تم إدراج مسألة تشغيل الشباب كإحدى الانشغالات الأولية للحكومة الجزائرية، وهذا من أجل امتصاص البطالة التي عرفت في نهاية الثمانيات وبداية التسعينات معدلات مرتفعة. إن أجهزة التشغيل متعددة، حيث سنحاول في هذا المحور التطرق لأهم هذه الأجهزة (المرتبطة بوزارة العمل) والتي يمكننا من خلالها معرفة مدى فعالية سياسية التشغيل المتبعة في الجزائر.

التقديم العام لأجهزة الشغل: هناك العديد من أجهزة الشغل من بينها[1]:

–الأجهزة المسيرة من طرف الوزارة المكلفة بالعمل: من أهم الأجهزة التابعة لها:

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.
- الوكالة الوطنية للتشغيل.

–الأجهزة المسيرة من طرف وزارة التضامن وغيرها من الوزارات: تهتم في الغالب بالمساعدة الإجتماعية للعاطلين عن العمل والمعوزين لذلك سنكتفي بالأجهزة التابعة لوزارة العمل والضمان الإجتماعي.

1–الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ): أنشأت الوكالة في سنة 1996 و هي مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع و تدعيم و مرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة مشروع إنشاء مؤسسة. يستفيد الشاب صاحب المشروع، من خلال مراحل إنشاء مؤسسته و توسيعه من:

- مساعدة مجانية (استقبال- إعلام- مرافقة- تكوين).
- امتيازات جبائية (الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة و تخفيض الحقوق الجمركية في مرحلة الإنجاز و الإعفاء من الضرائب في مرحة الإستغلال).
- الإعانات المالية (قرض بدون فائدة – تخفيض نسب الفوائد البنكية).

1- شلالي فارس، **دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001–2004**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 23.

وضعت الوكالة تحت وصاية الوزارة المكلفة بالعمل و التشغيل و تضطلع بالاتصال مع المؤسسات و الهيئات المعنية، بالمهام الرئيسية الآتية:

- تدعم و تقدم الإستشارة و ترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الإستثمارية.
- تسير، وفقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما، تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لاسيما منها الإعانات و تخفيض نسب الفوائد، في حدود الغلافات التي يضعها الوزير المكلف بالعمل و التشغيل تحت تصرفها.
- تبلغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب و بالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.
- تقوم بمتابعة الإستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة و مساعدتهم، عند الحاجة، لدى المؤسسات و الهيئات المعنية بإنجاز الإستثمارات.
- تقيم علاقات متواصلة مع البنوك و المؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع و تطبيق خطة التمويل و متابعة إنجاز المشاريع و استغلالها[1].

- **تنظيم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:**

- تبنت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب طريقة تنظيم تتوافق مع مهمتها الخاصة بمرافقة الشباب أصحاب المشاريع ضمن محيطهم الإقتصادي و الاجتماعي.
- يرتكز التنظيم على المرافقة و يشجع المبادرة المحلية.
- تسعى المديرية العامة إلى تنمية النشاطات فيما يخص هندسة مسارات و مناهج المرافقة و التكوين.
- على المستوى المحلي، تتولى الفروع الموجودة على مستوى كل ولاية تنفيذ الجهاز و التي تضم ملحقات في بعض المناطق.

-برنامج عقود ما قبل التشغيل: تقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتمويل هذا الجهاز بموجب المرسوم الرئاسي 96-234 المؤرخ في 1996/07/02 والمتضمن دعم تشغيل الشباب من خلال برامج التكوين، التشغيل

1 -http:// **www**.**ansej**.**arg**.**dz**/ consultè le(26/04/2015).

والتوظيف.إضافة إلى المرسوم التنفيذي رقم 295-96 الذي يحدد وظيفة وكالة (ANSEJ)، من خلا تقديمه للتسهيلات الضرورية لتمويل مشاريع الشباب العاطل. أما بالنسبة للأهداف المنتظرة من البرنامج فيمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

– **بالنسبة للشباب البطال:** أهم هدف هو محاولة إدماج خريجي الجامعات للتكوين قصير المدى (ثلاثة سنوات للتقني السامي) أو طويل المدى (4أو5 سنوات لليسانس أو المهندس) في سوق العمل بشكل يتلاءم مع مؤهلاتهم ومستوياتهم العلمية، بتمكين هذه الفئة من اكتساب الخبرة المهنية الكافية للولوج لسوق العمل، مع إمكانية زيادة توفير فرص العمل الدائمة بعد انقضاء المدة القانونية لبرنامج (CPE).

– **بالنسبة للمؤسسات المستخدمة أو المستقبلة:** من بين أهم الأهداف المرجوة من تطبيق هذه السياسة التشغيلية بالنسبة للمؤسسات المستخدمة نجد:

- خفض حجم التكاليف من خلال مجموعة امتيازات مثل تخفيض قيمة الضرائب والأعباء الإجتماعية؛
- تحسين معدل التأطير بالنظر إلى طبيعة اليد العاملة المؤهلة نسبيا.

2. **الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC):** تتمثل أهم نشاطات هذا الجهاز في الحفاظ على مناسب تتمثل أهم نشاطات هذه الأجهزة في الحفاظ على مناصب العمل أو المساعدة على العودة إلى العمل ، خاصة بالنسبة للعمال المسرحين لأسباب اقتصادية في إطار عمليات تسريح العمال و تتمحور هذه النشاطات حول الإجراءات التالية: [1]

- دفع تأمين من البطالة و مراقبة المنضمين إلى الصندوق لمدة قدرها **23**شهرا.
- الدعم والمساعدة من أجل الرجوع إلى العمل.
- المساهمة في إنشاء مؤسسات خاصة بالبطالين الحاملين لشهادات التكوين المهني أو التعليم العالي أو حتى الذين يملكون خبرة في ميدان معين يمكنهم الإستفادة من إعانة تتراوح بين **500.000**دج و**1.000.000** دج ،بمساهمة شخصية بـ **1 %** أو **2%** من كلفة استثمار تصل إلى **10** ملايين دينار جزائري، يتم التكفل بهذه الوظائف من طرف مراكز البحث عن العمل و مراكز دعم العمل الحر حيث انطلقت نشاطات مراكز البحث عن العمل و مراكز دعم العمل الحر سنة **1998** و يبلغ عددها حاليا **49**.

1 - http :www.cnac.dz. Consulté le : 24/01/2015, 14h30.

3- الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM): أنشأت في سبتمبر من سنة **1989** خلفا للديوان الوطني لليد العاملة (ONAMO)، تقوم الوكالة بمعرفة وضعية سوق العمل (الطلب ، العرض ومحدداتهما) للوصول إلى أفضل تكامل بين الآليتين، كما أنها تلعب دورا استشاريا من حيث التشغيل والتأهيل على المستوى المتوسط. وبذلك فإنها تقوم بمشاركة في العملية الحقيقية لخلق الوظائف، بمعنى التسويق في مجال التشغيل. ونشير إلى أنه تم أنشاء وكالات جهوية في كل ربوع الوطن من أجل إحداث التكامل والاتصال بين مختلف الولايات وبين المديرية العامة، قصد تسهيل مهمة تداول المعلومة التي تشكل بدورها المادة الخام للوكالة للتخطيط وتنفيذ الأهداف المسطرة[1].

1 - http :www.anem.dz/ Consulté le 19/01/2015. 15h00.

المبحث الثالث: أثر برامج الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر للحد من البطالة .

نتيجة للظروف الاقتصادية والسياسية الصعبة التي مرت بها الجزائر منذ الثمانينات من القرن فقد كان من الواجب على السلطات العمومية أن تقوم بانتهاج سياسات وبرامج إستعجالية بهدف دعم النمو الاقتصادي بما يمكن من دفع مسار التنمية، ومع بداية الانفراج التي شهدته الجزائر بعودة الاستقرار السياسي انعكاسات سياسة الإصلاح الهيكلي المطبقة في التسعينات، فقد باشرت الحكومة مع بداية الألفية الجديدة تطبيق برامج داعمة للنمو الاقتصادي من خلال تعزيز الإنفاق العام بهدف تحفيز النمو، وفي هذه الفترة تم اعتماد برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي ركز على المشاريع الاقتصادية الداعمة للعمليات الإنتاجية والخدمية.

المطلب الأول: مفهوم برنامج الإنعاش الاقتصادي:

لاحظت السلطات العمومية خلال سنة **2001** ،أن المجتمع يتمتع بموارد مالية معتبرة وفي نفس الوقت بمعدل نمو إقتصادي ضعيف لا يسمح بالتكفل بالإختلالات الإجتماعية الموجودة، وعليه قررت وضع برامج للإنعاش الإقتصادي للفترة الممدة ما بين **2001** و**2014** ووضعت في الحسبان تحقيق أهداف رئيسية من بينها محاربة الفقر، خلق مناصب شغل جديدة وإحداث توازن جهوي[1].

إن تنفيذ هذه البرامج يعتمد نفس إجراءات التنفيذ المعمول بها في تنفيذ ميزانية الدولة،وعليه فإن مشاريع هذا البرنامج سجلت ضمن مخطط الإستثمارات للميزانية العامة للدولة للإستفادة من تراخيص البرامج المتعددة السنوات حتى يتم تغطية التكلفة النهائية للمشروع ومنح الإعتمادات المالية السنوية حسب تقدم الأشغال للتكفل بالنفقات السنوية للمشروع وتم تجسيد هذه السياسة من خلال تنفيذ ثلاثة برامج تنموية و المتمثلة في :

البرنامج الأول: برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي المطبق في الفترة 2001-2004 خصص له مبلغ 525 مليار دينار جزائري.

البرنامج الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي نفذ في الفترة 2005-2009 خصص له مبلغ يفوق 150 مليار دولار أمريكي.

1- محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**، جامعة قاصدي مرباح العدد 10 سنة 2012، ص 148.

البرنامج الثالث: برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2010-2014 يعد أضخم برنامج تنموي يطبق في الجزائر منذ الإستقلال بمبلغ يصل 286 مليار دولار أمريكي.

وبالنظر لضخامة المبالغ المرصودة وحجم الأهداف المتوخى الوصول إليها من خلال تنفيذ هذه السياسة كان لابد من تحديد الأثار الأولية المترتبة عن تنفيذها على الإقتصاد الوطني عن طريق إجراء دراسة تقييمية لها في الفترة 2000-2010 بغية الوقوف على مزاياها وتحديد النقائص التي ميزتها من أجل تجنبها مستقبلا علما أن الخكومة تنوي الإستمرار في تنفيذ هذه السياسة بالنظر للوضع المالي المريح الذي تعرفه الجزائر نتيجة الإرتفاع المستمر في أسعار المحروقات.

وعلى هذا الأساس فإن برنامج الإنعاش الاقتصادي المعتمد منذ سنة 2001 يهدف إلى تحقيق عدد من الأهداف العامة أهمها:

- تنشيط الطلب الكلي.
- تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل، عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي والمؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة.

مما سبق يمكن القول أن الهدف الرئيسي لسياسة الإنعاش الإقتصادي يتمثل في رفع معدل النمو الإقتصادي وتخفيض معدلات البطالة.

المطلب الثاني: أشكال برامج الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر

انتهجت الجزائر سياسة الإنعاش الاقتصادي من خلال اعتماد ثلاث برامج غطت الفترة **2001-2014** تمثلت أساسا في برنامج دعم الاقتصادي، برنامج دعم النمو وبرنامج توطيد النمو، حيث ستتم الإشارة إلى هذه البرامج بالتفصيل خلال هذا البحث.

أولا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.

إن برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي الذي خصص له مبلغ **525** مليار دج وجه أساسا للعمليات و المشاريع الخاصة بدعم المؤسسات و النشاطات الإنتاجية الفلاحية ، تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل: الري،النقل ،الهياكل القاعدية، تحسين الإطار المعيشي للسكان، دعم التنمية المحلية و تنمية الموارد البشرية ، تزامنت هذه العمليات مع سلسلة

من الإجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسساتية و دعم المؤسسات الإنتاجية الوطنية، ضمن هذا الإطار يمكن تقسيم برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي إلى أربع برامج رئيسية، كل برنامج يخص قطاع رئيسي معين و كل قطاع رئيسي يتكون من قطاعات فرعية، و الجدول التالي يوضح ذلك[1]:

الجدول رقم (05): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي

الوحدة:مليار دج

السنوات / القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع"مبالغ"	المجموع "نسبة مئوية"
أشكال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2	210.5	%40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	%38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12	65.4	%12.4
دعم الإصلاحات	30	15	-	-	45	%8.6
المجموع	**205.4**	**185.9**	**113.9**	**20.5**	**525**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على :المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي ، تقرير حول الوضعية الإقتصادية و الإجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001 ، ص87

إن الجدول أعلاه بين لنا :

– أن قطاع الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية قد خص بأكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصص للبرنامج حيث إستفاد ببرنامج خاص يقدر بـ: **210.5** مليار دج على مدى أربع سنوات أي ما يعادل **40.1%**من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج ، يدل ذلك على عزم الحكومة على تدارك العجز و التأخر الحاصل في هذا القطاع نتيجة لتأثيرات كا من الأزمة الإقتصادية التي شهدتها البلاد منذ سنة **1986** و الإصلاحات الإقتصادية التي طبقت في فترة التسعينات من القرن العشرين و التي أجبرت الحكومة على تقليص حجم الإنفاق الحكومي الموجه للإستثمار بغية إستعادة التوازن المالي للموازنة العامة .

1 – http :www.cg.gov. dz. Consulté le : 24/01/2015, 14h30.

– كما بلغت نسبة المبالغ المخصصة لقطاع التنمية المحلية والبشرية :**38.8 %** من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، يعد ذلك مؤشر على سعي الحكومة لتحقيق أهداف البرنامج المتمثلة في تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن و تحسين الإطار المعيشي للمواطن خاصة في المناطق الريفية المعزولة.

– أما قطاع الفلاحة و الصيد البحري فلم ينل إلا مبلغ **65.4** مليار دج أي ما يعادل نسبة **12.4 %** من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج ، يعود ذلك إلى أن القطاع قد استفاد من برنامج خاص إبتداءا من سنة **2000** البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية .

– فيما يخص المبلغ المخصص لدعم الإصلاحات فيقدر بـ:**45** مليار دج، أي نسبة **8.6 %** من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج وجه أساسا لتمويل الإجراءات و السياسات المصاحبة لهذا البرنامج التي تهدف إلى دعم و ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة و الخاصة [1].

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي 2005–2009.

إن المبلغ المخصص للبرنامج التكميلي يقدر ب:**4202.7** مليار دينار جزائري مع العلم أنه تم تقسيم هذا البرنامج إلى خمسة برامج فرعية يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

1– زرمان كريم، **التنمية المستدامة من خلال برنامج الإنعاش الإقتصادي2001–2009**، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد السابع جوان 2010، ص ص 204–205.

الجدول رقم (06): التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي

الوحدة: مليار دينار جزائري

البرنامج	المبالغ المخصصة للبرنامج	نسبة مئوية من إجمالي البرنامج
1-برنامج تحسين ظروف معيشة السكان: **-** السكن - التربية،التعليم العالي،التكوين المهني - البرامج البلدية التنموية - تنمية مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية - تزويد السكان بالماء،الكهرباء، الغاز - باقي القطاعات	**1908.5** 555 399.5 200 250 192.5 311.5	**%45.5**
2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية: - قطاع الأشغال العمومية والنقل - قطاع الصيد - قطاع التهيئة العمرانية	**1703.1** 1300 393 10.15	**%40.5**
3- برنامج دعم التنمية الإقتصادية: **-**الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري -الصناعة وترقية الإستثمار - السياحة والمؤسسات الصغيرةو المتوسطة والحرف	**337.2** 312 18 7.2	**%8**

4- برنامج تطوير الخدمة العمومية: -العدالة والداخلية - المالية والتجارة وباقي الإدارات العمومية - البريد والتكنولوجيات الحديثة للإتصال: **5- برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام و الإتصال:** قطاع الشباب والرياضة،الثقافة،الصحة العمومية،تطوير وسائل الإعلام	**203.9** 99 88.6 16.3 **50**	**%4.8** **%1.2**

المصدر: رئاسة الحكومة ، البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي ،الموقع:dz. **www.cg.gov** 21 /03 /2015

يبين الجدول أن القطاعات المستفيدة من البرنامج التكميلي تتمثل في :

- **قطاع التنمية المحلية و البشرية** : استفاد من برنامج خاص يصل **1908.5** مليار دينار جزائري ،ما يمثل نسبة **45.5 %** من إجمالي البرنامج التكميلي.
- **قطاع الأشغال العمومية و الهياكل القطاعية** : يقدر المبلغ المخصص له **1703.1** مليار دج،أي **40.5 %** من إجمالي البرنامج.
- **قطاعات الصناعة ، الفلاحة، الصيد البحري:** استفادت من **337.2** مليار دج ما يعادل **8 %** من إجمالي البرنامج.
- **القطاع الإداري الحكومي:** استفاد من برنامج خاص لتطوير و إصلاح أهم الهيئات الحكومية على غرار : العدالة ،الداخلية، المالية تصل قيمته **203.9** مليار دج ما يعادل نسبة **4.8 %** من البرنامج التكميلي.
- قطاع التكنولوجيات الحديثة للإعلام و الإتصال: استفاد من **50** مليار دج ما يعادل نسبة **1.2 %** من البرنامج التكميلي.

وبهذا فإن القيمة الإجمالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو بلغت حوالي **9.682** مليار دينار وهو ما يقارب **130** مليار دولار عند نهاية سنة **2009**، وذلك نتيجة لاعتماد برامج إضافية خلال الفترة بجانب عمليات إعادة التقييم للمشاريع والإضافات التي لحقت ببعض المشاريع الأخرى، حيث ساهم الانتعاش الذي عرفته أسعار المحروقات في إرتفاع رصيد

الجزائر من العملة الصعبة الذي شجع الحكومة على المضي قدما في توسيع الاستثمارات العمومية خدمة لدفع مسار التنمية [1].

ثالثا: برنامج توطيد النمو 2010-2014.

إن المبلغ المخصص لبرنامج توطيد النمو يقدر بـ: **21214** مليار دج مع العلم أنه تم تقسيم هذا البرنامج إلى ثلاثة برامج فرعية يمكن توضيحها فيما يلي :

الجدول رقم (07): التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو 2010-2014.

البرنامج	المبالغ المخصصة للبرنامج	نسبة مئوية من إجمالي البرنامج
1-برنامج تحسين ظروف معيشة السكان: - السكن - التربية،التعليم العالي،التكوين المهني - الصحة - تحسين وسائل وخدمات الإدارات العمومية - باقي القطاعات	**1908.5** 555 399.5 200 250 192.5 311.5	**%45.5**
2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية: - قطاع الأشغال العمومية والنقل - قطاع المياه - قطاع التهيئة العمرانية	**1703.1** 1300 393 10.15	**%40.5**
3- برنامج دعم التنمية الإقتصادية: -الفلاحة والتنمية الريفية -دعم القطاع الصناعي العمومي - دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل	**337.2** 312 18 7.2	**%8**

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على بيان مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 24 ماي 2010 المتضمن الموافقة على برنامج توطيد النمو، تاريخ الإطلاع 2015/05/25

1- زرمان كريم،مرجع سبق ذكره، ص 200.

يبين الجدول أن القطاعات المستفيدة من برنامج توطيد النمو تتمثل في :

– **قطاع التنمية و البشرية** : استفاد من برنامج خاص يصل **9903** مليار دينار جزائري،ما يمثل نسبة **45.42%** من إجمالي البرنامج.

– **قطاع الأشغال العمومية و الهياكل القاعدية:** يقدر المبلغ المخصص له **8400** مليار دج، بنسبة **38.52**% من إجمالي البرنامج.

– **قطاعات الصناعة ،الفلاحة،الصيد البحري و التشغيل**: استفادت من **3500** مليار دج، ما يمثل نسبة من **16.05**% من إجمالي البرنامج.

المطلب الثالث:أثر برامج الانتعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر 2001 –2014

إن تقييم فعالية أي سياسة إقتصادية يعتمد أساسا على معرفة مدى نجاحها في تحقيق الأهداف المحددة لها و من هذا المنطلق فإن تقييمنا لسياسة الإنعاش الإقتصادي سيتم من خلال تحديد مدى نجاحها في رفع معدل النمو الإقتصادي و تخفيض معدل البطالة باعتبارهما هدفان رئيسيان لها.

الفرع الأول: أثر برامج الانتعاش على معدل النمو الإقتصادي:

– إن سياسة الإنعاش تهدف أساسا إلى حفز النمو الإقتصادي من خلال رفع الإنفاق الحكومي الإستثماري خلال فترة زمنية، وبالتالي فهي تعتبر سياسة كينزية و آلية تأثيرها على النمو الإقتصادي تتم كما يلي[1]:

– إن رفع الإنفاق الحكومي الإستثماري يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى زيادة العرض الكلي و بالتالي ارتفاع معدل النمو الإقتصادي مع العلم أن تحقق هذه العلاقة يتطلب مرونة العرض الكلي و تجاوبه مع الزيادة المسجلة في الطلب الكلي.

يتطلب توضيح كيفية تأثير هذه السياسة دراسة تفصيلية لتطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001 –2014 و هو ما سنبينه فيما يلي :

1–الديوان الوطني للإحصائيات،تاريخ الإطلاع 2015/05/12 ،انظر الموقع :www ,ones,dz.

الجدول رقم (08): تطور الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2001-2014.

القطاع	2000	2002	2004	2006	2008	2010	المتوسط
المحروقات:							
نسبةالمساهمة في الناتج	39.19	32.51	37.85	45.59	45.06	34.69	39.14
معدل النمو الحقيقي للقطاع	4.9	3.7	3.3	2.5-	2.3-	2.6-	0.75
الخدمات:							
نسبةالمساهمة في الناتج	30.73	33.54	30.97	27.90	29.16	35.35	31.28
معدل النمو الحقيقي للخدمات غير حكومية	3.1	5.3	7.7	6.5	7.8	6.9	6.21
معدل النمو الحقيقي للخدمات الجكومية	2	3	4	3.1	8.4	6	4.41
الفلاحة:							
نسبةالمساهمة في الناتج	8.39	9.18	9.44	7.53	6.55	8.42	8.25
معدل النمو الحقيقي للقطاع	5-	1.3-	3.1	4.9	5.3-	6	0.4
البناء والأشغال العمومية:							
نسبةالمساهمة في الناتج	8.12	9.02	8.29	8	8.62	10.43	8.73
معدل النمو الحقيقي للقطاع	5.1	8.2	8	11.6	9.8	6.6	8.21
الصناعة:							
نسبةالمساهمة في الناتج	7.07	7.41	6.16	5.27	4.68	4.96	5.92
معدل النمو الحقيقي للقطاع العمومي	1.3-	1-	1.3-	2.5-	1.9	2.5-	1.06-
معدل النمو الحقيقي للقطاع الخاص	5.3	6.6	2.5	2.1	/	/	4.12
ضرائب ورسوم على الواردات:							
نسبةالمساهمة في الناتج	6.49	8.31	5.77	5.77	5.89	6.13	8.21
معدل النمو الحقيقي للقطاع	0.9	16.7	2.7	2.7	7.7	5.8	7.33
معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي	2.4	4.7	2	2	2.4	3.3	3.33

المصدر:بنك الجزائر التقرير السنوي للمؤشرات الإقتصادية للجزائر 2005 -2010 ،تاريخ الإطلاع 2015/04/24

وفقا لمعطيات الجدول فإنه يمكن ترتيب القطاعات المهيمنة على الناتج المحلي الإجمالي و المؤثرة في معدل النمو الإقتصادي خلال الفترة محل الدراسة كما يلي:

- **قطاع المحروقات:** قدرت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة محل الدراسة بـ: **39.14%** مما يعني أن قطاع المحروقات يعتبر القطاع الزائد و الموجه للإقتصاد الوطني و المحدد الرئيسي لمعدل النمو الإقتصادي في الجزائر و هو ما تبينه معطيات الجدول أعلاه حيث أدى إنخفاض معدل نمو القطاع خلال السنوات **2010،2008،2006** إلى تسجيل تباطؤ في معدلات النمو الإقتصادي المسجلة في نفس الفترة مقارنة بالفترة السابقة **2000-2004** التي سجلت معدلات نمو متزايدة نتيجة تحسن أداء قطاع المحروقات مما يعني أن الإرتفاع النسبي لمعدلات النمو الإقتصادي خلال الفترة تطبيق سياسة الإنعاش الإقتصادي يرجع بالدرجة الأولى لزيادة معدل نمو قطاع المحروقات بسبب الإرتفاع المتواصل لأسعار المحروقات في الأسواق العالمية.

- **قطاع الخدمات:** يعد ثاني قطاع مؤثر في معدل النمو الإقتصادي باعتبار أن نسبة مساهمة القطاع في الناتج بلغت **31.28**% كمتوسط خلال الفترة محل الدراسة، كما كان لتطبيق سياسة الإنعاش الإقتصادي أثر إيجابي على أداء هذا القطاع باعتبار أن رفع الإنفاق الحكومي أدى إلى رفع الطلب الكلي وبالتالي زيادة حجم المبادلات التجارية الداخلية والخارجية و الخدمات المرتبطة بها وهو ما يفسر تسجيل القطاع لمعدلات نمو متزايدة نسبيا خلال الفترة محل الدراسة.

- **قطاع الفلاحة:** إن تأثير هذا القطاع في معدل النمو الإقتصادي يعد ضعيفا إذا ما قورن بكل من قطاعي المحروقات والخدمات حيث لم تتعدى نسبة مساهمته في الناتج **8.28%** في فترة الدراسة كما أن الإرتباط القوي لهذا القطاع بالظروف الطبيعية و المناخية السائدة يجعله عرضة لتقلبات حادة.

- **قطاع البناء و الأشغال العمومية:** يعتبر قطاع البناء و الأشغال العمومية القطاع الوحيد الذي استفاد بشكل كبير ومباشر من تطبيق سياسة دعم الإنعاش الإقتصادي حيث ساهمت العمليات و المشاريع المدرجة في برامج النمو في رفع معدلات نمو هذا القطاع حيث سجل نسبة نمو بلغت **8.21 %** كمتوسط خلال فترة تطبيق سياسة الإنعاش الإقتصادي إلا أن تأثير القطاع في معدل النمو الإقتصادي يبقى ضعيفا بسبب تدني نسبة مساهمته في الناتج **8.73 %** في نفس الفترة[1].

- **قطاع الصناعة:** إن تحقيق معدلات نمو حقيقية و مستدامة في أي بلد يعتمد بدرجة كبيرة على أداء القطاع الصناعي و في الجزائر يعد الصناعة القطاع الوحيد الذي سجل نسب نمو متدنية خلال فترة تطبيق سياسة الإنعاش الإقتصادي،حيث قدر متوسط نمو القطاع الصناعي العمومي بـــ:

1.06 % خلال الفترة **2000-2010** حينما سجل القطاع الصناعي الخاص معدل نمو يساوي **4.12 %** كمتوسط خلال نفس الفترة مما يبين عدم تجاوب القطاع مع سياسة الإنعاش الإقتصادي.

وكخلاصة لما سبق فإن تأثير سياسة الإنعاش على معدل النمو الإقتصادي تأثير ضعيف وظرفي وغير مستدام بسبب مجموعة من العوامل التي يمكن ذكرها فيما يلي:

1-سمير شرقرق،**دور قطاع البناء والأشغال العمومية في النمو والتشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001-2013** ،ملفات الأبحاث في الإقتصاد والتسيير،كلية العلوم القانونية والإقتصادية،المغرب،العدد 3 سبتمبر2014،ص21-22.

– التأثير القوي لقطاع المحروقات على الإقتصاد الجزائري بالنظر لحجم مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي فإن التغيرات التي يسجلها معدل نمو الإقتصاد في الجزائر تتحدد بشكل كبير بأداء قطاع المحروقات.

– إن التحسن المسجل في أداء قطاع البناء والأشغال العمومية نتيجة تنفيذ سياسة الإنعاش الإقتصادي ليس له تأثير مهم على معدل النمو الإقتصادي بسبب ضعف نسة مساهمة القطاع في الناتج لمحلي الإجمالي،كما أن هذا التحسن ظرفي وغير متدام لأن أداء القطاع يعتمد أساسا على حجم الإنفاق الحكومي الإستثماري.

– عدم مرونة العرض الداخلي الكلي مع الزيادة المسجلة في الطلب الداخلي الكلي نتيجة تنفيذ سياسة الإنعاش الإقتصادي بسبب الإختلالات المالية والهيكلية التي يعاني منها القطاع الصناعي العمومي والخاص مما أدى إلى تسجيل ارتفاعات قياسية في حجم الواردات لتغطية الزيادة المسجلة في الطلب الداخلي الكلي خلال الفترة تنفيذ سياسة الإنعاش حيث ارتفعت واردات الجزائر من السلع من **9.17** مليار دولار سنة **2000** إلى **38.83** مليار دولار سنة **2010**

الجدول رقم (09): تطور واردات الجزائر من السلع خلال الفترة 2000–2010.

الوحدة : مليار دولار أمريكي

السنوات	2000	2002	2004	2006	2008	2010
الواردات	9.17	12	18.30	20.68	37.99	38.88
معدل النمو	/	30.86	52.50	13	83.70	2.43

المصدر:بنك الجزائر التقرير السنوي للمؤشرات الإقتصادية للجزائر 2005 –2010 ،تاريخ الإطلاع 2015/04/24

الفرع الثاني: أثر سياسة الإنعاش الإقتصادي على البطالة:

إن تحديد أثر سياسة الإنعاش على البطالة يتطلب دراسة تفصيلية لتطور مستويات الشغل والبطالة خلال فترة تنفيذ هذه السياسة وهو ما يبينه الجدول الموالي مع العلم أننا سنعتمد على معدلين للبطالة هما:

- **معدل البطالة الرسمي** وهو المعدل المعلن من طرف الديوان الوطني للإحصائيات و المعتمد من قبل صندوق النقد الدولي.
- **معدل البطالة المصحح** الذي قمنا بحسابه كما يلي:

معدل البطالة المصحح = فئة العاطلين عن العمل + فئة العمال الغير منتظمين

الفئة النشيطة

إن حسابنا لهذا المعدل يهدف إلى إضفاء أكبر قدر ممكن من الموضوعية على الإحصاءات المعلنة في هذا المجال باعتبار أن معدل البطالة الرسمي يفصل فئة العمال الغير منتظمين عن البطالين مع العلم أن هذه الفئة تضم العمال الغير رسميين بالإضافة الشباب الذين يؤدون الخدمة الوطنية، وفي نظرنا فإن هذه الفئة يجب أن تضم إلى فئة العاطلين عن العمل مادام أنها لا تمارس عملا دائما و مصرح به.

يبين الجدول أن هناك إنخفاض في معدل البطالة في الفترة **2000-2008** إلا أن الإنخفاض المسجل في معدل البطالة الرسمي أكبر من الإنخفاض المسجل في معدل البطالة المصحح الذي انخفض بـ: **8.59** نقطة مئوية بينما سجل معدل البطالة الرسمي إنخفاضا تجاوز **18** نقطة مئوية ، إن هذا التفاوت في نسب الإنخفاض بين المعدلين يعزى إلى الإرتفاع حجم القوى العاملة من جهة والزيادة المسجلة في حجم فئة العاملين الغير منتظمين من جهة أخرى مع العلم أن المعدل الرسمي يقصي هذه الفئة من فئة البطالين بينما المعدل المصحح يحسب هذه الفئة ضمن فئة البطالين،كما سجل ارتفاع في حجم القوى العاملة بنسبة **40.68%** في الفترة **2000-2008** مع العلم أن الإرتفاع شمل القطاعات التالية[1]:

قطاع الخدمات: سجلت عمالة هذا القطاع زيادة بنسبة **08.65%** في فترة الدراسة إذ انتقل عدد عمال هذا القطاع من **2.514** مليون عامل سنة **2000** إلى **3.260** مليون عامل سنة **2008** أي بنسبة زيادة قدرها **29.67%** خلال نفس الفترة،إن هذه الزيادة تفسر بالتوسع المسجل في قطاعات التجارة و النقل و الإتصالات نتيجة زيادة حجم المبادلات التجارية الداخلية و الخارجية بالإضافة إلى تحرير قطاع الإتصالات.

- **القطاع الفلاحي**: بلغ متوسط معدل النمو السنوي لعمال هذا القطاع **6.27%** في الفترة **2000-2008** حيث انتقل عدد عمال هذا القطاع من **1.185** مليون عامل سنة **2000** إلى **1.814** مليون عامل سنة **2008** أي نسبة زيادة قدرها : **55.35 %** خلال نفس الفترة ،ويعود هذا التحسن بالدرجة الأولى إلى الأثار الإيجابية التي نتجت عن تطبيق البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية منذ سنة **2000** ،ورغم ذلك فإن فرص العمل التي يوفرها القطاع ظرفية وغير مستدامة بالنظر للإرتباط الشديد لهذا القطاع بالظروف المناخية السائدة.

1-سمير شرقرق،مرجع سبق ذكره، 25-26.

- **قطاع البناء والأشغال العمومية:** يعد البناء والأشغال العمومية القطاع الذي استفاد بشكل كبير من تطبيق سياسة الإنعاش الإقتصادي حيث ساهمت المشاريع والعمليات المدرجة ضمن البرنامجين في رفع عدد عمال هذا القطاع الذي انتقل من **0.781** مليون عامل سنة **2000** إلى **1.371** عامل سنة **2008** أي نسبة زيادة قدرها **75.54 %** وبمتوسط معدل نمو سنوي قدره **12.91 %** ،ورغم ذلك فإن فرص العمل التي يوفرها القطاع تبقى مرتبطة أساسا بحجم التدخل الحكومي في القطاع وبالتالي فإن الزيادة المسجلة في القطاع زيادة ظرفية وغير مستدامة.

- **قطاع الصناعة:** يعد قطاع الصناعة القطاع الوحيد الذي سجل نسب نمو ضعيفة للعمالة خلال الفترة **2000-2008** إذ انتقل عدد عمال هذا القطاع من **0.497** مليون عامل سنة **2000** إلى **0.530** مليون عامل سنة **2008** أي بنسبة قدرها: **6.63%** وبمتوسط معدل نمو قدره: **1.06%** ،إن هذه النتائج تؤكد على ان القطاع الصناعي لم يتجاوب بالشكل الكافي مع برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي بالنظر إلى الأزمة التي يعاني منها خصوصا القطاع الصناعي العمومي.

مما سبق يمكن القول أن الإنخفاض الهام في معدل البطالة الرسمي ومعدل البطالة المصحح يرجع إلى زيادة مستويات التشغيل في قطاعات الخدمات، الفلاحة، البناء والأشغال العمومية إلا أن فرص العمل المحققة ضمن قطاعي الفلاحة و البناء والأشغال العمومية تبقى مؤقتة وغير دائمة بالنظر لإرتباط القطاع الفلاحي بالظروف المناخية وقطاع البناء والأشغال العمومية بحجم التدخل الحكومي من خلال المشاريع والعمليات المبرنجة في القطاع، وبالتالي فإن التأثير الإيجابي المباشر لسياسة الإنعاش الإقتصادي على مستويات التشغيل اقتصر على قطاع واحد هو قطاع البناء والأشغال العمومية مما يعني أن تأثير السياسة على التشغيل هو تأثير ظرفي وغير مستدام كما أنه لم يتم تسجيل أي انعكاس إيجابي لسياسة الإنعاش الإقتصادي على مستويات التشغيل في القطاع الصناعي الذي لم يشهد أي زيادة هامة في حجم عمالة القطاع وهو ما يؤكد عدم تجاوب القطاع مع السياسة بالنظر للمشاكل الهيكلية والتمويلية التي يعاني منها القطاع الصناعي العمومي و الخاص، مع العلم أن هذا القطاع يعد القطاع الرئيسي القادر على توفير فرص عمل حقيقية ودائمة وتحقيق معدلات نمو مستدامة.

خلاصة:

يتضح مما سبق الإشارة إلى أن الجزائر بذلت مجهودات جبارة لدفع مسار التنمية، وذلك ما تعكس المجالات المتعددة التي تضمنتها مختلف برامج الإنعاش الإقتصادي، حيث تم التركيز بشكل أساسي على تعزيز التنمية البشرية وتطوير وتوسيع البنية التحتية بجانب رفع كفاءة الإقتصاد الوطني وتعزيز آليات الحكم الجيد.

وبالرغم من سعي الحكومة لتنشيط الإقتصاد الوطني وخلق الملايين من مناصب شغل إلا أن القطاع العمومي لا يزال يستقطب الحصة الأكبر من الوظائف المستحدثة التي تندرج في مجملها ضمن إطار برامج الحماية الإجتماعية كعقود الإدماج الخاصة بالمتخرجين من الجامعات وفي مقابل ذلك تبقي مساهمة القطاعات الإنتاجية متواضعة في استحداث فرص العمل، وعليه نستنتج بأن الإنخفاض المحقق في معدل البطالة بحاجة لمزيد من الدراسة والتحليل فيما يتعلق بطبيعة الوظائف وديمومتها.

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

تعتبر مواجهة أزمة البطالة من بين أهم التحديات التي يجب رفعها في الظرف الراهن وفي المستقبل، فهذه الظاهرة التي تمس عددا معتبرا من فئات الشعب الجزائري بمختلف شرائحه، تعدّ السبب الأول لتفشي ظاهرة الفقر في المجتمع، وما ينجر عنها من آفات اجتماعية خطيرة تهدد استقرار المجتمع، ومما سبق عرضه تتضح خلفية واتجاهات البطالة والتحديات التي تواجه جهود الحكومة التي يجد ربها أن تعمل على تخفيض البطالة في الجزائر بالرفع من المردودية في الجهاز الإنتاجي وذلك لا يتأتى في نطاق العولمة الحالية، إلا إذا اعتمدت الجزائر إستراتيجية شاملة للإندماج في الاقتصاد العالمي وترتكز على البحث على القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري والعمل على تطويرها.

إن تسيير القطاع العمومي في الجزائر، اعتمد في بادئ الأمر على سياسة التخطيط المركزي التي انتهجتها السلطات العمومية منذ الاستقلال، لهذا فقد أبرز فشله في جميع المجالات، بالتالي بدأت الدولة في التفكير في إعطاء روح وحيوية الإدارة التي نتجت آنذاك من أجل تنمية قدرات وكفاءات المسيرين في القطاع العمومي، الذي كان يعتمد بالدرجة الكبيرة على العوائد المحققة من البترول، ولهذا انتهجت الدولة سياسة الإصلاحات من أجل العمل على التطبيق الفعلي لتقوية روح الإرادة والمبادرة لدى الأفراد، وتم هذا من خلال إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات العمومية الاقتصادية أي تقسيمها إلى مؤسسات فرعية من أجل التخفيف من عبء الدولة أي تغيير دورها من دور الدولة المسيرة إلى الدولة المراقبة لكن هذه الفكرة لم تحقق النجاح المرغوب فيه، مما أدى بالدولة إلى السير في نهج جديد يتمثل في إعطاء المؤسسات العمومية الاستقلالية من أجل دعم قدرات الأفراد وتشجيع مبادراتهم، إلا أنها باءت بالفشل، ذلك أن الدولة لم تعمل على التطبيق الميداني لهذه الإصلاحات مما شكل عائقا في الوصول إلى الأهداف المبتغاة.

إن سياسة برنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر والتي رصدت لها الدولة مبالغ مالية هامة، إذا ما قارناها بالنتائج المحققة نجد بأنها تفتقر للفعالية، فالتنمية لم تتحرر من النفط، ومعدل النمو خارج المحروقات لا يزال ضعيفا، ومعدل البطالة لا يزال مرتفعا ومعدل التضخم يزداد يوما بعد يوم، والاحتقان الاجتماعي في ذروته، أما على صعيد القيم، فقد اختلت منظومة القيم، الثروة قبل العمل، فمن بديهيات الأعمال أن العمل أساس الثروة والرفاه، والكسب أساس القوت والمعاش، لكن يمكن أن تكسب سيارة بدون عناء، وتصبح رجل أعمال وصاحب مال بدون عمل وجهد من خلال آليات تشغيل الشباب التي اعتمدتها الحكومة، والتي نزعت منهم روح العمل والكد، وغرست فيهم ثقافات جديدة كالربح السريع بأقل جهد.

اختبار الفرضيات:

- تؤثر البطالة على مختلف جوانب الحياة، منها الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- يؤثر الإنفتاح الإقتصادي على مختلف مجالات الحياة منها الصناعية و الفلاحية و الإجتماعية و غيرها من المجالات الأخرى ،وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
- التجارة الخارجية لها دور كبير في تطوير جهود التنمية الاقتصادية في جميع دول العالم المعاصرة، ويظهر ذلك من خلال تحرير الأسواق والإنفتاح الاقتصادي الدولي، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.
- من أجل مكافحة البطالة اتخذت الجزائر مجموعة من التدابير تمثلت في مجموعة من الإصلاحات ظهرت من خلال تنويع أنماط الشغل المختلفة، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأخيرة.

النتائج:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا إلى بعض نتائج سياسة التشغيل المنتهجة من قبل الحكومة الجزائرية للحد من البطالة والتي نوجزها فيما يلي:

- تخفيض معدل البطالة عن طريق الإنفاق العام، واستعمال المشاريع ذات الكثافة العمالية العالية، وعليه وبمجرد إنهاء هذه المشاريع والمرتبطة بهذه البرامج الإنعاشية ستعود معدلات البطالة إلى الإرتفاع، لأن مناصب الشغل المتوفرة حاليا أغلبها مناصب مؤقتة، وأغلبها في قطاع الخدمات، خاصة التجارة والنقل والتوزيع، وبالتالي هي قطاعات لا توفر قيمة حقيقية للجزائر يمكن الاعتماد عليها فيما بعد.
- برامج الإنعاش الاقتصادي لم تستطع دعم النمو، وهذا نظرا لضعف ومحدودية الجهاز الإنتاجي الجزائري مما أدى إلى استفادة المؤسسات الأجنبية من الطلب الذي خلقته هذه البرامج.
- لم تستطع هذه البرامج دعم النمو على الصعيد الهيكلي، فما زال الاقتصاد مرتبط وبصفة مطلقة بقطاع المحروقات، حيث أن حجم النفقات (مضاعف الإنفاق الحكومي) لم تؤثر إلى على القطاعات غير المنتجة، أما القطاعات المنتجة فإن نموها لم يكن مرتبط بهذه البرامج.

الاقتراحات والتوصيات:

بعد معالجتنا لهذا الموضوع والتوصل إلى أن سياسة أجهزة الشغل ساهمت بشكل كبير في إنقاص معدل البطالة، وذلك بفعل الإنشاء المكثف لمناصب الشغل خلال السنوات القليلة الماضية في ظل مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي استند أساسا إلى الرجوع إلى النفقة العمومية بهدف إنعاش الاقتصاد، يمكن القول أن البطالة في الجزائر هي في حالة تراجع وهذا شيء إيجابي، لكن مع ذلك النشاطات غير الرسمية هي في حالة تزايد، لهذا لا بد من التركيز على النقاط التالية التي ندرجها في شكل التوصيات التالية:

- على السلطات المسؤولة أن توفر الأرضية الطبيعية بغية الوصول إلى إجماع حول المشاكل الاقتصادية الكبرى التي تخص المجتمع الجزائري برمته، ويكون هذا الإجماع نابعا من احتكاك الأفكار والمنافسة بشتى صورها وأشكالها.
- ضرورة شفافية المنظومة الإحصائية الجزائرية للقيام بالتوقع العقلاني للمتغيرات الاقتصادية.
- ضرورة الربط بين الجامعة كمركز إشعاع فكري وابتكاري والمؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة.

آفاق الدراسة:

من خلال ما توصلنا إليه من نتائج الدراسة تتجلى أمامنا عدة مداخل لم يتم التطرق إليها و منها :

- تأثير البطالة على الإقتصاد الوطني .
- أثر سياسة التشغيل في معالجة البطالة.
- دور سياسة الإنفتاح الإقتصادي في مكافحة البطالة في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

1-أبو قحف عبد السلام ، **اقتصاديات الأعمال**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1993.

2-أبو قحف عبد السلام، **الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1989.

3-أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، الدار الدولية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2002.

4-إسماعيل عبد الرحمن وآخرون، **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد**، عمان، دار وائل للطباعة والنشر، ط1، 1999.

5-إيمان عطية ناصف، **النظرية الاقتصادية الكلية**، دار الجامعة الجديدة، (د.ط)، 2007.

6-إيمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ط1، 2006.

7-توماس سنتس، ترجمة فاتح عبد العالي، **الاقتصاد السياسي والتخلف**، دار الفرابي، بيروت، لبنان، 1978.

8-حسام داود، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، (د.ط)، (د.س).

9-خالد الزواوي، **البطالة في الوطن العربي، المشكلة والحل**، مجموعة النيل العربية، مدينة النصر القاهرة، ط1، 2004.

10-خالد واصف وازني، أحمد الحسين الرفاعي، **الإقتصاد الكلي**،دار وائل للنشر والتوزيع، (د.ط)، (د.س).

11-دزايري بلقاسم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، دار ديب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.

12-دومنيك سالفاتور، ترجمة، محمد رضا العدل، **الاقتصاد الدولي**، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1993.

13-رمزي زاكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل المخاطر والمشكلات المعاصرة**، علم المعرفة، الكويت، 1998.

14-رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، العدد 6، الكويت، 1997.

15-زينب حسن عوض الله، العلاقات الإقتصادية الدولية، دار الجامعية، مطابع الأمل، بيروت.

16-السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **مبادئ الإقتصاد الكلي**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ط1، 2008.

17-الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، **دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية في الدول النامية**، الكويت، 1985.

18-ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية، تحليل الإقتصاد الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط3، 2005.

19-طالب محمد عوض، **مدخل إلى اقتصاد الكلي**، جامعة الأردن، عمان، الأردن، (د.ط)، 2004.

20-طاهر حيدر حردان، **مبادئ الاستثمار الدولي**، التقييم المشاريع، جامعة حلب، سوريا، كلية التجارة، 1996.

21-عبد الرحمان يسري، **النظرية الاقتصادية الكلية**، جامعة الإسكندرية، بدون طبعة، 2009.

22-عبد المجيد قدري، المدخل للسياسات الإقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2009.

23-عبد الوهاب الأمين، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، جامعة عمان الأردن، ط1، عمان، الأردن، 2002.

24- غازي عبد الرزاق النقاش، **التمويل الدولي للعمليات الدولية**، وائل للنشر والتوزيع، 2001، عمان.

25-فريد النجار، **الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب باتنة، 1998.

26-اللبني محمد علي وآخرون، **مقدمة الإقتصاد الكلي**، الإسكندرية، دار الجامعة، 1997.

27-مجيدعلي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، **مقدمة في التحليل الاقتصاد الكلي**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2004.

28-محمد العادل، **مبادئ الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي**، مؤسسة سباب باتنة، 1998.

29-محمد علي سلامة، **الانفتاح الاقتصادي وأثاره على الأسر**، دار الوفاء لدنيا النشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2002.

30-موسى مطر وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001.

31-ناصر دادي عدون، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.

32-نداء محمد عوض، **الاقتصاد الكلي**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2007.

33-وديع طوروس، **الاقتصاد الكلي**، المؤسسة الحديثة للكتاب، ط1، 2010.

34-ورسك ج.د.ن، **البطالة مشكلة الإقتصادية وسياسية**، ترجمة: د. محمد عزيز محمد كعيبة، بنغازي، جامعة خان يونس (د.ط).

المذكرات والرسائل:

35-خلف كريم، بلحضري إسماعيل ، **التجارة الخارجية وأثرها على التوازنات الاقتصادية**، مذكرة تخرج ليسانس، بشار، 2013.

36-لوصيف لخضر وأخرون ،**الإستثمار الأجنبي المباشر،دراسة حالة الجزائر**،مذكرة ليسانس،قسم العلوم التجارية،كلية العلوم الإقتصادية و التسيير و العلوم التجارية،جامعة محمد بوضياف،مسيلة،الجزائر،2005 .

37-شلالي فارس، **دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.

38-يبالة فريد، "**الشركات متعددة الجنسيات، علاقات**، أثار، مواقف" مذكرة لنيل شهادة الماجستير، عهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995.

39-كمال بوصاف، **حدود البطالة الظرفية والبطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الإنتقائية**، مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر ،2006.

المجلات والملتقيات:

40-بنك بوفليح، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2000-2010**، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، العدد 12، ديسمبر 2012.

41-بوعشة مبارك، **الإقتصاد الجزائري**: من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الإستثمارية-مقارنة نقدية-، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الموسوم ب: تقييم برامج الإستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والنمو والإستثمار، من تنظيم كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1 خلال الفترة 11-12 مارس 2013.

42-رحيم حسين، **سياسات التشغيل في الجزائر تحليل وتقييم، بحوث إقتصادية عربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 61-62 سنة 2013.

43-زرمان كريم، **التنمية المستدامة من خلال برنامج الإنعاش الإقتصادي2001-2009**، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد السابع جوان 2010.

44-سمير شرقرق، **دور قطاع البناء والأشغال العمومية في النمو والتشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001-2013**، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية –وجدة- المغرب، العدد 3 سبتمبر 2014.

45-عبد المجيد راشد، **سياسة الانفتاح الاقتصادي ونتائجه**، مجلة الجوار، العدد 1749، 2015/03/28 ،

46-محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح العدد 10 سنة 2012.

المراجع باللغة الأجنبية

O.C.D.E : Définition De Référence « Editait Des Investissement, Paris, 1983.

Davi Begg et autre, Macroéconomie, 2eme edition, Dunod, Paris 1999.

Emmanuel combe, Hécis d'économie, 8ème édition, collection major, Paris, 2004.

المواقع الإلكترونية:

http:// **www**.**ansej**.**arg**.**dz**/ consultè le(26/04/2015).

http :**www**.**cnac**.**dz**. Consulté le : 24/01/2015, 14h30.

http :**www**.**anem**.**dz**/ Consulté le 19/01/2015. 15h00.

http :**www**.**startims**.**com**/ Consulté le 25/02/2015. 10h30.

المجمعات الإقتصادية، الديوان الوطني للإحصائيات، تاريخ الإطلاع 24 مارس 2015 الموقع :

http://www.ons.dz/IMG/pdf/qqaregeat 07-11 pdf.

برنامج التنمية الخماسي، تاريخ الإطلاع 24 مارس2015 ، نظر الموقع:

http:/www. Algerienembassey-kuwait.com/ar/tourisme/pto2010-2014.pdf.

الديوان الوطني للإحصائيات، ديموغرافيا الجزائر 2013، تاريخ الإطلاع 24 مارس2015، أنظر الموقع:

http://www.onc.dz/IMG/-13.Pdf